المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٣/٢/٥ الموافق ٢٤ ربيع الأول ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٠ السنة الحادية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مسؤول عسكري سابق:

انتقال سلاح متطور إلى حزب الله أفضل من بقائه في سورية!

صفحـ(٥)ـة

الحرب على غزة من وجهة نظر خبراء في مجال الأمن القومي

صفحـ(٦)ـة

تقارير صحافية: حزبا «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» يتفقان على الانضمام معا إلى حكومة نتنياهو أو البقاء في المعارضة

* نتنياهو: يجب تأليف حكومة موسعة قدر الإمكان لضمان توحيد الجمهور في الفترة المقبلة *

بينيت: فوز يحاول نتنياهو اغتياله.

قالت تقارير إعلامية إسـرائيلية إن حزبي "يوجد مسـتقبل" بقيادة يائير لبيد و"البيت اليهودي" بقيادة نفتالي بينيت اتفقا على تشكيل كتلة فيما يتعلـق بالانضمام إلى حكومة رئيـس "الليكود- بيتنـا" بنيامين نتنياهو الجديـدة، أو البقاء في المعارضة، فيما لوح لبيد بإسـقاط نتنياهو خلال عام ونصف العام إذا لم يستجب لمطالبه.

وأفادت صحيفـة "معاريف" أمس الاثنين أنه يوجد تنسـيق مواقف بين لبيد وبينيـت تم التوصل إليه من خلال اتصالات خلف الكواليس، وذلك على خلفيـة بدء المفاوضات حول تشـكيل حكومة جديدة برئاسـة نتنياهو أول أمس (الأحد).

ووفقـا للصحيفة فإن لبيـد وبينيت اتفقا على انضمـام حزبيهما معا إلى حكومة نتنياهو الجديدة أو البقاء سـوية في المعارضة، وبذلك سيصبح لبيد رئيسا للمعارضة كونه رئيس أكبر حزب في المعارضة.

ونقلـت الصحيفة عن قياديين في حزب الليكـود الحاكم قولهم إنه يوجد اتفاق كهذا بين بينيت ولبيد، وأن مثل هذا الاتفاق سـيقيد بشكل كبير حيز المناورة لدى نتنياهو في هذه المفاوضات.

ووفقـا للصحيفة فإن الاعتبار الذي دفع الحزبين إلى التوصل إلى تنسـيق بينهما هو تخوف كل منهما من أن يحاول نتنياهو ضم أحد الحزبين من دون الآخـر إلى حكومته، وذلك على أثر تصريحات قياديـين في الليكود بأنه إذا لم يلين لبيد مواقفه فإنه سـيكون بالإمكان تشكيل حكومة يمين - حريديم مؤلفـة من أحـزاب الليكود و"إسـرائيل بيتنا" و"البيت اليهودي" وشـاس و"يهدوت هتوراة".

كذلك فإنه تسـود تخوفات في "البيت اليهودي" من تشـكيل حكومة من دون هذا الحزب، خاصة على ضوء العلاقات العكرة بين نتنياهو وبينيت.

وأشارت الصحيفة إلى أن الاتفاق بين "يوجد مستقبل" و"البيت اليهودي" بالانضمام سـوية إلى الحكومة أو البقاء في المعارضة يمنع عمليا تشـكيل حكومة من دونهما، ويلزم نتنياهو بضم هذين الحزبين إلى حكومته بشروط مريحة لهما.

ونقلت الصحيفة عن مصادر في الكنيسـت قولهـا إن نتنياهو يحاول دق الأسـافين بين حزبـي "يوجد مسـتقبل" و"البيت اليهودي" مـن أجل منع تنسيق المواقف بينهما.

وقالت المصادر نفسها في هذا السياق إنه "بالإمكان رؤية كيف أن نتنياهو أخذ يتحدث فجأة عن اسـتئناف المفاوضات السياسـية (مع الفلسطينيين) ويضـع هذا الموضوع كأحد الأهداف المهمة للحكومة المقبلة، وهذه محاولة واضحة من جهته لتمرير رسـالة إلى لبيد بأنه يفضل إلغاء الاتفاق مع بينيت إذا كان هو (أي لبيد) يريد دفع خطوات سياسية، وذلك لأن مواقف بينيت في هذا الموضوع معروفة".

ويشـار إلى أن "البيت اليهودي" هو حزب اليمين المتطرف وزعيمه بينيت كان رئيسا لمجلس المسـتوطنات، ويرفض هذا الحزب حل الدولتين، ويدعو إلى ضم جزء كبير من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

ورفض حزب "البيت اليهودي" التعقيب على تقرير "معاريف"، فيما عقب حزب "يوجد مستقبل" بالقول "لسنا معنيين بالتعقيب على شائعات ظهرت وستظهر في الفترة المقبلة وخلال المفاوضات الائتلافية".

ويبدو أن الخلاف الأساسـي بين "يوجد مستقبل" و"البيت اليهودي" وبين حزب الليكود يتمحور حول قضية "المسـاواة في تحمل الأعباء" وفي صلبها تجنيـد الحريديم للجيش الإسـرائيلي أو الخدمة الوطنيـة، وهو ما يعارضه الحزبان الحريديان، شـاس و"يهدوت هتوراة"، بشدة وقد برز ذلك خلال يوم المفاوضات الأول، الأحد.

وقال رئيس شاس إيلي يشاي قبل دخوله إلى غرفة المفاوضات إن "نتنياهو يريد لبيد في الائتلاف أكثر مما يريد شاس".

من جانبه قال القيادي في شـاس عضو الكنيست أرييه درعي إنه "لم نضع شـروطا أبدا، ونحن نريد الجلوس مع لبيد (في الحكومة) لكن لأسفي فإن لبيد يضع شـروطا تعني تشـكيل حكومة من دون الحريديم، وأنا مؤمن بأن البيت اليهودي سيدرك أيضا أنه لا يمكن العيش لاحقا مع شروط كهذه.

من جهة ثانية نقلت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي عن لبيد تلويحه خلال اجتماعات مغلقة بإسـقاط نتنياهو عن الحكم خلال عام ونصف العام، في حال لم يستجب الأخير لشروطه.

وقال لبيد في الاجتماعات المغلقة إن "نتنياهو سـينزل ضربات اقتصادية قاسية على الجمهور، وسيكون بإمكاني أن أحل مكانه خلال عام ونصف العام، هكذا يعتقد مستشاريّ".

ونقلـت صحيفـة "هآرتس" عن مقربيـن من لبيد قولهم إن اسـتطلاعات للرأي العام تم إجراؤها بعد الانتخابات، دلت على تزايد شـعبية حزب "يوجد مسـتقبل" وأنه لو تـم إعادة الانتخابات فإنه سـيحصل على عدد مقاعد في الكنيست أكثر من حزب الليكود.

وفـي أعقاب هذه التحركات والأقوال من جانب لبيد، قال مقرب من نتنياهو لموقع "هآرتس" الالكتروني، أمس الاثنين، إن "لبيد فقد صوابه، فهو مقتنع بأنـه يدير الدولة. لقد كان لدى تسـيبي ليفني (عندما كانت رئيسـة حزب كاديمـا بعد الانتخابات فـي العام ٢٠٠٩) ٢٨ نائبا ولم تصرح بهذا الشـكل، ويوجد لدى لبيد بصعوبة ١٩ نائبـا". وأضاف المقرب من نتنياهو أن "لبيد لا يفهم في إدارة المفاوضات وفي هذه الأثناء فإنه يضر بمصالحه وحسب".

كذلك عقـب قياديون في حزب الليكود على أقوال لبيـد بأنه "ربما يحاول لبيد الحصول على الحد الأقصى من مطالبه، لكن الأمور لا تبدو بهذا الشـكل. واقواله حول إسـقاط نتنياهو تبدو كالهوس، فهو يحلـق في أماكن بعيدة وليس واضحا أين تقع. وأكثر من أي شـيء آخر يبدو أنه ارتكب إثم الغطرسة. وعندما يصحو قد يكون الوقت متأخرا".

مـن ناحية أخرى، قال رئيـس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو إنه يتطلع إلى تأليف حكومة جديدة تكون موسـعة أكثر ما يمكن، وتضع نصب عينيها هدف توحيد الجمهور الإسرائيلي في الفترة المقبلة نظرًا إلى كونها الأشد حسمًا في تاريخ الدولة.

وجاءت أقوال نتنياهو هذه في مسـتهل الاجتماع الـذي عقدته الحكومة الإسـرائيلية أول أمس (الأحد)، وذلك غداة تكليفه مـن جانب رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريس مساء السـبت بتأليف الحكومة المقبلة، بعد أن تبين في ختام المشاورات التي أجراها هذا الأخير مع رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيسـت الـ ١٩ يومي الأربعاء والخميس الفائتين أن ٨٢ عضو كنيسـت أوصوا بذلك، وهم أعضاء الكنيسـت من كتل «الليكود- بيتنا»، و«يش عتيد» (يوجد مستقبل)، و«البيت اليهودي»، و«شاس»، ويهدوت هتوراة، وكاديما.

وأضـاف رئيس الحكومـة: «لقد توجهت فـور تكليفي بتأليـف الحكومة المقبلة إلى الأحزاب المتعددة وناشدتها الانضمام إلي حكومة وحدة وطنية تكون موسـعة أكثر ما يمكن، كي تقوم بتوحيد الجمهور في إسـرائيل في فترة حاسـمة من تاريخنا. إن المهمة العليا التي ستكون ماثلة أمام حكومة وحدة وطنية في حال تأليفها هي إيقاف امتلاك إيران أسـلحة نووية، وهذه المهمـة باتت أكثر تعقيدا كـون إيران تتزود بأجهزة طـرد مركزي حديثة تجعل الوقت الذي تحتاج إليه عمليـة تخصيب اليورانيوم أقصر، ولا يمكننا أن نقبـل ذلك. وفضلا عن هذا، لدينا ثلاث مهمات أساسـية يجب أن نتعامل معهـا خلال العام الأول من ولاية الحكومة وهي: أولاً، المصادقة على ميزانية عامة تتسم بالمسؤولية وتنفيذ إصلاحات تتيح إمكان خفض غلاء المعيشة؛ ثانيًا، زيادة المساواة في تحمل الأعباء من دون تمزيق الشعب؛ ثالثًا، تحريك عملية سياسية (مع الفلسطينيين) تكون متسمة بالعقلانية والمسؤولية».

وشـدّد نتنياهو على أنه يتعين علـى الحكومة المقبلة أن تتعامل مع هذه المهمات الثلاث بصورة متوازية وليس فقط مع واحدة أو اثنتين منها. وأشار إلى أن الواقـع والمرحلة الحالية يتطلبان هذا الأمر، ولا يمكن القيام به إلا من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، تحرص في الآن نفسه على ضمان دولة إسرائيل ومستقبلها.

على هامش استعراض كتاب «التقديرات الإستراتيجية لإسرائيل ٢٠١٢- ٢٠١٣»

رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»: على إسرائيل أن تطرح «خطة معقولة» لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين

* تفكك سورية يخدم مصلحة إسرائيل *

قال الرئيس السـابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) والرئيس الحالي لـ «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب اللواء في الاحتياط عاموس يادلين إن تفكك سورية يصب في مصلحة إسرائيل، وأكد أنه يتعين على حكومة إسـرائيل أن تطـرح «خطة معقولة» من أجل استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

ونقلت وسـائل إعلام إسرائيلية عن يادلين قوله أمس الاثنين إن تفكك سـورية يشـكل «أكبر فرصة لإسـرائيل»، وإن «إخراج سـورية من المحور الراديكالي وسقوطها ينطويان على بشرى استراتيجية لدولة إسرائيل».

وأضاف يادلين أنه ليس مهما كيف ستبدو سورية في المستقبل «سنية متطرفة أو مقسـمة لعدة دول» إلا أنها سـتكون منشغلة في بناء نفسها «ولذلك يوجد هنا تحسـن في الوضع الاستراتيجي، ولا أرى كيف ستتجه سورية إلى مواجهة عسكرية ضد إسرائيل».

وجـاءت أقوال يادلين هذه خلال مؤتمر صحافـي عقده في مقر «معهد أبحـاث الأمن القومـي» في جامعـة تل أبيـب واسـتعرض خلاله كتاب «التقديرات الاسـتراتيجية لإسـرائيل للعامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣» الصادر عن المعهد.

وأشار أيضًا إلى أن مجابهة الموضوع الإيراني تنطوي على فرصة لتحسين العلاقات بين إسـرائيل وبين «دول سنية وبينها تركيا ومصر والسعودية التي تدرك التهديد التي تشكله طهران» لكنه شدّد على أن «هذا مشروط باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين».

واعتبر أن هناك احتمالا بأن تسـيطر حركة حماس سياسيا على الضفة الغربيـة «في ظل المصالحـة مع فتح»، لكنه اسـتبعد احتمال سـيطرة عسكرية لحماس على الضفة واعتبر ذلك «سيناريو غير وارد».

وفي السـياق الفلسـطيني قال يادلين أيضًا إن على إسرائيل أن تطرح موقفًا من موضوع المفاوضات السياسـية «وينبغي تحريكها ونقل الكرة إلى الملعب الفلسـطيني»، وحذر من احتمال رفض الجانب الفلسـطيني لمبادرة إسرائيل وقال إنه «قبل ذلك ينبغي وضع اقتراح نزيه».

وتطـرق يادلين إلى الغارات الإسـرائيلية ضد أهداف في سـورية يوم الأربعـاء الماضي، وقال إن محاولة نقل أسـلحة من سـورية إلى حزب الله تشـكل خرقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقـم ١٧٠١ الذي أنهى حرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦ وتضمن «تعهدا للروس بعدم نقل منظومات أسلحة متطورة جدا إلى حزب الله».

وقدّر بأن الرئيس السوري بشار الأسد سيبقى في الحكم طالما أن الجيش يدعمه وأن «نقطة الضعف لدى الأسـد سـتكون عندما يتوقف الروس عن منـح الحماية له، فتصويتهم في مجلـس الأمن الدولي يمنع هجوما (ضد سورية)».

وأشار يادلين إلى أن «التهديد الأساس» على إسرائيل في العام الماضي كان من جانب إيران التي «أنهت جميع المَركبات التي تسمح لها بتحقيق اختراق نحو إنتاج قنبلة نووية، ويوجد لدى إيران كل الوسائل لصنع قنبلة نوويـة في اللحظة التي تقرر فيها ذلك» لكـن ذلك يحتاج إلى أن تحصل على كميات كبيرة من أجهزة الطرد المركزية.

وأضاف أنه «ربما سـيقرر المسـؤولون في إيران خـلال العام القريب أن يخترقوا»، مؤكدًا أن هذا يشـكل تحديا كبيرا وسـيلزم إسرائيل والولايات المتحدة بالعمل، ومشـيرا إلى أن قرارا إيرانيا في هذا الخصوص سـيتخذ في نهاية الربيع أو الصيف المقبلين.

ورأى يادليـن أن جولة المفاوضات المقبلة مع إيـران غايتها جعل هذه الأخيرة تتراجع بشـكل محتـرم، وفي حال عدم تحقق ذلك فإن السـؤال سـيكون كيف يتم وقف المشـروع النـووي الإيراني «من خـلال عمليات عسـكرية سـرية أو حرب»؟، مشـددا على أن ذلك لن يفاجـئ إيران التي «سـترد ولكن بصورة مركزة كي لا توسـع طبيعة رد فعل الموجة الثالثة، وهي تعرف أن الأضرار ستكون كبيرة جدا بالنسبة لها».

كلمة في البداية

بعد انتخابات ٢٠١٣:

العملية السياسية مرشحة لـ «التحرّك»؟

بقلم: أنطوان شلحت

إذا ما افترضنا أن رئيس "الليكود- بيتنا" بنيامين نتنياهو سينجح فـي تأليـف الحكومة الإسـرائيلية المقبلة، فإنه لن يكـون ضربًا من المبالغة توقع أن تكون احتمالات ما اصطلح على تسـميته بـ "تحريك العملية السياسـية" بين إسـرائيل والفلسـطينيين فـي ظل هذه الحكومة احتمالات كبيرة، بل وربما كبيرة للغاية.

وتعود أسباب ذلك إلى عدة عوامل، جزء منها يحيل إلى ما هو داخلي، وجزء آخر يحيل إلى ما هو خارجي.

ولعل أبرز العوامل الداخلية، ذلك الكامن في حقيقة أن الحزب الرئيس الذي يبدي نتنياهو، منذ ظهور نتائج الانتخابات العامة، رغبة شديدة فـي أن يكون شـريكًا مركزيًا في حكومته الجديـدة، وهو حزب "يش عتيد" (يوجد مسـتقبل) برئاسـة يائير لبيد، يضع مسألة استئناف تلك العملية السياسـية كشرط أساس للانضمام إلى الائتلاف. كما أن هذا الشريك يسعى لضم حزب آخر مما يسمى بـ "معسكر الوسط" إلى الائتلاف، وعينه على حزب "هتنوعا" (الحركة) برئاسة تسيبي ليفني.

ومـن ضمن العوامـل الخارجية، لا بُد من أن نأخذ فـي الاعتبار حاجة نتنياهـو، الذي بات أضعف كثيـرًا بعد الانتخابات،إلى كسـب رضى الإدارة الأميركية الأوبامية، وهو أمر يمكن أن يتيحه له مجرّد التجاوب مع مطلب اسـتئناف العملية السياسية، فضلا عن أن تجاوبًا كهذا من شأنه أيضًا أن يجنبه أي مبادرات من الخارج تلوّح بها أوروبا بالإنابة عن جهات أخرى بالإضافة إليها.

كذلك ثمة احتمال بأن تسـعى حكومة نتنياهو المقبلة، الثالثة، لـ "تحريك العملية السياسـية" خدمة لـ "حربها المقدسة" ضد النووي الإيرانـي، في ظل تراكم مؤشـرات إلى تبلور ائتـلاف عالمي آخذ في التشـكل ضد إيران، على خلفية ضلوعها في تكريس الأزمة السورية، بحيث يشـمل روسـيا أيضًا، كما نـوّه بذلك أمس (الاثنيـن) الرئيس الأسبق لجهاز الموساد و"مجلس الأمن القومي" إفرايم هليفي.

بيد أنه في مـوازاة هذا كله، يتعين علينـا أن نلاحظ أنه إلى جانب سـيل التصريحات الصادرة عن المسـؤولين في تحالـف "الليكود- بيتنا"، وفي سائر الأحزاب المرشحة لأن تكون ضمن الائتلاف الحكومي المقبل، والتـي تلح على ضرورة "تحريك" العملية السياسـية- وكان آخرها تصريحات نتنياهو نفسه أول أمس (الأحد)، سواء خلال اجتماع الحكومة، أو في سياق المحادثة الهاتفية مع وزير الخارجية الأميركية الجديـد جون كيري- ثمة سـيل آخـر من التصريحـات التي تؤكد أن "التحريك" يشكل الهدف، لا الوسيلة، كما يُفترض أن يكون.

ومـن هذه التصريحـات مثلاً ما قاله النائـب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشـؤون الإستراتيجية موشـيه يعالون من الليكود، في سياق مقابلـة أدلى بها إلى جريدة "بشـيفع" الأسـبوعية الناطقة بلسـان المسـتوطنين في نهاية شهر كانون الثاني الفائت، وفحواه أنه خلال ولايـة حكومة نتنياهو الثانية المنتهية فـإن من رفض التوصل إلى اتفاق سلام هو الجانب الفلسطيني، وذلك على الرغم من الخطاب الذي ألقـاه رئيس الحكومـة في جامعة بار إيلان، وتجميد الاسـتيطان في الضفة الغربية، واليد الإسـرائيلية الممدودة إلى السـلام. وبالتالي لا حاجة لتأجيج أي خصام إسرائيلي داخلي بشأن السلام الذي بات ضربًا من الخيال في الوقت الحالي، جراء عدم وجود شريك لدى الجانب الآخر على اسـتعداد للجلوس إلى مائدة المفاوضات على أسـاس خطاب بار إيـلان. وأضاف أنه يتحدى كلا من لبيـد وليفني، في حال انضمامهما إلى الحكومـة الجديدة، أن يتمكنا من جلب الجانب الفلسـطيني إلى مائدة المفاوضات.

كذلك ما قاله عضو الكنيست أوري أريئيل من "البيت اليهودي" غداة ظهور النتائـج النهائية للانتخابات في تصريحـات خاصة لـ "القناة السابعة" الاسـتيطانية، ومؤداه أن حزبه يمكن أن يجلس في حكومة واحدة مـع حزب "يش عتيد"، كون الأول يتطلع إلى السـلام باعتباره غاية يهودية، ولا توجد لديه أي مشكلة في أن تتضمن الخطوط العامة للحكومة بندًا يقول إنها ستسـعى للسـلام، فضلا عن أنه في الأعوام الأخيرة تم بذل جهـود لإجراء مفاوضات سياسـية، وفي موازاة ذلك اسـتمرت أعمال البناء في المسـتوطنات وإن بوتيرة غير كافية، ولم يكتب النجاح لهذه الجهود.

بطبيعة الحال، من السـابق لأوانه الآن أن نتكهن بشأن كل ما يتعلق باحتمال أن تنشـأ بعد تأليف الحكومة الجديـدة، التي ما زلنا نجهل تركيبتها، ضغوط إسرائيلية داخلية تدفع في اتجاه تجاوز "تحريك" العملية السياسـية إلى ما هو أبعد من اسـتئناف المفاوضات. ويجب أن ننتظر.

لكـن في الوقت نفسـه، علينا ألا نسـقط من الحسـاب أنه في حال "التحريـك"، لن يظل التجاوز المرغوب رهـن الضغوط الداخلية فقط، التـي يبدو أنهـا سـتكون متركزة أساسًـا في دفع مسـائل تتعلق بالسياسـة الاقتصادية- الاجتماعية أكثر من دفع المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية.

نقول هذا الكلام مع اسـتعادة تحليلات إسرائيلية استنتجت، لدى إجمالها ولاية حكومة نتنياهو الثانية، أن أكثر شيء أثبته هذا الأخير خلال تلك الولاية هو أنه لا يتحرك إلاّ بضغط شـعبي أو أميركي فقط. فقد خفّض أسـعار الهواتف الخليوية، وأقام الجدار الأمني على طول منطقة الحدود مع مصر، واستعاد الجندي الأسير غلعاد شاليت، بسبب الضغط الشـعبي الداخلي. كما جمّد الاسـتيطان عشرة أشهر، وامتنع عن مهاجمة إيران، بسبب تخوفه من ردة فعل الرئيس الأميركي باراك أوبامـا. في الوقت نفسـه خصص كل طاقته من أجـل المحافظة على «الاسـتقرار»، والحؤول دون حدوث هزّات سياسـية تهـدد بقاءه في الحكـم، أو إعادة انتخابه. وقد حدث هـذا كله عندما كان نتنياهو في ذروة قوته ومجده، فما بالك الآن، بعد أن أصبح أضعف.

الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها «تتوّج» مسيرة التمييز ضد عرب النقب!

بقلم: د. ثابت أبو راس (*)

صادقت الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد ٢٠١٣/١/٢٧ على توصيات الوزير بيني بيغن المتعلقة بتطبيق "مخطط برافر" وتسوية قضية أراضي عرب النقب والقرى غير المعترف بها.

وكما في كل مرة عندما يتعلق الأمر بقضايا المواطنين العرب وحقوقهم، علم أصحاب الشأن عن طرح الموضوع في الحكومة من وسائل الإعلام من دون أن يكلف أي طرف نفسه عناء إبلاغهم أن الأمر سيطرح في الحكومة. والآن وفي ظرف غير متوقع وبعد أيام معدودة من الانتخابات يوضع هذا الأمر من جديد إلى جانب قضايا إقليمية ساخنة مثل آخر الأحداث في مصر وإيران.

في تعديلاته الجديدة يطالب الوزير بيغن بالرجوع إلى تقرير غولدبرغ نفسه، ويتحدث عن الحاجة إلى الاعتراف بأكبر عدد ممكن من القرى غير المعترف بها، لكنه لا يشير إلى القرى التي يجب الاعتراف بها. وقد جاء تقريره الجديد من دون أسماء لقرى أو أية خارطة جديدة. من جهة أخرى عاد بيغن وكرر طلبه بترحيل قرى العزازمة والبالغ عدد سكانها ١٤ ألف نسمة بالإضافة إلى ٣ آلاف عائلة في مواقع أخرى.

لكن يجب التنويه أن "مخطط برافر" يطبق اليوم على أرض الواقع في النقب حتى قبل سن قانون في هذا الشأن. ونرى ذلك في تسارع وتيرة الهدم في القرى غير المعترف بها وقرى المجلسين الإقليميين "واحة الصحراء" و"قسوم". كما نلاحظ تفاقم مشكلة عدم منح رخص بناء في هذه القرى، وهي مشكلة عرب النقب الأساسية اليوم والتي سمعها الوزير بيغن في كل قرية زارها. مع ذلك فضل الوزير بيغن عدم التطرق إلى هذه القضية في تقريره الجديد.

ما أحضره الوزير بيغن للحكومة هو تعديلات طفيفة وليست جوهرية لـ "مخطط برافر". وتأتي هذه التعديلات بالتوازي مع الضغوط التي تمارسها طواقم "المفاوضات" الحكومية ضد سكان القرى غير المعترف بها للقبول بالخطة حتى قبل إقرارها في الكنيست. وتستخدم الحكومة وأذرعها المختلفة وسائل كثيرة لتضييق الخناق على المواطنين مثل رفع أسعار المياه وبشكل باهظ، وتقليل كميات المياه المخصصة لكل عائلة، ومطاردة أصحاب المواشي من خلال عدم منحهم مساحات مراعٍ، وإضافة إلى ذلك كله، هناك قرارات بنقل المدارس من القرى المهددة بالترحيل إلى بلدات أخرى مثل ما حدث في وادي النعم حيث أصدرت وزارة التربية والتعليم مرسومًا بنقل المدارس الثلاث في وادي النعم مع طلابها الـ ٢٥٠٠ إلى بلدة شقيب السلام.

إن نشر توصيات بيغن الآن له علاقة بإنهاء عمله كعضو كنيست ووزير في الحكومة الحالية وبإقرار مخطط متروبولين بئر السبع والذي أقر قبل عدة شهور. وهذا المخطط مرهون بتدمير بعض القرى غير المعترف بها وترحيل سكانها بشكل مستعجل لإفساح المجال أمام مشاريع "تطوير" في النقب، مثل بناء "مدينة الاستخبارات العسكرية" على أنقاض قرية المكيمن غير المعترف بها، وبناء البلدة اليهودية حيران على أنقاض القرية العربية أم الحيران. والجدير بالذكر أنه بحسب هذا المخطط فإن إقامة مدينة الإرشادات والتدريبات العسكرية "عير هباهاديم" على أراضي عشيرة العزازمة ستجعل سكان قرى وادي المشاش، والعزازمة، ووادي النعم، والسر، ضحايا للمخطط.

يجب أن لا نبني الكثير من الآمال على هذه التوصيات رغم استخدامها للغة أكثر إيجابيةً واستخدام مصطلحات مثل "العدل الاجتماعي". فهذه التوصيات مبنية على التلاعب بالأرقام بدلاً من إنصاف عرب النقب وضمان حقوقهم في أراضيهم. من جهة أخرى لا يترك الوزير بيغن مجالا للشك في أن هناك نية لاستعمال القوة وباسم القانون لتطبيق خطته (خطة برافر- عميدرور- بيغن) في حال رفضها المواطنون العرب.

إن عرب النقب يشكلون اليوم ثلث سكان المنطقة. ومجموع ما يطالبون به هو ٥ بالمئة من مساحة المنطقة. لكن التوصيات التي جاءت لا تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان.

وللتذكير فإن عرب النقب سيحصلون بحسب الخطة الحكومية، وفي أحسن الأحوال، على أقل من ٢٠ بالمئة من أراضيهم التي يطالبون بتثبيت ملكيتها. وهذا الاقتراح كان قائما منذ سنوات السبعين من القرن الماضي ولكنه رفض منذ ذلك الوقت جملةً وتفصيلا.

أصبحت الانتخابات من ورائنا وقضايا عرب النقب تزداد حدة. ودخول لاعبين جدد مثل جمعية راغابيم سيجعل العام الحالي وفترة الحكومة الحالية أكثر صعوبة. النضال السياسي والجماهيري كان وما زال حجر الزاوية في مواجهة "مخطط برافر" وتعديلاته المختلفة. ولجنة التوجيه العليا لعرب النقب، الجسم الذي قاد نضال عرب النقب في الفترة الأخيرة والمركب من الأحزاب والحركات السياسية، مدعوة إلى توسيع صفوفها وتكثيف جهودها ونضالها في مواجهة أيام عصيبة في الفترة القادمة. أيضا هناك دور متميز لمنظمات المجتمع المدني لإعطاء الأجوبة المهنية ودعم سكان القرى غير المعترف بها وخاصة المهددة بالترحيل في العام القادم.

(*) مدير مكتب عدالة في النقب.

مغامرة نتنياهو المزدوجة انقلبت عليه وأدت إلى إضعافه!

نتنياهو توجه إلى انتخابات مبكرة ظنّا منه أنها ستعزز قوته فأخطأ *وتحالف مع أفيغدور ليبرمان ليحصل على مقاعد أكثر فأخطأ أكثر وخسر ٢٦٪ منها *وارتكز على قاعدة لليمين المتطرف غير مسبوقة من حيث قوتها وتماسكها فأضعفتها الانتخابات *نسبة التصويت العامة كسرت رهانات ولعبت ضد نتنياهو *الاستطلاعات سجلت مستوى جديدا في فشلها وأنقذتها قليلا الاستطلاعات في يوم الانتخابات ذاته

كتب برهوم جرايسي:

نتنياهو: خسارة الرهان.

أيقن بنيامين نتنياهو، مع صدور النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية قبل أسبوعين، أن المغامرتين اللتين خاضهما، وهما الانتخابات المبكرة، والتحالف مع "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان، كانتا مبنيتين على حسابات خاطئة كليا، وقد يختار البعض القول إن نتنياهو وقع في "جنون العظمة" حين كان يتوهم أن كل واحدة من هاتين المغامرتين، ستعزز قوته البرلمانية، وتجعله يتجه إلى ائتلاف حكومي أقوى، إلا أن النتائج جاءت عكسية ومفاجئة، ليس فقط له، بل للحلبة الإسرائيلية كلها، لأن استطلاعات الرأي التي كانت تصدر تباعا على مدى أسابيع طويلة، لم تنجح في توقع المشهد البرلماني الحاصل من عدة نواح، ولكن في الوقت نفسه، فإن النتائج الكلية، بما فيها اللوائح التي لم تعبر نسبة الحسم، لا تعني إضعافا لليمين المتطرف، الذي قد يصحح أخطاء اصطفافاته في أي انتخابات مستقبلية.

المغامرة الأولى

قرر نتنياهو التوجه إلى انتخابات مبكرة، وقبل عشرة أشهر من موعدها الرسمي، ظنا منه أن الفرصة مواتية لتحقيق نتائج أفضل لليمين المتطرف الذي يقوده، فقد اعتقد أن المعسكر الآخر أضعف من أن يعزز قوته، وقال نتنياهو في نفسه إنه بهذه الخطوة سيضرب عصفورين بحجر، إذ ينقض على الحلبة السياسية ويعزز قوته، وفي الوقت نفسه يهرب من تقديم أجوبة على ملفين ساخنين، أولهما اقرار ميزانية تقشفية للعام الجاري، والثاني وضع حل لمعضلة تجنيد الشبان "الحريديم" في الجيش الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن نتنياهو حصل على دعم في حينه من الحزب الأكبر من بين الشركاء في حكومته، "إسرائيل بيتنا"، وكان من الممكن أن يحصل على دعم من باقي الشركاء ليقر ميزانية العام الحالي في موعدها، فقد قرر اختصار الطريق والتوجه إلى الانتخابات المبكرة.

ولكن قبل اسبوعين من الانتخابات تكشفت حقائق اقتصادية، بالنسبة للميزانية العامة، وأساسا العجز غير المسبوق في ميزانية ٢٠١٢، ما فتح الباب في أوج الحملة الانتخابية أمام الحديث عن شكل الميزانية التقشفية القادمة. في حين أن الجدل حول تجنيد "الحريديم" ساهم في تحرك جمهور مصوتين في اتجاه الصوت الأعلى من كلا الطرفين، المؤيد والمعارض، في حين أن صوت "الليكود" في هذه القضية كان ضبابيا.

المغامرة الثانية

بعد شهر ونصف الشهر من الإعلان عن انتخابات مبكرة، أي في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٢، فاجأ نتنياهو حزبه "الليكود"، والحلبة السياسية، بالتحالف بين "الليكود" وحزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف بزعامة ليبرمان، وهذا بعد أن كان التيار اليميني العنصري المتشدد قد فرض هيمنته على لائحة "الليكود"، فنشر انصاره في اللائحة كلها، ودفع بما بقي من رموز التيار الايديولوجي التقليدي في الليكود إلى الخارج، باستثناء رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين، ورأينا كيف تمت الإطاحة بالوزراء بنيامين بيغن ودان مريدور وميخائيل ايتان، وبات التطرف سيد الموقف في "الليكود".

وبعد أن اكتمل تركيب اللائحة، بدمج مرشحي "إسرائيل بيتنا"، ظهرت لائحة "الليكود- بيتنا" منافسة لتكتل المستوطنين "البيت اليهودي"، وهذا أبعد جمهور مصوتين، يعتبرون أنفسهم "يمينا معتدلا" وفق مفاهيم الحلبة الإسرائيلية، عن لائحة "الليكود"، واتجهوا ليبحثوا عن بيت سياسي آخر، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإن هذه اللائحة بتركيبتها المتطرفة، لم تنجح في اكتساح معسكر اليمين المتطرف، وخاصة في المستوطنات، لأن ذلك الجمهور يفضل الاتجاه إلى "النسخة الأصلية" لليمين المتطرف، "البيت اليهودي"، الذي زاد قوته من خمسة مقاعد إلى ١٢ مقعدا، وأيضا للائحة "موتسما ليسرائيل" (إسرائيل قوية) التي تسيطر عليها حركة "كاخ" الارهابية، وكادت أن تعبر نسبة الحسم، وحصلت على نحو ٦٧ الف صوت، تشكل ١ر٧٦٪ من الأصوات الصحيحة، في حين أن نسبة الحسم هي ٢٪.

وهذه النتيجة تقول عمليا إن لائحتي المستوطنين حصلتا على ١٤ مقعدا، استنادا إلى اجمالي عدد الأصوات، ولكنها خسرت اللائحة الثانية بعدم عبورها نسبة الحسم، واضاعت مقعدين.

وبالإمكان القول، إن لائحة "الليكود- بيتنا" خسرت ١١ مقعدا، مناصفة بين لائحة "البيت اليهودي" ولوائح تعتبر نفسها "وسطا" ولكنها مقبولة على "اليمين المعتدل"، مثل "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني التي حصلت على ٦ مقاعد، و"يش عتيد" (يوجد مستقبل) بزعامة يائير لبيد، المنتصر الأبرز في هذه الانتخابات.

ولدعم هذه الفرضية، نقرأ نتائج الانتخابات في معاقل اليمين المتطرف والوسط، فمثلا في مستوطنات التطرف كانت المنافسة بين لائحتي المستوطنين، بينما حلّت لائحة "الليكود- بيتنا" ثالثا وبفارق كبير، وكذا بالنسبة لمستوطنات وتجمعات "الحريديم"، إذ حلّت "الليكود- بيتنا" ثالثا بين "شاس" و"يهدوت هتوراة"، بينما في تل أبيب ومنطقتها الكبرى حلت "الليكود- بيتنا" ثانيا وحصلت بالمعدل على أقل من ٢٠ بالمئة من الاصوات وهذا اقل من معدلها العام، وكانت اللائحة الأولى "يش عتيد".

سجل الناخبين ونسبة التصويت

لسجل الناخبين في إسرائيل، ومن بعده نسب التصويت في يوم الانتخابات، دلالات ديمغرافية وسياسية، لوجهة إسرائيل المستقبلية، فقد بلغ عدد ذوي حق الاقتراع قرابة ٥ر٦٥٧ مليون نسمة، ولكن حسب مكتب الاحصاء المركزي، فإن ١١٪ من هؤلاء هم في اقامة دائمة خارج إسرائيل، وغالبيتهم الساحقة جدا في عداد المهاجرين منذ سنوات، في حين أن نسبة هؤلاء في سجل الناخبين في العام ٢٠٠٩، نحو ١٠٪، وهذا يعني أن نسبة المهاجرين في ازدياد مستمر، خلافا لتقارير إسرائيلية تحاول التقليل من هذه الظاهرة، التي عادت تقلق إسرائيل.

ويعني ذلك أن حوالي ٦٢٠ ألف إسرائيلي ممن هم دون سن ١٨ عاما هم خارج إسرائيل، وهذا يعزز التقديرات بأن أكثر من ٨٠٠ ألف من حملة الجنسية الإسرائيلية، هم في اقامة دائمة خارج إسرائيل، وغالبيتهم الساحقة في عداد المهاجرين، علما أن ليس كل المهاجرين يهتمون بتسجيل ابنائهم الذين ولدوا في الخارج، في السجل السكاني الإسرائيلي.

أما بالنسبة لنسبة التصويت، فقد بلغت نحو ٥ر٦٧٪ مقابل ٥ر٦٤٪ في انتخابات العام ٢٠٠٩، رغم أن تلك الانتخابات لم تكن مقياسا، بسبب الأحوال الجوية العاصفة التي كانت في ذلك اليوم. ولكن الارتفاع في الانتخابات الأخيرة جاء من مصدرين واضحين: الأول ارتفاع نسبة التصويت في منطقة تل أبيب الكبرى، التي هي مؤشر لمشاركة جمهور العلمانيين المحسوبين على تيار "الوسط" و"اليسار الصهيوني"، بموجب مقاييس ومفاهيم السياسة الإسرائيلية، بالإضافة إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة التصويت بين العرب.

وهذا الافتراض يرتكز إلى حقيقة أن نسبة التصويت بين المستوطنين واليمين المتشدد والأصوليين اليهود "الحريديم" تسجل أصلا أعلى مستويات وبشكل دائم، وتتراوح ما بين ٧٥٪ إلى ٩٠٪، فهذا ما كان أيضا في انتخابات ٢٠٠٩ وما قبلها.

فمثلا نرى ان نسب التصويت في مستوطنات الحريديم سجلت النسب الأعلى: "موديعين عيليت"- ٩١٪، وإلعاد- ٨٩٪، وبيتار عيليت- ٨٥٪، كما إذا نظرنا إلى نسب التصويت في أحياء "الحريديم" في القدس، سنجد نسبا مماثلة، وفي المستوطنات كانت النسب تتراوح ما بين ٧٣٪ و٩٠٪، فكلما صغرت المستوطنة كانت نسبة التصويت فيها أعلى، وبشكل خاص في مستوطنات اليمين المتطرف.

أما في تل أبيب فقد كانت نسبة التصويت حوالي ٦٣٪، مقابل ٥٩٪ في انتخابات ٢٠٠٩، ورأينا أن نسبة التصويت في مدينة حيفا والمدن المحيطة بها تراوحت بالمعدل ما بين ٥٩٪ إلى ٦٠٪، وهذه مناطق محسوبة على "الوسط" و"اليسار الصهيوني".

أما نسبة التصويت بين العرب، وعلى الرغم من الرهان على تراجعها، فقد قاربت ٥٦٪، مقابل ٥ر٥٣٪ في انتخابات ٢٠٠٩.

وكما يبدو فإن معدلات انتخابات العقد الأخير ثبّتت حقيقة أن نسبة التصويت في إسرائيل لا يمكنها أن ترتفع عن حاجز ٦٨٪، ولكن تصويت ٥ر٦٧٪ من سجل الناخبين، يعني أن ٧٦٪ من السكان في إسرائيل قد أدلوا بأصواتهم في يوم الانتخابات.

النتائج وفشل استطلاعات الرأي العام

في نهاية الأسبوع الذي سبق أسبوع الانتخابات، صدرت ثمانية استطلاعات للرأي، كاستطلاعات أخيرة بموجب القانون، ولكن سبق هذا عدة استطلاعات أسبوعية وعلى مدى نحو ثمانية أسابيع متتالية، وكانت النتائج فيها متقلبة نوعا ما، ولكنها كانت تُظهر توجها واضحا، بأن الغلبة لليمين المتطرف، وأن حزب "العمل" الإسرائيلي سيعود ليحتل المرتبة الثانية في الكنيست، ولكن أيا من استطلاعات الرأي لم يتوقع أن يفقد الليكود "وإسرائيل بيتنا" ١١ مقعدا، والأهم أن أيا من استطلاعات الرأي لم يتوقع أن يحصل حزب "يش عتيد" على ١٩ مقعدا، ليحل ثانيا، ويحصل حزب "العمل" على ١٥ مقعدا.

وباستثناء استطلاعين توقعا لجما في قوة اليمين، فقد رأينا ستة من استطلاعات الرأي تتنبأ صعودا كبيرا في قوة اليمين.

وجاءت هذه النتائج لتعزز الانطباع السائد، بأن معاهد الاستطلاع أضعف من أن تقترب إلى النتائج النهائية، بسبب أخطاء كبيرة في تركيبة الشريحة المستطلعة، ونظرا لسلسلة من التعقيدات في المجتمع، وغيرها من الأسباب، ولكن ما أنقذ بعض معاهد استطلاعات الرأي، هو استطلاعات يوم الانتخابات، التي تكون ميدانية، ويُعلن عن نتائجها في دقيقة اغلاق صناديق الاقتراع، وكان أقربها للواقع، نتائج استطلاع معهد "داحف"، بإدارة المختصة مينا تسيمح.

إلا أن تسيمح التي توقعت بداية نتيجة دقيقة لحزب الليكود والاحزاب الكبيرة سارعت، بعد أقل من ساعة، للإعلان عن أن تحليل نتائج الاستطلاع تمنح مقعدين اضافيين لحزب "الليكود"، ولكن النتيجة النهائية جاءت مطابقة للاستطلاع وليس لتحليله.

كنيست متشرذم

وأظهرت النتائج النهائية برلمانا متشرذما أكثر من سابقه، بمعنى أن هذه الانتخابات سجلت خطوة إلى الوراء على صعيد تشتت المقاعد بين الكتل البرلمانية، فأصلا لم يتشكل أي برلمان في إسرائيل في الدورات الـ ١٨ الماضية، إلا ودخل اليه في يوم الانتخابات ما بين ١٠ إلى ١٢ كتلة، ولكن كانت هناك دائما كتلتان كبيرتان، تسيطران على ما بين ٥٥٪ إلى ٧٥٪ من مقاعد البرلمان، وهذه المعادلة بدأت تتراجع ابتداء من العام ١٩٩٦، في اعقاب اتباع نمط الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، الذي توقف في العام ٢٠٠١، ولكن آثاره ما زالت قائمة، إذ أن المصوتين تخلوا عن فكرة الارتباط بالحزب الأكبر، وباتوا يلجأون أكثر من ذي قبل إلى الحزب الأقرب من عدة مجالات انتماء، طائفي وعقائدي وسياسي وغيره.

وقد أفرزت الانتخابات الأخيرة ١٢ كتلة برلمانية، من الممكن أن تصبح قريبا جدا ١٣ كتلة برلمانية، بعد انفصال مرتقب بين حزبي "الليكود" و"إسرائيل بيتنا" إذ أن للائحة الحزبين المشتركة ٣١ مقعدا، منها ٢٠ لليكود، بدلا من ٢٧ في الدورة المنتهية، و١١ لـ "إسرائيل بيتنا"، بدلا من ١٥ مقعدا في الدورة المنتهية.

ويليها حزب "يش عتيد"، وله ١٩ مقعدا، ثم حزب "العمل"- ١٥ مقعدا، وحزب "البيت هيهودي" الذي يمثل المستوطنين وله ١٢ مقعدا، وحزب "شاس" الأصولي وله ١١ مقعدا، ثم الكتلة الأصولية الثانية "يهدوت هتوراة"، ولها ٧ مقاعد، تليها "الحركة" برئاسة تسيبي ليفني ولها ٦ مقاعد، ونفس عدد المقاعد لحركة "ميرتس"، وحصل حزب "كاديما" على مقعدين، بدلا من ٢٨ مقعدا في الدورة المنتهية.

أما الكتل التي تمثل العرب فهي "القائمة العربية الموحدة- العربية للتغيير" ولها ٤ مقاعد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ولها أيضا ٤ مقاعد، ثم التجمع الوطني الديمقراطي وله ٣ مقاعد.

وفي نظرة إلى توزيعة المقاعد، يظهر أن الكتل التي تدور في فلك الحكم، إن كانت في الائتلاف أو خارجه، متقاربة نوعا ما من حيث عدد مقاعدها، وهذا يعطي لكل كتلة برلمانية قوة تأثير برلماني أكبر على الائتلاف الحاكم، على ضوء غياب الكتلة الكبيرة، ما يعني ان كل حكومة ستنشأ ستسيطر عليها التناقضات والاهتزازات.

النتائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية:

ثلث عدد أعضاء الكنيست الـ ١٩ متدينون!

نشرت لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية النتائج النهائية للانتخابات العامة، بعد ظهر يوم الخميس ٢٠١٣/١/٢٥، وتبين منها أن حزب «البيت اليهودي» حصل على مقعد إضافي في الكنيست وأصبح لديه ١٢ مقعدا، وذلك على حساب القائمة الموحدة- العربية للتغيير التي تراجعت من ٥ إلى ٤ مقاعد، وتسبّب ذلك بخروج النائب طلب الصانع من الكنيست.

وأظهرت النتائج النهائية للانتخابات أن توازن القوى في الكنيست أصبح ٦١ مقعدا لكتلة أحزاب اليمين والحريديم، مقابل ٥٩ مقعدا لكتلة أحزاب الوسط - اليسار والأحزاب العربية، وأن حزب كاديما سيكون ممثلا في الكنيست بمقعدين.

ولم تغير النتائج النهائية توزيعة المقاعد على الأحزاب الأخرى، حيث حصلت قائمة «الليكود - بيتنا» على ٣١ مقعدا، وحصل حزب «يوجد مستقبل» على ١٩ مقعدا، وحزب العمل على ١٥ مقعدا، وحزب شاس على ١١ مقعدا، وكتلة «يهدوت هتوراة» على ٧ مقاعد، وحزبا « الحركة» وميرتس على ٦ مقاعد لكل منهما، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ٤ مقاعد، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي على ٣ مقاعد.

كما يتبين من هذه النتائج النهائية أن عدد المتدينين اليهود بين أعضاء الكنيست المنتخبين يصل إلى الثلث، إذ أنه بالإضافة إلى ١١ نائبا عن حزب شاس و٧ نواب عن كتلة «يهدوت هتوراة» هناك ١٧ نائبا ينتمون إلى التيار الديني - الصهيوني.

كذلك أظهرت نتائج الانتخابات ارتفاع التمثيل النسائي بأربع نائبات قياسا بدورة الكنيست السابقة، ووصل عددهن إلى ٢٧ نائبة.

وهناك تسعة نواب كانوا يعملون كصحافيين وإعلاميين، ورئيسان سابقان لهيئة أركان الجيش، ورئيسان سابقان لجهاز الأمن العام (الشاباك).

سيناريوهات تشكيل «حكومة نتنياهو الثالثة»

*هل سيلجأ نتنياهو إلى نموذج حكومة أريئيل شارون العام ٢٠٠٣ ويترك "الحريديم" جانبا *نتنياهو سيختار بين حكومة ضيقة ثابتة أو حكومة موسعة مليئة بالتناقضات والصراعات *الملفان الساخنان: الميزانية العامة والتقليصات المقترحة ومسألة تجنيد "الحريديم"*

كتب ب. ج:

تفتتح، اليوم الثلاثاء، الدورة الـ ١٩ للكنيست الإسرائيلي، مستكملة بذلك الدورة الشتوية، التي افتتحت في الخريف الماضي، وقطعتها الانتخابات المبكرة. وكان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس قد كلف مساء السبت الأخير، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لتشكيل حكومته الثالثة، ولكن ليس من الواضح ما هي طبيعة هذه الحكومة، التي سيكون فيها نتنياهو أمام خيارات ليست سهلة على مستوى الشركاء، ولكن لا اقل من ذلك، على مستوى كتلته البرلمانية.

ويتحرك نتنياهو حاليا بين سبع كتل برلمانية، لها مع كتلته "الليكود" ٨٨ نائبا، وهذا بعد أن أعلن حزب "العمل" برئاسة شيلي يحيموفيتش عن قراره بالبقاء في صفوف المعارضة، وبطبيعة الحال، فإن كتلة "ميرتس" اليسارية، والكتل الثلاث الناشطة بين العرب في إسرائيل، تبقى في صفوف المعارضة تلقائيا.

لكن هذا لا يعني أن الباب سيبقى موصدا بين "العمل" و"الليكود"، فالسياسة الإسرائيلية مليئة بالاستثناءات والمفاجآت، ولكن كما يبدو، فإن يحيموفيتش تفضل لعب دور رئيسة المعارضة، في حال ضمن حزب "يش عتيد" مشاركته في الائتلاف الحاكم.

وقد بدأت المفاوضات في اليومين الماضيين، مع أحزاب "يش عتيد" برئاسة يائير لبيد (١٩ مقعدا) و"البيت اليهودي" (١٢ مقعدا) و"شاس" (١١ مقعدا) و"يهدوت هتوراة" (٧ مقاعد) و"الحركة" برئاسة تسيبي ليفني (٦ مقاعد) و"كاديما" (مقعدان)، في حين أن الليكود عليه مفاوضة حليفه الانتخابي حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان.

والملفان المركزيان اللذان ستدور حولهما المفاوضات، إلى جانب توزيع الحقائب الوزارية، هما: ميزانية الدولة للعام الجاري ٢٠١٣، وقد تكون ايضا للعام المقبل ٢٠١٤، وما تحمله من اجراءات تقشفية، والثاني هو مسألة تجنيد الشبان "الحريديم"، خاصة على ضوء الفراغ القانوني، الذي أحدثه قرار المحكمة العليا قبل نحو عام، والذي منع تمديد القانون المؤقت الذي يعفي "الحريديم" من الخدمة العسكرية تلقائيا (قانون طال). فهذه قضية ما زالت عائقا، وقام نتنياهو بتصديرها من حكومته التي ستنهي عملها في الايام المقبلة إلى حكومته الجديدة، ومعها تعقيدات أشد.

المشكلة تبدو في "الحريديم"

في كلا الملفين، ستكون الشراكة مع الحريديم شائكة، ففي مسألة الميزانية العامة، يطرح نتنياهو ووزارة المالية معه، اجراءات تقشفية وتقليصات في الميزانية، سيكون من الصعب على الحريديم قبولها، وبشكل خاص سعي نتنياهو إلى تقليص مخصصات الأولاد، التي تتسلمها العائلات عن كل ولد دون سن الـ ١٨ (طالع تقريرًا عن الميزانية في الصفحة الاقتصادية- الرابعة من هذا العدد).

ويعتبر "الحريديم" تقليص مخصصات الأولاد ضربة موجهة لجمهورهم، الذي يسجل أعلى معدلات ولادة على الإطلاق، حوالي ٨ ولادات للأم الواحدة من الحريديم، وأكثر من ٥ ولادات للمتدينات اليهوديات، من التيار "الديني الصهيوني"، بينما لدى العرب فإن معدل الولادة في هبوط مستمر، ووصل إلى ٣٫٥ ولادة للأم الواحدة. ولكن إذا ما اتفق نتنياهو مع الحريديم، وبقيت هذه القضية، فإنه من الممكن تجاوزها، والبحث عن بدائل لها.

أما بالنسبة لباقي الشركاء المرشحين للانضمام إلى الحكومة، وخاصة "يش عتيد"، فإن مسألة الميزانية ستكون عقبة أخف من غيرها لتشكيل الحكومة، لا بل إن نتنياهو يستطيع الاعتماد على "يش عتيد" لإجراء تقليصات أشد عمقا في الميزانية.

وفي الملف الثاني، وهي قضية تجنيد "الحريديم"، فإن نتنياهو يقف أمام موقفين متعنتين، من حزب "يش عتيد" الذي يطالب بتجنيد شبه كامل، واعفاء طفيف لبضع مئات من الشبان الحريديم سنويا، والموقف الآخر للحريديم، الذين يرفضون التجنيد، وهم على استعداد للتفاوض حول مخطط وضعه الوزير موشيه يعالون، قبل عدة اشهر، وجوهر المخطط في غالبه يبقي على الوضع القائم تقريبا، وينثر الكثير من الضبابية، ولا يحسم الامر كليا في مسألة التجنيد، وهذا ما يرفضه يائير لبيد.

المعضلة التي يواجهها نتنياهو في هذه القضية، هي أن المسألة ليست شراكة مع "الحريديم" أو عدمها، لأن فرض أمر يرفضه جمهور الحريديم، وقياداتهم الروحية، سيعني قرارا بالصدام المباشر مع هذا الجمهور، وسيكون الصدام ميدانيا لا محالة، خاصة على ضوء تصعيد خطاب كبار حاخامي الحريديم، من "الأشكناز" والشرقيين.

أشكال الائتلاف المحتملة

حتى أمس، وكما في بداية كل مفاوضات، تظهر عقبات تبدو جدية أمام تشكيل حكومة ثابتة، ولكن هذا لا يستمر بالضرورة، فأمس قرأنا أنباء متضاربة، تارة عن اتفاق أو تفاهم بين "يش عتيد" و"البيت اليهودي"، وتارة أخرى، بين "البيت اليهودي" وكتلتي الحريديم، إلى جانب أنباء عن تعنت في المواقف لدى الكتل المختلفة، وهذه مشاهد مألوفة في مفاوضات كهذه، ويبقى السؤال ما هي الفرص التي أمام نتنياهو؟.

ونستعرضها هنا كسيناريوهات مطروحة حتى الآن.

حكومة موسعة جدا: تشمل كل التكتل البرلمانية، باستثناء الكتل الثلاث الناشطة في الشارع العربي: "القائمة الموحدة- العربية للتغيير"، و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، و"التجمع الوطني الديمقراطي" إضافة إلى كتلة "ميرتس" اليسارية، وائتلاف كهذا يضم ١٠٣ مقاعد برلمانية من أصل ١٢٠ مقعدا، وفي الظروف القائمة، هذا ضرب من الخيال، وليس مطروحا أصلا، خاصة على ضوء إعلان رئيسة حزب "العمل" شيلي يحيموفيتش عزمها البقاء في المعارضة، وكما يبدو، فإنها ترى أن جلوسها في حكومة فيها حزب "يش عتيد" سيضعها مع حزبها في الظل، وهذا ما سيضرب مكانة "العمل" التي تعززت قليلا في الانتخابات الأخيرة.

حكومة موسعة بدرجة أقل: وتشمل جميع الكتل باستثناء "العمل"، والكتل الأربع السابق ذكرها في السيناريو السابق، وائتلاف كهذا من شأنه أن يضم ٨٨ نائبا، وهو صعب التحقيق، ولكنه ليس مستحيلا، وصعوبته تكمن في ضغط كبير على شكل توزيع الحقائب الوزارية الأساسية وشرط ائتلاف كهذا هو الاتفاق بين جميع هذه الكتل على مخطط ما يتعلق بمسألة تجنيد الشبان الحريديم في الجيش، وأيضا في مسألة الميزانية، وفي ائتلاف كهذا، ستكون الحلقة الأضعف "الحركة"، إذ أنها قد لا تحصل على المكانة التي تطمح لها رئيسة "الحركة" تسيبي ليفني.

حكومة الثلثين: حكومة ترتكز على ٨٢ نائبا، باستثناء "الحركة" و"العمل" و"ميرتس" و"الموحدة" و"الجبهة" و"التجمع"، وتضم كل الكتل التي أوصت الرئيس شمعون بيريس بتكليف بنيامين نتنياهو لتشكيل الحكومة، وعلى الأغلب فإن نتنياهو سيطمح إلى حكومة كهذه، رغم ما تشمله من تناقضات بين الكتل المختلفة، التي وإن ستهدأ مع بدء ولاية الحكومة، إلا أنها ستبقى مرشحة للانفجار في كل لحظة.

حكومة أقلية: نموذج أول- حكومة ترتكز على كل كتل اليمين المتطرف، تضاف لها كتلة "كاديما" من نائبين، وهذا الائتلاف الأسوأ الذي سيكون أمام نتنياهو، كون الأغلبية فيه ضعيفة، وهي معرضة لاهتزازات كبيرة في العمل الجاري للكنيست، من تشريعات وما شابه. وفي هذا النموذج، فإن كل واحدة من الكتل الشريكة في الحكومة تستطيع ان تقرر مصير الحكومة.

حكومة أقلية: نموذج ثان- حكومة تستثني كتلتي الحريديم، وتضم "يش عتيد" و"كاديما". وائتلاف كهذا سيضم ٦٤ نائبا، ولكنه لن يكون سهلا على نتنياهو، إلا إذا ضم له "الحركة"، ما يرفع الأغلبية إلى ٧٠ نائبا من اصل ١٢٠ نائبا. مشكلة نتنياهو مع ائتلاف كهذا، هي أن درجة الالتزام فيه لسياسة الليكود واليمين المتشدد ستكون اقل بكثير، من الائتلاف الذي كان قائما حتى الانتخابات.

خيارات أخرى

السيناريوهات الأخيرة هي الأقرب للواقع، ولكن تبقى هناك مفاجآت، مثل إن بقي "يش عتيد" في صفوف المعارضة، فقد تعلن يحيموفيتش وحزبها عن "نشوء ظروف جديدة"، لتعدل عن قرارها الأول وتنضم إلى حكومة سيكون فيها "العمل" الكتلة الثانية، ما يمنحها منصبا وزاريا رفيعا وشروط ائتلاف أفضل.

حكومة نتنياهو الثالثة: الاتكاء على اليمين محفوف بالمصاعب.

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو: هل سيتجه نتنياهو حقا إلى حكومة على شاكلة الحكومة التي أقامها اريئيل شارون في العام ٢٠٠٣، واستثنى منها "الحريديم" بقرار مسبق؟

يبقى هذا خيارا واردا، ولكن ليس لدى نتنياهو القوة التي كانت لليكود وشارون في تلك الايام، فعدد اعضاء كتلة "الليكود" وحده في حينه، كان ضعفي ما هو قائم اليوم، ونجح شارون في تشكيل ائتلاف قوي مع والد يائير لبيد، يوسيف (طومي) لبيد، انضم اليه حزبا "المفدال" و"الاتحاد الوطني"، وضم فيه حينه حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان.

وهذا الائتلاف بدأ يتهاوى بعد أقل من عام ونصف العام، وانحل كليا بعد أقل من عامين، واضطر شارون إلى استبدال الشركاء، وسط قلاقل لم تتوقف في الائتلاف وحزب "الليكود"، على خلفية خطة اخلاء مستوطنات قطاع غزة.

لن تنتهي الإشكاليات لدى نتنياهو مع اتفاقه مع الكتل المرشحة للانضمام إلى الائتلاف، وفي انتظاره اشكاليات أخرى، أولها مع حليفه أفيغدور ليبرمان، الذي سينتظر الحقائب التي ستسند لحزبه، والأمر الثاني، وكالمعتاد، سلسلة اشكاليات في داخل حزب "الليكود".

صحيح أن الكتلة الجديدة لليكود فيها عدد شخصيات اقل، من تلك التي لا مفر من اسناد حقائب وزارية لها، كما كان في الدورة البرلمانية السابقة، فغالبية تلك الشخصيات أطاح الحزب بها من لائحته الانتخابية، مثل دان مريدور، وبنيامين بيغن، وميخائيل إيتان، وسبقهم في الاستقالة يوسي بيليد، وموشيه كحلون، ولكن في الوقت نفسه، هناك اصطفافات داخل الليكود، خاصة اصطفاف المجموعة المتشددة، التي تريد حصتها من الحقائب الوزارية، والمناصب المهمة في الكنيست، على مستوى رؤساء اللجان، ورئاسة الائتلاف، ونواب رئيس الكنيست، بعد أن بات واضحا أن رؤوفين ريفلين سيستمر في منصبه رئيسا للكنيست.

لن تكون مهمة نتنياهو سهلة في تشكيل الائتلاف، ولكن ما يمكن المراهنة عليه هو أن نتنياهو لن يختتم الدورة الشتوية في منتصف الشهر المقبل آذار المقبل، من دون حكومة جديدة، ففي الأيام القليلة المقبلة سنشهد وكالعادة تسريعا في المفاوضات مع الكتل الاساسية المرشحة للائتلاف، وستكثر الدعوات للإسراع في تشكيل الحكومة، من أجل الانتهاء من اقرار الميزانية، و"عدم الإساءة للاقتصاد"، أو أن "التحديات الخارجية تلزم بالإسراع في انهاء تشكيل الحكومة"، وهي من الديباجات المعروفة لاختلاق رأي عام، يطالب بالتوصل إلى صياغات توافقية في كل القضايا الساخنة، وهي صياغات ستكون أشبه بمسكنات لأزمات عميقة، إلا أنها ستنفجر لاحقا في وجه كل حكومة يشكلها نتنياهو

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم «تاريخ الشعب الإسرائيلي» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ «المشهد الإسرائيلي»: ضعف اليمين سيؤثر على سياسة إسرائيل الخارجية

حزبا العمل والليكود هما الخاسران الأكبران في انتخابات ٢٠١٣

كتب بلال ضاهر:

بدأ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أول من أمس الأحد، مفاوضات مع عدد من الأحزاب حول تشكيل حكومته الجديدة، في ظل عقبات تضعها الأحزاب المرشحة للمشاركة في هذه الحكومة وتتمثل بمطالب متناقضة كشرط للانضمام للتحالف الجديد.

وأشارت تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن هذه العقبات تتمحور بالأساس حول قضيتين، هما المطلب بالمساواة في تحمل الأعباء، وخاصة فرض التجنيد على الحريديم، أي اليهود المتشددين دينيا، واستئناف عملية السلام مع الفلسطينيين.

والتقى طاقم المفاوضات الذي شكله نتنياهو، الأحد، مع مندوبين عن أحزاب «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» وشاس. والتقى الطاقم، أمس، مع مندوبين عن أحزاب «يهدوت هتوراة» و«الحركة» وكاديما. وقدم كل حزب خلال هذه اللقاءات مطالبه ورؤيته لسياسة الحكومة الجديدة.

وكلّف الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، نتنياهو، مساء السبت الفائت، بتشكيل الحكومة الجديدة بعد أن فازت قائمة «الليكود - بيتنا» التي يتزعمها بأكبر عدد من المقاعد في الكنيست في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٢ كانون الثاني الماضي.

ويطالب حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، وهو حزب جديد خرج من الانتخابات كثاني أكبر حزب وحصل على ١٩ مقعدا في الكنيست، بالمساواة في تحمل الأعباء، كما يطالب سوية مع حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. وفي المقابل، فإن الحزبين الحريديين، وهما شاس و«يهدوت هتوراة»، يعارضان فرض التجنيد الإلزامي للجيش على الحريديم. وفيما يتعلق بمطلب استئناف المفاوضات، فإن المعارضة الأساسية له تأتي من جانب حزب «البيت اليهودي» الذي يمثل اليمين المتطرف والمستوطنين ويرفض حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

ويسعى نتنياهو إلى تشكيل حكومة موسعة، لكن تصريحات قادة الأحزاب المرشحة للمشاركة في تحالفه الجديد تشير إلى وجود عقبات أمام تنفيذ مهمته هذه. وبعد حصوله على تكليف من الرئيس الإسرائيلي ألقى نتنياهو خطابا حاول من خلاله إرضاء جميع الأحزاب المرشحة للانضمام إلى تحالفه.

وقال نتنياهو إن الغاية الأولى لحكومته الجديدة هي الموضوع الأمني ووقف تطوير البرنامج النووي الإيراني، والغاية الثانية هي استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، ودعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) إلى استئناف المفاوضات. وعبر نتنياهو عن التزامه بقضية المساواة في تحمل الأعباء لكنه وضع تحفظا بقوله إن حل هذه القضية لن يكون على حساب «الخطوط الحمراء» للجمهور الحريدي. ويطالب حزب شاس في هذا السياق بسن قانون يحل مكان «قانون طال» الذي منح امتيازات وإعفاءات للحريديم في الخدمة العسكرية. وقال عضو الكنيست أرييه درعي، وهو أحد قادة شاس، لإذاعة الجيش الإسرائيلي إنه في حال عدم تنظيم موضوع خدمة الحريديم العسكرية فإن شاس سيبقى في المعارضة.

ويشار إلى أنه يتعين على نتنياهو الانتهاء من مهمة تشكيل الحكومة خلال ٢٨ يوما تنتهي في ٢ آذار المقبل، مع إمكانية تمديد هذه الفترة بـ ١٤ يوما آخر. وفي حال عدم نجاحه في تشكيل حكومة فإن رئيس الدولة سيكلف عضو كنيست آخر بتشكيل حكومة.

حول نتائج الانتخابات العامة الإسرائيلية والسيناريوهات المحتملة بشأن تركيبة الحكومة المقبلة، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحاضر في قسم «تاريخ الشعب الإسرائيلي» في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى نتائج الانتخابات العامة الإسرائيلية الأخيرة، وما الذي ميّزها؟

غوطفاين: «إن النتيجة الأبرز هي حدوث ضعف ملحوظ جدا لليمين في إسرائيل. فحزب 'عوتسما ليسرائيل' لم ينجح في الوصول إلى الكنيست. كما أن النتائج بالنسبة لحزب الليكود من جهة، وبالنسبة لحزب 'يوجد مستقبل' من الجهة الأخرى، تدل على تزايد قوة أحزاب الوسط. وهذه هي النتيجة الكبرى. وسيكون لهذه النتيجة تأثير على السياسة الخارجية، وثمة احتمال كبير بأن تكون داخل الحكومة المقبلة جهات لديها اهتمام كبير بالاتصالات مع الفلسطينيين، مثل حزب 'يوجد مستقبل' وحزب 'الحركة' برئاسة تسيبي ليفني، وربما حزب كاديما أيضا. إضافة إلى ذلك، يتوقع حدوث تغيرات في القضايا الداخلية، وبينها تسوية قضايا متعلقة بالحريديم والجهاز القضائي، ورغم أن هذا الأمر معقد أكثر من السياسة الخارجية، لكن من الواضح أن أمرا ما قد تغير».

(*) لكن ألا يدل تزايد قوة حزب «البيت اليهودي» على ارتفاع نفوذ اليمين المتطرف؟

غوطفاين: «السؤال هنا، برأيي، هو كيف تنظر إلى الأمور. فإذا جمعت قوة حزبي 'البيت اليهودي' و'الليكود بيتنا' فإنك ستحصل على كتلة يمينية مؤلفة من ٤٣ عضو كنيست. وفي مقابلهم هناك ٢٧ عضو كنيست من أحزاب 'يوجد مستقبل' و'الحركة' وكاديما. وأنا لا أتحدث هنا عن حزبي العمل وميرتس. ولا أحد يقول إنه لا يوجد تمثيل لليمين، ولكن التوازن بين اليمين والوسط - اليسار أصبح مختلفا، وقد أصبح مختلفا بشكل كبير».

(*) أين تضع الحزبين الحريديين شاس و«يهدوت هتوراة» في الخريطة السياسية؟

غوطفاين: «دعني أقول ما يلي: شاس يميل أكثر نحو اليمين، و'يهدوت هتوراة' يتدخل بشكل أقل في هذه الأمور، وربما يؤيد ميولا يمينية لكن هذا ليس في مركز اهتمامه الآن. وأعتقد أنه تجري حاليا مفاوضات [لتشكيل الحكومة] حول القضايا المحلية والمتعلقة بكل وسط داخل إسرائيل، وهذه القضايا تهم الأحزاب في هذه المرحلة أكثر مما تهمها القضايا الخارجية. وبالتأكيد أنا لا أقول إنه توجد حكومة يسار في إسرائيل الآن، لكن إذا ما قارنت بنية دورة الكنيست الجديدة مع بنية الدورة السابقة، فإنه من الواضح أن الكنيست انتقل من اليمين في اتجاه الوسط. وهذا أمر بارز جدا في نتائج الانتخابات. ونأمل أن يتم التعبير عن ذلك من خلال تركيبة الحكومة، ولكن علينا أن ننتظر نتائج المفاوضات الائتلافية».

(*) وكيف تفسر أن «يوجد مستقبل» خرج من هذه الانتخابات كثاني أكبر حزب في إسرائيل؟ ما هي المجموعات التي صوتت لهذا الحزب؟

غوطفاين: «توجد في إسرائيل مشكلة تتعلق بنسب التصويت [المتدنية]. وفي الانتخابات الأخيرة طرأ ارتفاع على نسبة التصويت. وجمهور ناخبي أحزاب الوسط خرج للتصويت هذه المرة. ولا شك في أن قسما من المصوتين لحزب كاديما في الماضي منح أصواته لحزبي 'يوجد مستقبل' و'الحركة'. والفرق بين كاديما و'يوجد مستقبل' هو أن 'يوجد مستقبل' أكثر وضوحا، كما أنه أكثر وضوحا من 'الحركة'. ولكن الأمر الأهم هنا، هو أنه يوجد دائما حزب وسطي كبير نسبيا في إسرائيل. وملامح 'يوجد مستقبل' أوضح من ملامح كاديما، الذي كان يمثله نواب يمينيون. فقد كان واضحا لنا ماذا تريد تسيبي ليفني، عندما كانت في كاديما، لكن لم يكن واضحا ماذا يريد نواب آخرون من هذا الحزب».

(*) هل هناك مستقبل لحزب «يوجد مستقبل»، وهل هذا حزب سيبقى في المشهد السياسي الإسرائيلي، أم أنه سيتلاشى مثلما تلاشى كاديما؟

غوطفاين: «ما كنت سأصور الأمر بهذا الشكل. فهناك مكان في إسرائيل لحزب وسطي. الآن، هذا الحزب هو 'يوجد مستقبل'، وفي الماضي كان كاديما الحزب الوسطي. والمسألة ليست اسم الحزب الوسطي وإنما أنه دائما سيكون هناك حزب وسطي وبحجم كاديما أو 'يوجد مستقبل'. وصحيح أن حزبا كهذا لا يستقر ولكن الناخبين هم دائما الناخبون أنفسهم الذين يصوتون لحزب وسطي. ولو أنه طوال السنين الماضية كان حزب يحمل اسم 'حزب الوسط'، بدلا من كل أسماء الأحزاب التي تناوبت على هذه الصفة، لحصلنا على حزب مستقر من حيث قوته وتمثيله في الكنيست».

(*) هل خسر حزب العمل في الانتخابات الأخيرة؟

غوطفاين: «نعم، بالإمكان القول إنه الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات. حزبا العمل والليكود هما الخاسران الأكبران. ولأن الليكود هو الذي سيشكل الحكومة فإن خسارته أقل من العمل. وقد تم تعليق آمال أكبر على حزب العمل في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية. رغم ذلك ينبغي أن نكرر هنا، أنه إذا جمعنا حزبي العمل وميرتس، فإنهما حصلا في هذه الانتخابات على ٢١ مقعدا في الكنيست، بينما كانا ممثلين في دورة الكنيست السابقة بـ ١٦ نائبا فقط. وأقول هذا لأنه اليوم لا ينظرون إلى حجم الأحزاب وإنما إلى حجم الكتل الحزبية. ولذلك فإن قوة كتلة أحزاب الوسط - اليسار ارتفعت رغم أنه كانت هناك توقعات بأن تزداد قوتها بشكل أكبر».

(*) لقد دخل نتنياهو إلى هذه الانتخابات، وخرج منها أيضا، من خلال تصريحات بأن هناك تهديدات خارجية تواجهها إسرائيل وأن هناك ضرورة لتشكيل حكومة موسعة. هل سينجح، برأيك، في جمع حزب «يوجد مستقبل» مع الحزبين الحريديين، شاس و«يهدوت هتوراة»، في حكومته المقبلة؟

غوطفاين: «تجري الآن مفاوضات ائتلافية ويصعب معرفة نتيجتها. رغم ذلك، فإن رئيس شاس، ايلي يشاي، ألمح في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، يوم السبت الماضي، إلى أن حزب شاس سيقدم تنازلات من أجل الانضمام إلى الحكومة. ودعني أقول إنه لا يوجد شيء في البنية السياسية من شأنه أن يمنع نجاح نتنياهو في ضم الحريديم و'يوجد مستقبل' إلى ائتلافه. وربما سيكون هناك ما يمنع 'يهدوت هتوراة' من الانضمام إلى التحالف. وفي نهاية المطاف، فقد أوصى ٨٢ نائبا أمام الرئيس بتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة، وهذا يعني أن لديه قاعدة واسعة تمكنه من تشكيل حكومة موسعة. وبالمناسبة، فإنه حتى لو شكل حكومة ضيقة فإنها ستصمد لفترة طويلة أيضا».

(*) في حال انضمام «يوجد مستقبل» أو «الحركة» أو كلا الحزبين معا إلى حكومة نتنياهو، هل يتوقع أن يستجيب نتنياهو إلى مطلبهما باستئناف الاتصالات مع الفلسطينيين، أم أن نتنياهو سيواصل المماطلة والامتناع عن استئناف المفاوضات؟

غوطفاين: «الإجابة هي نعم. وأعتقد أن ليفني ولبيد جديان جدا فيما يتعلق بطلبهما باستئناف المفاوضات. كما أنهما يشركان الرأي العام الإسرائيلي برأيهما في هذا الخصوص بشكل واسع جدا. لكن يوجد جانب آخر وهو أن أبو مازن ينتهج حاليا سياسة تقضي بأن يفعل الفلسطينيون كل شيء عن طريق الأمم المتحدة بشكل أحادي الجانب. أي أنه يوجد احتمال بأن يسعى نتنياهو لاستئناف المفاوضات ولكن السؤال هو ما الذي سيفعله الجانب الفلسطيني. وفي هذه الاثناء يظهر أن سياسة أبو مازن وسياسة نتنياهو عززتا بعضهما البعض برأيي. أبو مازن توجه إلى الأمم المتحدة ونتنياهو رفض هذه الخطوات. هكذا كانت ديناميكية الأمور. وأعتقد أن هذه الديناميكية تغيرت الآن».

(*) لكن المسألة المهمة بالنسبة للفلسطينيين هي الاستيطان. كيف يمكن إجراء مفاوضات في الوقت الذي تكثف فيه حكومة إسرائيل البناء في المستوطنات وتسلب المزيد من الأراضي الفلسطينية؟

غوطفاين: «نعم، هذا صحيح. لكن هاتين السياستين، الاستيطان والتوجه إلى الأمم المتحدة، لن تؤديا إلى تقدم. والسؤال هو ما هي الاستراتيجية الفلسطينية؟. هل يريدون الحصول على دولة واعتراف هنا وآخر هناك من دون مفاوضات؟ فهذا مسار سيؤدي في نهاية الأمر إلى الانفجار الكبير، لأن إسرائيل لن توافق على قيام دولة فلسطينية من دون اتفاق. ولذلك أقول إنه تغير شيء ما في الجانب الإسرائيلي بعد الانتخابات، وأصبح هناك كتلة مؤلفة من ٢٧ نائبا، في حال انضمام 'يوجد مستقبل' و'الحركة' وكاديما إلى الحكومة، وهذه الكتلة مهتمة جدا باستئناف المفاوضات. وإذا استمر الفلسطينيون بالقول إنه إذا لم توقفوا كل أعمال البناء في المستوطنات فلن نستأنف المفاوضات، فإنهم، عمليا، سيساعدون نتنياهو، الذي بات أضعف في ولايته الثانية، على تحييد كتلة الـ ٢٧ نائبا».

إعـداد: برهوم جرايسي

القبول بتقليص الميزانية العامة- أبرز شروط الائتلاف الحكومي المقبل!

*تقديرات بأن يُقدم بنيامين نتنياهو على ميزانية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ *وزارة المالية تطالب بتقليص ميزانية العام الجاري بنحو ٤ مليارات دولار * طبيعة الائتلاف ستنعكس أيضا على شكل التقليصات، فيما تعارض وزارة المالية تقليص ميزانية وزارة الدفاع *

يقدر مراقبون ومحللون إسـرائيليون بأن يقرر بنيامين نتنياهو التوجه إلى الكنيست في الأسابيع المقبلة بطلب إقرار ميزانيتي العامين الجاري ٢٠١٣ والمقبل ٢٠١٤ في آن واحد، كما جرى لأول مرّة في العام ٢٠٠٩، كون أن ميزانية العام الجاري ستقر نهائيا، كما يبدو، حتى نهاية أيار أو مطلع حزيران. كما تقول التقديرات إن تقليص الميزانية العامة سيكون في صلب المفاوضات لتشكيل الائتلاف الحكومي الجديد، برئاسة بنيامين نتنياهو، ولهذا فإن طبيعة الائتلاف ستنعكس أيضا على شكل التقليصات، ولكن منذ الآن بات واضحا أن الميزانية الأمنية، التي تفوق ١٦ مليار دولار، لن يتم تقليصها، رغم المطالبات السنوية بهذا الأمر.

وتقول تقديرات وزارة المالية إنه على الرغم من الأحاديث عن تقليص ميزانية العام الجاري، فإنها ستكون الأكبر من بين ميزانيات إسرائيل، وستتراوح في أساسها، وقبل التقليص، ما بين ١٠٣ر٤٦ مليار دولار إلى ١٠٥ر٧ مليار دولار، وسيكون الحد الأقصى لعجز الميزانية للعام الجاري ٣٪، وللعام المقبل ٢٠١٤ نحو ٢ر٧٥٪ من الناتج العام، في حين أن اقرار الميزانية لهذا العام أو أيضا للذي يليه، سيكون في ظل عجز قياسي سجلته ميزانية العام الماضي ٢٠١٢، وبلغ ١٠ر٥ مليار دولار، وهو ما نسبته ٤ر٢٪ من الناتج العام.

ويرى المحلل سامي بيرتس في صحيفة "ذي ماركر" أن ١٠ قضايا ستقف أمام الائتلاف الحاكم الجديد، وسيكون عليه معالجتها، وباستثناء مسألة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وقضية تجنيد "الحريديم" في الجيش الإسرائيلي، فإن باقي القضايا هي قضايا اقتصادية، ومن بينها اضطرار الحكومة إلى لجم غلاء المعيشة، وخاصة لجم ارتفاع أسعار المواد والخدمات الأساسية، بما يشمل الخدمات الحكومية، التي على الحكومة أن تخفض تكلفتها.

إلا أن الحكومة الجديدة مطالبة من وزارة المالية أن تقلص ميزانية العام الجاري بما بين ٥ر٣ إلى ٤ مليارات دولار، وهناك من يرى أن المبلغ النهائي للتقليصات سيكون متعلقا بجباية الضرائب، ونسبة النمو، فإذا ما حققت جباية الضرائب الهدف المطروح أمامها، فإن الحكومة قد ترفع حجم التقليصات فورا، أو أنها تأتي قبل انتهاء العام بطلب إجراء تقليص أكبر.

والسؤال الذي يُطرح دائما هو: من أين ستأتي التقليصات؟ وهذا سؤال سيرد عليه شكل الائتلاف الحاكم الجديد، بمعنى هل سيكون ائتلافا يضم "الحريديم" الذين سيرفضون تقليص المخصصات الاجتماعية والميزانية الخاصة بالحريديم؟. ولكن منذ الآن بات واضحا تقريبا، أن ميزانيتين لن يطالهما التقليص، هما ميزانية الاستيطان والمستوطنات، في حال ضم كتلة المستوطنين "البيت اليهودي" للحكومة، وميزانية وزارة الدفاع، التي كما يبدو تراجعت المطالبات بتقليصها، على ضوء كثرة أحاديث المؤسسة العسكرية ومعها قادة الحكومة عما يسمى بـ "التهديدات الإقليمية" لإسرائيل.

ومن المفارقات، التي ظهرت في الصحافة الاقتصادية في الأيام الماضية، أن وزارة المالية، التي تطالب في كل عام بتقليص ميزانية وزارة الدفاع، تصر في هذا العام على عدم تقليص هذه الميزانية، بحسب ما ذكرته صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، التي قالت في تقرير لها إنه في السنوات الأخيرة ارتفعت ميزانية وزارة الدفاع بنسبة عالية، وبلغت في العام الماضي ما قيمته ٥ر٦٠ مليار شيكل، أي ما يعادل ١٣ر١٦ مليار دولار.

وتعرب الصحيفة عن مفاجأتها من أن وزارة المالية بالذات ترفض شمل ميزانية وزارة الدفاع ضمن التقليصات المرتقبة في الميزانية العامة للعام الجاري، وهذا استنادا إلى التزامات سابقة قطعتها وزارة المالية لوزارة الدفاع، التي التزمت مسبقا بمصاريف غير معلنة.

التقليصات المفترضة

يكثر الحديث في وزارة المالية، وفي محيط بنيامين نتنياهو، عن النية بتقليص مخصصات الأولاد، التي تتلقاها كل عائلة عن أولاد لديها دون سن ١٨ عاما، وهذه المخصصات مستهدفة بشكل دائم من نتنياهو، منذ أول حكومة ترأسها في النصف الثاني من سنوات التسعين، ولكنه نجح في تقليصها بنسبة هائلة حينما تولى وزارة المالية في حكومة أريئيل شارون، في مطلع العام ٢٠٠٣، والمطالبة الآن بتقليصها بنحو ٦٦٦ مليون دولار، إلا أن مطلبا كهذا سيصطدم بمعارضة شديدة من "الحريديم" في حال ضمهم للحكومة، لكونهم يسجلون أعلى معدلات الولادات في إسرائيل، ومعدل الولادة لديهم، ما بين ٧ إلى ٨ ولادات للأم الواحدة، ونسبة تكاثرهم السنوية ١ر٣٪.

في المقابل يلقى مطلب كهذا تأييدا من كتلة "يوجد مستقبل"، إلا أن كتلة "البيت اليهودي"، وحسب ما ورد في التقارير الصحافية، قد تتحفظ من هذا التقليص، كون أن المستوطنين، أيضا، يسجلون معدلات ولادة عالية، ويصل معدل الولادة للأم الواحدة إلى نحو ٥ ولادات، وللمقارنة، فإن معدل الولادة للأم العربية الواحدة ٥ر٣ ولادة، وفق آخر معطيات عن العام ٢٠١٢.

كذلك، تطلب وزارة المالية تقليص الرواتب في القطاع العام بنسبة ٥ر٢٪ ولكن كما يبدو من استعراض المواقف في الصحافة الإسرائيلية، فإن هذا المطلب سيواجه معارضة جارفة، تبدأ من اتحاد النقابات "الهستدروت"، وتقريبا لدى غالبية الأحزاب المرشحة للدخول إلى الائتلاف الحكومي.

كذلك من المتوقع أن تقرر الحكومة وقف مشاريع بنى تحتية ضخمة، مثل تأجيل مد سكك حديدية جديدة، وشق وتوسيع شوارع بين المدن.

ومن أجل سد العجز، ستعمل الحكومة على رفع الضرائب، على الرغم من أن وزير المالية الحالي يوفال شتاينيتس، أعلن خلال الحملة الانتخابية أنه لن يكون رفع ضرائب، ولكن هناك مؤشرات إلى أن شتاينيتس ذاته، لن يبقى في منصبه، وسيبقى اسم وزير المالية مجهولا إلى حين اكتمال تركيب الحكومة.

ومن الضرائب المرشحة للارتفاع، ضريبة الدخل التي سترتفع بنسبة ١٪ على الرواتب التي هي أعلى من ٣٧٥٠ دولارا شهريا، وهذا تم تطبيقه في راتب الشهر الماضي، كانون الثاني، ورفع ضريبة المشتريات بنسبة ١٪ أي إلى نسبة ١٨٪ بعد أن ارتفعت بنسبة مماثلة في شهر أيلول الماضي، كما أن هناك حديثا عن رفع ضريبة الشركات بنسبة ١٪، ورفع ضريبة الوقود، وضرائب المشروبات الكحولية.

منظومة "القبة الحديدية" المضادة للصواريخ- توقعات بعدم تقليص الميزانية الأمنية بسبب تفاقم "التهديدات الإقليمية"!

فيشر يفاجئ ويختصر ولايته في بنك إسرائيل!

*ستانلي فيشر يعلن إنهاء مهمته كمحافظ لبنك إسرائيل في حزيران المقبل قبل عامين من الموعد المقرر * الاستقالة تؤدي إلى عاصفة اقتصادية وتوجيه اتهامات إلى بنيامين نتنياهو وسياسته الاقتصادية *

أدى إعلان محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر عن اختصار ولايته في منصبه بعامين، ليغادره في شهر حزيران المقبل، إلى عاصفة سياسية، طالت أيضا الأوساط الاقتصادية، ووجهت اتهامات لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بأن سياسته الاقتصادية قادت إلى هذه الاستقالة.

وكان فيشر قد ابلغ في الأسبوع الماضي رئيس الحكومة نتنياهو، بقراره إنهاء عمله في منصبه في نهاية شهر حزيران المقبل، دون أن يوضح الاسباب، إلا أن التاريخ الذي وضعه، بحسب مراقبين، يدل على أن فيشر معني بالإشراف على اعداد واقرار ميزانية العام الجاري، وحتى المقبل، في حال تم اقرار ميزانيتين في آن واحد.

واعتبرت رئيسة حزب "العمل" شيلي يحيموفيتش استقالة فيشر المبكرة على أنها حجب ثقة عن رئيس الحكومة نتنياهو، وهي صفعة مدوية لسياسته الاقتصادية، في إشارة واضحة إلى مواقف فيشر التي عبر عنها في الأشهر الأخيرة، وانتقاداته للعجز في الميزانية العامة، رغم دعوات فيشر إلى لجم ذلك العجز.

وفيشر (٦٨ عاما) هو يهودي أميركي الجنسية وتبوأ في الماضي مناصب رفيعة في مؤسسات عالمية منها البنك الدولي، وحين وقع عليه الاختيار لم يكن يحمل الجنسية الإسرائيلية، وقد وصفه نتنياهو ووسائل الإعلام الإسرائيلية على أنه واحد من كبار خبراء الاقتصاد في العالم وتولى مناصب رفيعة في صندوق النقد الدولي، ومؤسسات اقتصادية عالمية أخرى، وقد اختارته مجلة اقتصادية قبل اشهر قليلة بأنه واحد من أفضل سبعة محافظين لبنوك مركزية في العالم.

وفي حينه أثار هذا التعيين عاصفة من التصريحات المؤيدة والمعارضة في إسرائيل، ففي حين اعتبره نتنياهو ورئيس اتحاد الصناعيين على أنه مكسب مهم لإسرائيل، اعتبره البعض الآخر على أنه ضربة لهيبة إسرائيل والمشروع الصهيوني.

وكان آخر منصب شغله ستانلي فيشر قبل تسلمه منصبه الحالي، نائب رئيس مجموعة الاستثمارات العالمية سيتي غروب، وله فيها حصص من الأسهم المالية، وتقدر ثروته بملايين الدولارات، وهو من مواليد زامبيا، ولم يكن يعرف اللغة العبرية التي تعلمها بشكل مكثف لغرض تسلمه وظيفته، ولأنه بموجب القانون الإسرائيلي كان عليه أن يكون حاملا للجنسية الإسرائيلية، فقد أجرى معاملات هجرة إلى إسرائيل وتمت خلال ٢٤ ساعة كما قيل في حينه.

لكن فيشر لم يكن بعيدا عن إسرائيل، وتبين من تقارير سابقة أنه حين كان شابا في العام ١٩٦٧ جاء للتطوع في إحدى القرى الزراعية في إسرائيل خلال عدوان حزيران من ذلك العام. إلا أن التقارير ذاتها قالت إن فيشر كان مقربا من حركة "السلام الآن" وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" ما كان قاله فيشر لها قبل عامين من تسلمه منصبه، حول أن السلام ضروري للانتعاش والازدهار في إسرائيل، وأنه لا يوجد نمو اقتصادي من دون سلام. وقال فيشر في تلك المقابلة: "إن اقتصاد إسرائيل لن ينتعش من الحضيض الموجود فيه من دون استئناف عملية السلام مع الفلسطينيين".

وحول استئناف العملية السلمية واهميتها للاقتصاد يقول فيشر: "إن استئناف العملية السلمية له تأثير ضخم جدا، وفقط انهاء وضعية الحرب واستئناف العملية والحوار مع الفلسطينيين سيؤديان إلى تحول في الاقتصاد الإسرائيلي، فاندماج الاقتصاد الإسرائيلي في أسواق الشرق الأوسط لم يساهم كثيرا في الناتج القومي الإسرائيلي، ولكنه كان مركبا مركزيا في نظرة العالم التفاؤلية للاقتصاد الإسرائيلي، فسياسة اقتصادية صحيحة من قبل الحكومة وبنك إسرائيل بإمكانها ان تحسن الاقتصاد بشكل محدود، ولكن هذه السياسة وحدها ليس بإمكانها أن تقلب التراجع الاقتصادي إلى نمو اقتصادي، فأنا اعتقد أنه لولا الانتفاضة والحرب لكان الاقتصاد الإسرائيلي في نمو...".

ويعزو قادة وخبراء الاقتصاد لفيشر أنه جعل الاقتصاد الإسرائيلي حصينا إلى حد كبير في وجه الأزمات الخارجية، وهذا ما حصل في سنوات الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة، رغم أنها أخطر أزمة عصفت بالعالم منذ أوائل القرن الماضي.

تقرير "مركز أدفا": تقلص الشريحة الوسطى واتساع كبير للشريحة الدنيا!

* التقرير يعرض صورة قاتمة لاتساع الفجوات الاجتماعية * التفاصيل الدقيقة تدل على أن الشريحة الدنيا اتسعت بشكل كبير بين العرب وتقلصت بين اليهود *نسبة العرب في الشريحة العليا تراجعت ونسبة اليهود ارتفعت *

كشف تقرير "مركز أدفا" الإسرائيلي لأبحاث القضايا الاجتماعية عن اتساع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل في السنوات الأخيرة، من خلال بحث تركز في بحث طبيعة وحجم "الشريحة الوسطى" في إسرائيل، مقابل الشريحتين الدنيا والعليا، وكلها شرائح من الأجيرين في إسرائيل. ويظهر من التقرير أن الشريحة الوسطى تقلصت منذ العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠١٠، أساسا بواسطة تهاوي نسبة كبيرة إلى دائرة الفقر والشريحة الدنيا، وقسم بسيط تحسنت ظروفه الاقتصادية وبات من الشريحة العليا، ولكن التقرير ذاته يؤكد أن الجمهور المتضرر أساسا هو العرب، في حين أن الظروف الاجتماعية لدى اليهود في تحسن مستمر.

ويعرّف البحث الشريحة الدنيا اقتصاديا تلك التي مدخول العائلة فيها ١٧٣٦ دولارا شهريا، والشريحة الوسطى التي مدخول العائلة فيها ٣٣٧٢ دولارا شهريا، والشريحة العليا التي مدخولها الشهري بلغ ٦٤٥٧ دولارا.

ويظهر أيضا أن مدخول العائلة من الشريحة الدنيا ارتفع منذ العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠١٠، بأسعار آخر عام، بنسبة ١٨٪، بينما ارتفع المدخول لدى الشريحة الوسطى في نفس الفترة بنسبة ٢٤٪، أما لدى الشريحة العليا فقد ارتفع المدخول بنسبة ٢٧٪، ما يزيد أكثر الفجوات الاجتماعية.

وبحسب التقرير، فإن نسبة من هم ضمن الشرائح الدنيا ارتفعت من ٦ر٣٢٪ في العام ١٩٩٢، إلى ٣ر٣٤٪ في العام ٢٠٠٢، وإلى ٤ر٣٤٪ في العام ٢٠١٠، وسنرى لاحقا في هذا التقرير أن نسبة الشرائح الفقيرة ارتفعت بسبب الارتفاع الحاد بين العرب، وهبوط الفقر بين اليهود.

أما على مستوى الشريحة الوسطى، ففي العام ١٩٩٢ كانت النسبة ٨ر٣٠٪، وانخفضت في العام ٢٠٠٢ إلى ١ر٢٨٪، وفي العام ٢٠١٠ إلى ١ر٢٧٪، في حين ارتفعت نسبة من هم ضمن الشريحة العليا من ٥ر٣٦٪ في العام ١٩٩٢ إلى ٦ر٣٧٪ في العام ٢٠٠٢، وإلى ٨ر٣٧٪ في العام ٢٠١٠، وهنا أيضا فإن الارتفاع الطفيف ناجم، على الرغم من الارتفاع الحاد بين اليهود والانخفاض الحاد في نسبة العرب.

شريحة الفقراء تتسع عند العرب

وعرض التقرير معطيات توسع وتقلص الشرائح المختلفة، على المستوى القومي، لتظهر النتيجة المتوقعة، وهي أن شريحة الفقراء تتسع اساسا بين العرب وتتقلص بين اليهود، كما أن نسبة تقلص الشريحة الوسطى لدى العرب أعلى منها لدى اليهود، في حين أن الشريحة الغنية تتسع عند اليهود وتتقلص عند العرب

ونقرأ أنه على مستوى الشريحة الدنيا اقتصاديا، فإن ٢ر٣١٪ من اليهود كانوا ضمن هذه الشريحة في العام ١٩٢٢، وارتفعت نسبتهم بشكل طفيف إلى ٣ر٣١٪ في العام ٢٠٠١، لتنخفض في العام ٢٠١٠ إلى ٩ر٢٩٪، أما لدى العرب، فإن ٤ر٥٦٪ منهم كانوا ضمن الشريحة الدنيا اقتصاديا، وارتفعت النسبة في العام ٢٠٠٢ إلى ٣ر٥٧٪ ولترتفع أكثر في العام ٢٠١٠ إلى نسبة ٦٤٪.

أما على مستوى الشريحة الوسطى، فإن النسبة تقلصت في الجمهورين ولكن بتفاوت، ففي العام ١٩٩٢ كان ١ر٣١٪ من اليهود ضمن الشريحة الوسطى، وتقلصت النسبة في العام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٪، ثم ارتفعت في العام ٢٠١٠ إلى نسبة ٥ر٢٨٪، وكما هي الحال في الشريحة الدنيا، فإن تقلص الشريحتين هو نتيجة اتساع الشريحة العليا بين اليهود.

أما لدى العرب فقد كان ٤ر٢٦٪ من بينهم ضمن الشريحة الوسطى في العام ١٩٩٢، وارتفعت هذه الشريحة إلى ٨ر٢٨٪ في العام ٢٠٠٢، لتنخفض إلى ٤ر٢٣٪ في العام ٢٠١٠.

وتستمر الفجوات في الشريحة العليا، ففي حين كان نحو ٧ر٣٧٪ من اليهود في العام ١٩٩٢ ضمن الشريحة العليا، فإن نسبتهم ارتفعت في العام ٢٠٠٢ إلى ٧ر٤٠٪، وفي العام ٢٠١٠ إلى ٦ر٤١٪، أما بين العرب، فقد انخفضت النسبة من ١ر١٧٪ في العام ١٩٩٢ إلى ٩ر١٣٪ في العام ٢٠٠٢، ثم إلى ٦ر١٢٪ في العام ٢٠١٠.

ونرى ضمن معطيات جدول "مركز أدفا" ذاته تباينا بين الشرائح اليهودية المختلفة، فقد تقلصت الشريحة الدنيا اقتصاديا بين المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق، من ٧ر٥٦٪ في العام ١٩٩٢ إلى ٧ر٣٨٪ في العام ٢٠١٠، والحال ذاته، يسري على أبناء اليهود الشرقيين بفارق النسب، أو لدى أبناء اليهود الأشكناز، باستثناء أبناء اليهود من مواليد البلاد، الذين سجلوا ارتفاعا طفيفا في نسبة الشريحة الدنيا بينهم.

ونقرأ أيضا ارتفاعا حادا لدى المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق ضمن الشريحة العليا، من ٦ر١٠٪ في العام ١٩٩٢ إلى نسبة ٢ر٢٧٪ في العام ٢٠١٠.

وتعكس هذه المعطيات حقائق الفقر التي تعرضها تقارير مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني)، إذ أن تقارير العامين الأخيرين، على وجه الخصوص، دلت على تراجع نسب الفقر بين اليهود، واستمرار ارتفاعها بين العرب، ففي حين أن نسبة الفقر العامة بين العرب تزيد عن ٥٤٪ فإنها بين اليهود في حدود ١٦٪، ولكن من دون المتدينين الاصوليين الذين يعيشون حياة تقشفية، فإن نسبة الفقر بين اليهود تهبط إلى ما دون ١١٪ وبين اليهود الأشكناز، في حدود ٨٪، وهي نسب مماثلة لنسب الفقر الأوروبية، بينما نسب الفقر بين العرب قريبة من النسب في إفريقيا.

وهذه المعطيات تقول عمليا إن توسع شريحة الفقراء جاءت نتيجة الارتفاع الحاد في نسبة اتساع هذه الشريحة بين العرب.

موجز اقتصادي

بيع المواد الغذائية ارتفع بنسبة ١٪ خلال ٢٠١٢

قال بحث جديد، أجرته شركة نيلسون الاقتصادية، إن مبيعات المواد الغذائية ارتفعت في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٢ بنسبة ١٪ فقط، وهذا اقل من نسبة التكاثر السكاني وهي ١ر٨٪، وكما يبدو فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية كان له بالغ الأثر على حجم المبيعات في العام الماضي.

ويستدل من البحث، أن المردود المالي للمبيعات الغذائية في العام الماضي بلغ ٧ر٠٪ زيادة عن العام ٢٠١١، ويقول البحث إن هذا يعكس وتيرة التباطؤ الاقتصادي في العام الماضي، ففي العام ٢٠١١، على سبيل المثال، ارتفعت مبيعات المواد الغذائية في النصف الأول من ذلك العام بنسبة ٣٪، وفي النصف الثاني ارتفعت بنسبة ٩ر١٪ بفعل حملة الاحتجاجات الشعبية، بينما على طول العام الماضي ارتفعت مبيعات المواد الغذائية بنسبة متطابقة تقريبا وهي ١٪.

ويستند البحث في معطياته إلى مبيعات الجملة، أو شركات التوزيع ومعامل الإنتاج الغذائي، وتقول المعطيات إن مبيعات المواد الغذائية وحدها ارتفعت بنسبة ١ر١٪، بينما مبيعات المشروبات الخفيفة تراجعت بنسبة ٢٪.

ويقول البحث أيضا إن كميات المبيعات كانت اقل، ولكن الثمن كان أعلى، وبلغ حجم المبيعات العام ٧٧ر١٠ مليار دولار، مقابل ٧٢ر١٠ مليار دولار في العام ٢٠١١، وكان حجم مبيعات المواد الغذائية وحدها ٩٧ر٧ مليار دولار مقابل ٨٧ر٧ مليار دولار في العام ٢٠١١.

ونقلت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية عن مسؤولين في شبكات التسوق الكبرى قولهم إن العام ٢٠١٣ بدأ بمؤشرات ليست جيدة، إذ أن شبكات التسوق اعتادت على بدء العام بموجات شراء كبيرة، ولكن في هذا العام وخلافا لسنوات سابقة لم يكن تجاوب من الجمهور مع الحملات الشرائية التي اعلنتها الشبكات لتحفيز البيع، ويظهر أن حجم المبيعات في الشهر الماضي كانون الثاني، أقل بنسبة ٥٪ مع مبيعات نفس الشهر من العام الماضي- ٢٠١٢.

٥٥٪ من العاملين يتعرضون لمضايقات

أظهر استطلاع أجراه معهد الأبحاث في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل الإسرائيلية أن أكثر من ٥٥٪ من العاملين في إسرائيل قالوا إنهم تعرضوا خلال العام ٢٠١١ لمضايقات في مكان العمل، وقال ٣٧٪ إنهم تعرضوا لمضايقات من مديري العمل، و٣٤٪ من زملاء في العمل، و٢٣٪ تعرضوا لمضايقات من زبائن، بمعنى أن من بينهم من تعرض لمضايقات من الجوانب الثلاثة معا.

ويقول المعهد إنه أجرى الاستطلاع في العام الماضي- ٢٠١٢- بين شريحة نموذجية من ١١٢٠ عاملا، وتمحورت الاسئلة حول ما تعرضوا له في العام ٢٠١١، وحسب المعطيات فإن نسبة من اعلنوا تعرضهم لمضايقات اعلى بكثر مما هو قائم في دول متطورة، ففي استطلاع شبيه في الولايات المتحدة الأميركية في العام ٢٠١٠ أعلن ٣٠٪ من العاملين عن تعرضهم لمضايقات.

ويقول مدير معهد الأبحاث في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بيني بابرمان: هذه نسبة ضخمة، وتدل على ثقافة إدارية إشكالية في إسرائيل، وعلى مديرين يسمحون لأنفسهم أكثر من اللزوم، وبهذا فإنهم يمسون بغيرهم، ويمسون بأنفسهم أيضا، ولهذا ثمن اقتصادي جدي.

ويقول محللو الاستطلاع إن ثلث العاملين الذين أعلنوا أنهم تعرضوا لمضايقات في العمل، قالوا إن تلك المضايقات تؤثر سلبا على نجاعة العمل، خاصة وأن ٢٦٪ من العاملين الذين تعرضوا لمضايقات دخلوا إلى حالة نفسية صعبة، وصلت إلى درجة البكاء، و٢٠٪ غيرهم انفجروا صارخين في وجه من ضايقهم لرد اعتبارهم.

ويقول بابرمان إنه أراد بحث ظاهرة المضايقات في اماكن العمل، لأنه على قناعة بأن هذه الظاهرة تؤثر سلبا على نجاعة العمل.

وبحسب تقديرات فإن ظاهرة المضايقات تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي بنحو مليار شيكل، أي ما يعادل ٢٦٦ مليون دولار، وهذا اعتمادا على أبحاث دولية في هذا الشأن مع الأخذ بعين الاعتبار معدل قيمة ساعة العمل في إسرائيل من الناتج السنوي العام، إذ أن قيمة الساعة الاقتصادية تصل إلى ٣٤ دولارا، مقابل ٤٤ دولارا معدل الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD.

زيادة استثمارات الإسرائيليين في عقارات نيويورك

قال تقرير إسرائيلي نشر في الأسبوع الماضي إن استثمارات الإسرائيليين في عقارات نيويورك ارتفعت في العام الماضي بنسبة ٢٥٪، وبحسب التقديرات فقد اشترى الإسرائيليون بيوتا بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار، ومكاتب ومباني تجارية بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار.

وقال الملحق الاقتصادي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" إن هذه المعطيات تعني أن المستثمرين الإسرائيليين في مجال العقارات "هربوا" من إسرائيل، واتجهوا أكثر إلى العالم، وبشكل خاص إلى الولايات المتحدة، وهذا على ضوء الارتفاع الحاد في أسعار العقارات في إسرائيل في السنوات الأربع الأخيرة، وأن الحديث لا يجري عن مستثمرين أفراد، وإنما عن شركات ومؤسسات اقتصادية.

ونقل الملحق الاقتصادي عن مسؤول عن وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية قوله إن هذه المعطيات مقلقة، وسيكون على الحكومة الجديدة وضع خطط لاستعادة هؤلاء المستثمرين، ليوظفوا أموالهم في إسرائيل.

وحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن ٨٠٪ من استثمارات العام الماضي في بيوت نيويورك كانت لغايات تجارية، والباقي كانت بيوتا للسكن الخاص، ويقول مختص في العقارات إن المستثمرين اتجهوا لشراء البيوت في نيويورك، على ضوء ارتفاع ايجارات البيوت، في حين أن الفائدة على القروض الإسكانية في الولايات المتحدة سجلت أدنى مستوياتها.

وعلى صعيد العقارات، فقد أظهرت معطيات جديدة في إسرائيل أن ٤٠٪ من العائلات الإسرائيلية تسكن في بيوت مستأجرة وليست لها، وأن أعلى نسبة لهذه العائلات موجودة في تل أبيب ومنطقتها.

باراك يلمّح إلى مسؤولية إسرائيل عن الهجوم على سورية

مسؤول عسكري سابق: انتقال سلاح متطور إلى حزب الله أفضل من بقائه في سورية!

لمّح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك أول مس (الأحد)، على هامش اشتراكه في مؤتمر الأمن الدولي الذي عُقد في ميونيخ في ألمانيا، إلى مسؤولية إسرائيل عن الهجوم الذي تعرضت له سورية الأسبوع الفائت، وذلك في سياق رده على سؤال لمندوبي وسائل الإعلام الأجنبية يتعلق بهذا الهجوم.

وممّا جاء في ردّ باراك: «لقد سبق أن قلنا بأننا نعتقد أنه لا يجوز السماح بدخول سلاح متطور إلى لبنان. إن ما حدث في سورية يشكل إثباتاً على أننا عندما نقول شيئاً فإننا نقصده تماماً».

من ناحية أخرى توقّع وزير الدفاع أن يسقط نظام بشار الأسد في أي لحظة، وأكد أن سقوطه سيشكل ضربة قاسية لكل من إيران وحزب الله، وسيتسبب بجباية ثمن باهظ منهما.

وتُعتبر أقوال باراك هذه أول تصريح يصدر عن مسؤول رسمي إسرائيلي رفيع المستوى يتعلق بالهجوم الذي تعرضت له سورية في الأسبوع الفائت، والذي نسبته وكالات الأنباء الأجنبية إلى إسرائيل، وذكرت أنه استهدف قافلة سيارات كانت تقوم بنقل أسلحة من سورية إلى لبنان، ومن ضمنها صواريخ متطورة مضادة للطائرات من طراز SA-١٧.

وقد أصدرت قيادة الجيش السوري بياناً صحافياً قالت فيه إن طائرات تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي اخترقت المجال الجوي السوري وشنت هجوماً على مركز للأبحاث العلمية العسكرية في ضواحي العاصمة دمشق. وأكد البيان أن الأنباء التي قالت إن الهجوم استهدف قافلة سيارات كانت محملة بأسلحة متطورة بهدف نقلها من سورية إلى لبنان، عارية عن الصحة. وأشار إلى أن الهجوم الإسرائيلي ألحق أضراراً مادية كبيرة بمركز الأبحاث، وأدى إلى مقتل شخصين، وإصابة خمسة أشخاص آخرين بجروح.

على صعيد آخر، بدأ رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال بِني غانتس أول أمس (الأحد) زيارة رسمية للولايات المتحدة تستمر خمسة أيام سيلتقي خلالها رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال مارتن ديمبسي وغيره من كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية في الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تتركز المحادثات بين الجانبين على البرنامج النووي الإيراني، وآخر الأوضاع في سورية.

وقالت تحليلات إسرائيلية إن الجزء الهام في كلام باراك في ميونيخ غير كامن في التلميح إلى أن إسرائيل هي التي قامت بالغارة الجوية على سورية لإحباط نقل السلاح إلى حزب الله في لبنان، وإنما تشديده على أن العالم يجب أن يتعامل مع الحكومة الإسرائيلية كطرف ذي صدقية.

وفي هذا الصدد كتب المحلل السياسي دان مرغليت في صحيفة "يسرائيل هَيوم" يقول: لقد حاول كثيرون تفسير كلام باراك على أنه تأكيد لما نقلته التقارير الأجنبية بشأن الغارة، بيد أن وزير الدفاع، الذي يوشك أن يستقيل من الحكومة، وضع يده على الموضوع الأساس، وهو تقديم صورة عن إسرائيل بصفتها دولة تتمسك بموقفها.

وأضاف: إن جميع الأطراف الموجودة على الساحة السياسية تحاول توظيف الحادثة في خدمة مصالحها السياسية. فتحذير وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو من أن بلاده لن تقبل بالاعتداء على دولة مسلمة مبدياً دهشته إزاء تلكؤ بشار الأسد الذي يكرهه في الرد، وكذلك إسراع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى الانضمام إلى الذين دانوا إسرائيل، وغير ذلك من المواقف، تخدم أهدافاً سياسية، وتصبّ ضمن إطار سياسة عدائية تسعى لتضييق الخناق السياسي على إسرائيل. ومن هنا يمكن القول إن الصراع ضد انتقال السلاح السوري إلى حزب الله هو صراع على صدقية إسرائيل، بمقدار ما هو على حرية عمل سلاح الجو في الأجواء اللبنانية مع ما يتضمن ذلك من نظرة إلى يحدث في سورية.

وأشار المحلل إلى أنه ضمن هذا الإطار تُطرح احتمالات غير صحيحة، فليس مطروحاً أن تجتاز إسرائيل خطوط وقف إطلاق النار التي وُضعت في العام ١٩٧٤ بينها وبين سورية، كي تقوم بغزو هذه الدولة المجاورة من أجل إنشاء منطقة أمنية عازلة. وبالنسبة إلى أغلبية العالم، فإن هضبة الجولان تشكل هذه المنطقة العازلة، ومن المعلوم أن سيطرة إسرائيل على هذه المنطقة تثير كثيراً من الإشكالات، ومن غير المنتظر أن تحظى فكرة توسيع هذه المنطقة العازلة في اتجاه دمشق بأي تأييد دولي، وفي إمكان إسرائيل تعزيز دفاعها من خلال الجدار القائم في الطرف الأقصى للمنطقة الواقعة تحت سيطرتها في هضبة الجولان، ويجب ألا تسمح لنفسها بنقله شرقاً. وتكمن المشكلة فيما يتعلق بالصدقية السياسية - العسكرية في أن الطرف المعادي قادر دائماً على وضعها موضع اختبار، لكن على الرغم من ذلك، فإنه ليس في وسع إسرائيل التنازل عن موقفها. فإذا لم تظهر صدقيتها إزاء مسألة منع انتقال السلاح السوري الخطر إلى لبنان، فإنها ستلحق ضرراً بقدرتها على الردع في مجالات أُخرى في المنطقة.

على صعيد آخر رأى اللواء في الاحتياط شلومو غازيت، الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، في مقال نشره في صحيفة "هآرتس"، أنه يجب على إسرائيل السماح بانتقال السلاح المتطور إلى حزب الله، لأن بقاءه في سورية في ظل الفوضى يشكل خطراً أكبر عليها.

وكتب غازيت: هاجمت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي (وفقاً لتقارير أجنبية) قافلة سلاح محملة بالسلاح الحديث كانت في طريقها من سورية إلى لبنان. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن القرار الذي اتخذته إسرائيل استند إلى النظرية القديمة القائلة إن سورية بشار الأسد هي جزيرة للاستقرار، في حين أن لبنان الواقع تحت سيطرة حزب الله هو العدو الذي ستضطر إسرائيل إلى الدخول في مواجهة معه في المستقبل القريب.

لكن هناك بعض الحقائق التي يجب أن نأخذها في الحسبان: لقد مرت سبعة أعوام على حرب لبنان الثانية (حرب تموز ٢٠٠٦) كانت خلالها الحدود اللبنانية هي الأكثر هدوءاً واستقراراً بين حدودنا، وهذا على الرغم من الكلام السّام الصادر عن زعيم حزب الله، حسن نصر الله، بشأن إسرائيل ورغبته في القضاء عليها. والثابت اليوم أن الردع الذي أحدثته حرب لبنان ما زال موجوداً، لا بل ازداد، وتحديداً خلال الأعوام الأخيرة، إذ حرص حزب الله جيداً، ومنذ أن أصبح شريكاً فاعلاً في إدارة الدولة اللبنانية، على عدم تعريض الدولة مجدداً لفوضى الحرب.

وبهذه الطريقة تحولت الدولة اللبنانية بالذات، التي خبرت الحرب الأهلية القاسية مدة طويلة، إلى جزيرة من الاستقرار والهدوء في العالم العربي المحيط بها. وبات الهدف الأساس لجميع الأطراف السياسية في بيروت هو السعي للمحافظة على الهدوء، وعلى التوازن الهش بين الطوائف المختلفة، وبناء الدولة، وعدم العودة إلى الحرب.

وأضاف: إن النظام القوي والمستقر لعائلة الأسد التي كانت تسيطر على دمشق، والذي خبرناه جيداً واعتمدنا عليه للمحافظة على اتفاق فصل القوات الموقّع في العام ١٩٧٤، لم يعد موجوداً. ولم يعد مهماً اليوم ما إذا كان الرئيس الأسد سيختفي خلال الأسابيع المقبلة، أو خلال بضعة أشهر، أو خلال العام المقبل، فقد أصبحت سورية تعيش في ظل فوضى في الحكم، ومن المنتظر أن تمر مدة طويلة قبل أن يعود الهدوء والاستقرار إليها من جديد. كما أنه من غير المنتظر أن تكون الأطراف السياسية التي ستتولى المسؤولية في سورية أقل عداءً تجاه إسرائيل من حزب الله اللبناني، ولن تكون هناك سيطرة مركزية على مخازن السلاح الواقعة تحت سيطرة هذه الأطراف.

ومن هنا يمكن القول إنه ما دام ليس هناك حل سياسي يضمن نشوء حكم مستقر في سورية، وما دام ليس لإسرائيل أي قدرة على تأمين انتقال السلاح الصاروخي الحديث وغير التقليدي إلى جهة مسؤولة، فإننا أمام احتمالين علينا الاختيار بينهما: إمّا بقاء هذا السلاح على الأراضي السورية والمجازفة بوقوعه في أيدي الميليشيات هناك، والتي هي في أغلبيتها ليست من محبي إسرائيل، وإمّا السماح لبشار الأسد بتنفيذ خطته، وإخراج هذا السلاح من سورية والحؤول دون وقوعه في أيدي الثوار هناك.

وختم: إن الخلاصة في رأيي واضحة، وهي أن ثمة تطابقاً في المصالح بين بشار الأسد وإسرائيل، وذلك لأسباب مختلفة تماماً، ولذا يجب في رأيي أن نسمح لقوافل السلاح بالانتقال إلى لبنان. قد لا يكون هذا هو الحل المثالي، لكنه يبقى أفضل من البديل له.

الجيش الإسرائيلي يرفع حالة التأهب إلى الدرجة القصوى

وكانت تقارير صحافية إسرائيلية قد أشارت بعد وقوع الهجوم على سورية إلى أن الجيش الإسرائيلي رفع حالة التأهب إلى الدرجة القصوى تحسباً لاحتمال انتقال أسلحة تقليدية متطورة، أو أسلحة غير تقليدية، من سورية إلى حزب الله في لبنان. وفي الوقت نفسه، فإن أجهزة الاستخبارات تبذل جهوداً كبيرة في مراقبة أي تحركات مشبوهة في منطقة الحدود بين سورية ولبنان.

وأكدت هذه التقارير أنه منذ أن بدأ نظام بشار الأسد في سورية بالاهتزاز بدأ حزب الله يسابق الزمن من أجل الحصول على أسلحة متطورة من سورية يمكن أن تغيّر ميزان القوى العسكري بينه وبين إسرائيل. وشددت على أن التخوّف الأكبر في إسرائيل هو من إمكان انتقال أسلحة كيماوية سورية إلى هذا الحزب، ذلك بأن ترسانة الأسلحة غير التقليدية الموجودة في حيازة نظام الأسد تُعتبر من أكبر الترسانات في العالم. في الوقت نفسه، فإن هذا النظام يمتلك أيضاً أسلحة تقليدية متطورة، ومن الواضح أن إسرائيل ستبذل كل ما في وسعها للحؤول دون انتقال هذه الأسلحة إلى حزب الله. ويكرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في الأيام الأخيرة أن إسرائيل لن تسمح بانتقال أسلحة كيماوية، أو أسلحة تخل بميزان القوى، من سورية إلى حزب الله، أو إلى أي عناصر "إرهابية" أُخرى. كما يؤكد أنه في حال عمّت الفوضى سورية، وانهارت الحراسة المفروضة على مستودعات الأسلحة الكيماوية، فإنه يتعين على إسرائيل أن تفعل شيئاً للقضاء على هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية المتطورة التي في حيازة سورية، فإن الحديث يدور بصورة خاصة على صواريخ SA-١٧ المتطورة المضادة للطائرات، والتي ستشكل خطراً على تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق لبنان نظراً إلى صعوبة اكتشاف مواقعها. كما يبدو أن حزب الله معنيّ بالحصول على صواريخ أرض - أرض بعيدة المدى من طراز سكود - دي، والتي تصل إلى أي نقطة في إسرائيل، ويمكن لكل صاروخ منها أن يحمل مواد متفجرة زنتها طن واحد. كذلك يسود في إسرائيل قلق إزاء احتمال أن تصل إلى يد حزب الله صواريخ بحرية من طراز "ياخونت" كانت سورية قد حصلت عليها من روسيا قبل نحو عام. ويمكن إطلاق هذه الصواريخ من البحر، وأيضاً من البرّ، ويبلغ مداها ٣٠٠ كيلومتر، وبالتالي فإنها تستطيع أن تهدد حركة الملاحة في ميناءي حيفا وأسدود، ومنشآت استخراج الغاز الطبيعي في عرض البحر الأبيض المتوسط.

كتب إسرائيلية جديدة

إعداد: سعيد عياش

رؤية إسرائيلية لسياسة وأطماع إيران في منطقة الخليج العربي عبر التاريخ

اسم الكتاب: «إيران والخليج الفارسي... تاريخ، استراتيجيا ودبلوماسية»

المؤلف: روعي كهنوفيتش

إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١٢

عدد الصفحات: ١٢٨

يقدم كتاب روعي كهنوفيتش، الذي صدر تحت عنوان «إيران والخليج الفارسي... تاريخ، استراتيجيا ودبلوماسية»، تحليلا لسياسة إيران تجاه منطقة الخليج العربي في عهد رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١) مؤسس الدولة الإيرانية القومية الحديثة، ساعيا إلى تزويد القارئ العبري بأدوات لفهم السياسة الإيرانية في الوقت الحالي (في ظل النظام الإسلامي- الشيعي) تجاه ما يصفه بمنطقة الخليج الفارسي المهمة جنوبي إيران، والتي يصفها (أي إيران) الكاتب بأنها «دولة ضخمة مترامية الأطراف تمتد مساحتها على ما يزيد عن مليون ونصف المليون كيلومتر مربع» ولها أطول حدود مع منطقة الخليج العربي، والتي يصل طولها إلى ٢٤٤٠ كيلومترًا، ومن هنا، يستطرد كهنوفيتش في مستهل كتابه، فإن سعي إيران لفرض هيمنتها في منطقة الخليج العربي/ الفارسي بدأ منذ عهد الإمبراطورية الفارسية القديمة (في القرن السادس قبل الميلاد) حيث أدرك زعماء تلك الإمبراطورية الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج، حتى أنهم أطلقوا عليها «مارانوستروم (بحرنا)».

ويعتبر هذا الكتاب، وفقا لما جاء في تقديم الناشر، وثيقة مهمة تنطوي على تجديد وذلك بحكم حقيقة أنه يركز على وجهة النظر الإيرانية فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي، ولأنه يبحث ويحلل فترة لم يجر بحثها كثيرا في التاريخ المعاصر لإيران، فضلا عن أنه يستند إلى مصادر واسعة وجديدة باللغة الفارسية إضافة إلى وثائق رسمية من الأرشيفين البريطاني والأميركي.

وتكمن ميزة الكتاب، وفقا لناشره أيضا، ليس فقط في كونه يعطي تفسيرا مجددا معتمدا على أحدث المصادر والتطورات، لجملة النزاعات في شبكة العلاقات بين إيران وبريطانيا والدول العربية المجاورة في منطقة الخليج، وإنما أيضا في كونه يحلل خطوات وسلوك رضا شاه فهلوي ومساعيه (ومن ضمن ذلك بناء القوة العسكرية وبلورة أطماع وتطلعات إيران الإقليمية) لتقويض الهيمنة البريطانية المطلقة في هذه المنطقة، والتي مهدت لجلاء القوات البريطانية عن منطقة الخليج العربي في عهد نجله محمد رضا فهلوي في العام ١٩٧١.

يشار إلى أن الكاتب يدرس للقب الدكتوراه في الدراسات الشرق أوسطية في جامعة حيفا، ويعمل باحثا في مركز «عوزري لدراسة إيران والخليج الفارسي» ومحاضرا ومستشارا لشؤون إيران والشرق الأوسط.

عن حروب إسرائيل الحديثة

اسم الكتاب:«حروب إسرائيل الحديثة: تفسير سوسيولوجي- تاريخي»

المؤلف: أوري بن إليعازار

إصدار: منشورات جامعة تل أبيب، ٢٠١٢

يستعرض المؤلف في كتابه، عبر تقديم تحليل سوسيولوجي للعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤدي لاندلاع الحروب، وتضفي عليها الشرعية وتجعل من الصعب وضع حد لها، كيف انقلبت الأمور رأسا على عقب، خلال سنوات معدودة، في العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية.. فبعد توصل إسرائيل إلى معاهدة السلام مع الأردن وتوقيعها لاتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد «المصافحة التاريخية» بين إسحق رابين وياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض، والمراسم الاحتفالية المهيبة التي منحت فيها جائزة نوبل للسلام لمهندسي الاتفاق (رابين، شمعون بيريس، عرفات)، انقلبت الأمور إلى حرب من نوع خاص وجديد، وفقما أورده المؤلف في مدخل كتابه، الذي حاول فيه أن يناقش وأن يجيب على عدد من التساؤلات من قبيل:

هل هي مجرد مصادفة أن هذه الحرب الجديدة كانت مشابهة في الكثير من سماتها لحروب أخرى وقعت في نفس الوقت في العالم؟ هل هي مجرد صدفة فقط أن انتفاضة الأقصى كانت حلقة في سلسلة من الصدامات المسلحة بين إسرائيل ومحيطها، وقعت بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، وما زالت مستمرة عمليا حتى الآن؟ هل حقا كانت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) غير متوقعة؟ هل كان يمكن منعها وتفاديها؟ ما الذي توقعت إسرائيل تحقيقه من خلال هذه الحرب؟ وهل تحققت هذه التوقعات؟

يشار إلى أن المؤلف يعمل محاضرا في دائرة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة حيفا، وتنصب أبحاثه ومؤلفاته على سوسيولوجيا الحرب، والعلاقات بين الجيش والمجتمع والسياسة، والمجتمع المدني في إسرائيل، ومجالات أخرى منها العنصرية والديمقراطية، وقد صدرت له العديد من المؤلفات، في هذه المجالات، باللغتين العبرية والانكليزية.

تجليات العنف في الأدب العبري الحديث

اسم الكتاب: «تمثيلات العنف: حول تجليات العنف في الأدب العبري الحديث»

المؤلف: شاي رودين

إصدار: منشورات «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢

يقدم هذا الكتاب، الذي صدر تحت عنوان «تمثيلات العنف- حول تجليات العنف في الأدب العبري الحديث»، قراءة جديدة للأدب العبري منذ بداية القرن العشرين وحتى مطلع القرن الـ٢١، والذي يدور حول موضوعة العنف وتشكيلها والرسائل السياسية المستشفة منها، ويتناول الكتاب الأدبيات المكتوبة في تلك السنوات باعتبارها تنقسم إلى أربع فئات مركزية: أعمال تكشف العنف الحيزي؛ أعمال يظهر فيها عنف ضد النساء؛ أعمال تصف الطاقة العنيفة الكامنة في شبكات العلاقات الممأسسة، وأخيرا الأعمال التي تكشف تجليات العنف النسائي.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يسعى إلى تناول مفهوم العنف بصورة مغايرة للمألوف، وإلى توسيع هذا المفهوم أيضا، ومن هنا تأتي كلمة «اليمويوت» (بالعبرية) والتي استخدمها المؤلف كعنوان رئيسي لكتابه لتصف مجموعة من مظاهر وحوادث العنف التي يتعرض لها أشخاص على أيدي أشخاص آخرين، أو على يد منظمات يقف العنف في أساس منهجها معتقدة أن من المشروع ممارسة القوة والعنف تجاه ضحاياها. ويقول المؤلف إن هذه القوة تنزع في حالات معينة نحو أن تكون ظاهرة ومرئية (العنف الجسدي والعنف الجنسي)، ولكن في حالات أخرى تكون هذه القوة نتاج دينامية معينة، بمعنى غير مرئية (العنف الحيزي والمؤسسي). وتشير عملية تجزئة «تمثيلات العنف» إلى أنواع وتفرعات مختلفة، إلى الأشكال والتجليات التي يظهر فيها العنف في حياة المجتمع الإسرائيلي، والتي تترك أثرها على هذه الحياة، كما ورد في تقديم الكتاب، الذي إضافة إلى تحليل الأعمال الأدبية، التي يأخذها الكاتب ضمن العينة التي درسها، «يربط بين الواقع الإسرائيلي العنيف وبين المواضيع والأفكار والإبداعات (الأدبية) المميزة المتبلورة في ضوء ذلك».

وقد اعتمد المؤلف، د. شاي رودين (متخصص في بحث الأدب والجندر، ويعمل محاضرا في كلية «ليفينسكي» للتربية والتعليم والكلية الأكاديمية «غوردون»)، في كتابه على قراءات لأعمال عدد كبير من الأدباء والكتاب النقديين الإسرائيليين ومنهم سامي ميخائيل، دفورا بار- أون، رونيت متالون، عماليا كهانا- كرمون، سافيون ليبرخت، أورلي كاستل- بلوم، ألونا كمحي، إيلانا برنشتاين، وغيرهم ممن يشخصون الواقع ليس فقط من أجل شجبه وإدانته وإنما أيضا لتغييره.

القضايا التي تعيق تسوية النزاع

اسم الكتاب: «حدود بيننا وبينهم»

المؤلف: شاؤول أريئيلي

إصدار: منشورات «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٢

يعود المؤلف في كتابه «حدود بيننا وبينهم» إلى إثارة الأسئلة الجوهرية، القديمة والجديدة، المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، من قبيل: متى ولد النزاع؟ هل هو نزاع قومي فقط أم أنه نزاع قومي- ديني؟ ما هي القضايا الجوهرية مثار الخلاف بين إسرائيل والفلسطينيين، وما الذي حدث في المفاوضات حولها بين الجانبين؟ هل قدم رئيسا الحكومة السابقان إيهود باراك وإيهود أولمرت، حقا كل التنازلات المطلوبة؟ هل يمكن لإسرائيل أن تقيم نظاما ديمقراطيا جنبا إلى جنب مع استمرار سيطرتها على المناطق التي احتلتها في العام ١٩٦٧؟ وما هي البدائل المقترحة لفكرة «دولتين لشعبين»؟!

ومما جاء في تقديم الكتاب: إن النزاع المستمر والمستحكم بين الجانبين يتمكن، سواء في أيام السلم أو الحرب، في الداخل والخارج، من بلبلة وإرباك حتى الذين عايشوه لسنوات طوال، وإن كتاب أريئيلي «حدود بيننا وبينهم»، الذي يفرد حيزا مهما لبحث مفصل في القضايا الخلافية الأربع الماثلة في مركز النزاع (الحدود والأمن والقدس واللاجئون)، يشكل محاولة جديدة محدثة لإدخال شيء من النظام إلى هذه «الفوضى» الهائلة، وإعادة عرض صورة عميقة وشاملة لكل موضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، إلى جانب عرض واقتراح ما وصف بـ «حلول عملية» للقضايا الخلافية المركزية التي ما زالت تعيق تسوية النزاع.

ويستعرض الكتاب في خلفية ذلك بشكل مسهب بدايات النزاع والتوترات بين الأطراف وداخل كل منها، واللاعبين المؤثرين والجغرافيا والمخاطر والفرص. وهو- الكتاب- موجه للإسرائيليين أساسا وفي المقام الأول، فهو، كما ورد في التقديم «كتب لكل من يساورهم القلق تجاه مستقبل دولة إسرائيل، والذين يؤمنون بضرورة تسوية النزاع مع الفلسطينيين».

ولعل ما يميز هذا الكتاب هو أن مؤلفه ذو ماض عسكري، أشغل وما زال يشغل مناصب رفيعة على تماس مباشر بإدارة النزاع ومسيرة المفاوضات التي جرت بين الجانبين طوال السنوات الماضية. كما شغل منصب «رئيس مديرية المفاوضات» في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

الحرب على غزة من وجهة نظر خبراء في مجال الأمن القومي

الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي: لإسرائيل مصلحة بأن يتم التعامل مع غزة على أنها «كيان سياسي»!

من آثار القصف الإسرائيلي خلال الحرب على غزة- خبراء إسرائيليون أكدوا أن الدمار كان يجب أن يطول مزيدًا من البنى التحتية!

قالت تقارير صحافية إسرائيلية، قبل أكثر من أسبوعين، إنه وفقا لمعطيات نشرها جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، لم يتم إطلاق أي صاروخ من قطاع غزة باتجاه جنوب إسرائيل طوال شهر كانون الأول ٢٠١٢، وذلك لأول مرة منذ تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، في صيف العام ٢٠٠٥.

ونقلت صحيفة «معاريف» عن ضابط كبير في قيادة الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي قوله إنه «لم يسد هدوء كهذا في هذه المنطقة منذ عشرين عاما».

ويعزو جهاز الأمن الإسرائيلي هذا «الهدوء» إلى الردع الناجم عن العدوان الإسرائيلي الأخير ضد قطاع غزة، من خلال عملية «عمود السحاب» العسكرية، التي دامت ثمانية أيام، من ١٤ وحتى ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢.

لكن بالنسبة لإسرائيل، فإن هذه المعطيات لا تعني الكثير، إذ أن قادتها السياسيين والعسكريين يصرحون باستمرار أنه ستكون هناك عمليات عسكرية ضد القطاع في المستقبل.

وقال رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، في مقابلة أجرتها معه «معاريف»، ونشرتها يوم الجمعة الأخير قبل الانتخابات، إنه «ربما يأتي يوم ونضطر فيه للعمل مجددا وفي توقيت مريح. وهذا متعلق بالتطورات عند الحدود مع غزة».

وأصدر «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، مؤخرا، كراسا تضمن عدة مقالات أعدها الباحثون في المعهد، وتناولوا فيه عملية «عمود السحاب» العسكرية من عدة جوانب، وخاصة العسكرية والسياسية والاستراتيجية. وكتب مدير برنامج «العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية» في المعهد ومحرر الكراس، العقيد في الاحتياط شلومو بروم، في المقدمة أن الأهداف الأساسية لعملية «عمود السحاب» العسكرية هي «ترميم الردع الإسرائيلي، وتوجيه ضربة شديدة إلى قدرات المنظمات في قطاع غزة، ومنعها من إطلاق الصواريخ باتجاه وسط إسرائيل لفترة طويلة».

وشدد بروم على أن لم يمر وقت كاف بعد يسمح بإجراء تقييم موثوق لنتائج هذه العملية العسكرية وتبعاتها الكاملة، وبضمن ذلك ما إذا كانت قد حققت أهدافها الأساسية، وما إذا كان «وقف إطلاق النار، الذي أنهى العملية العسكرية سيطول، أم أن الأسباب نفسها التي أدت إلى تراجع وانهيار [اتفاقات] وقف إطلاق نار سابقة ستؤدي إلى وقف إطلاق النار الحالي، ومتى؟».

وفيما يلي عرض لأبرز مقالات هذا الكراس في السطور أدناه وفي المادتين الأخريين:

الجانب الإستراتيجي: مصلحة إسرائيلية في الانقسام الفلسطيني

تناول رئيس مجلس الأمن القومي السابق في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية والباحث في الشؤون الاستراتيجية في المعهد، اللواء في الاحتياط غيورا آيلاند، في مقاله الجوانب الإستراتيجية لعملية «عمود السحاب». وأشار إلى أن «عملية عسكرية من نوع 'عمود السحاب' تلزم المستويين السياسي والعسكري الأعلى بأن يحددا مسبقا وبدقة أهداف العملية العسكرية، إذ أن كل ما يتعلق بتفعيل القوة العسكرية نابع من هذا الأمر. وبالضبط مثلما حدث قبل عملية 'الرصاص المصبوب' العسكرية قبل أربع سنوات، عندما كانت هناك ثلاثة احتمالات لتحديد الأهداف الأساسية للعملية».

وهذه الاحتمالات الثلاثة هي «الحد الأدنى من الأهداف، وهو الردع. وبكلمات أبسط، جعل العدو لا يرغب في إطلاق النار علينا بعد الآن. والهدف الثاني المحتمل هو القضاء على قدرة حماس والمنظمات الأخرى في إطلاق الصواريخ. وهذا هدف أكثر طموحا، لأن النتيجة المرجوة ليست جعل العدو لا يرغب في إطلاق النار فقط، وإنما ألا يتمكن من إطلاق النار أيضا. والهدف الثالث المحتمل هو سياسي أكثر منه عسكري، وهو إسقاط حكم حماس، ولا يتم بذلك ضرب القدرة العسكرية الحالية فقط، وإنما القدرة والإرادة في المستقبل أيضا».

ولفت آيلاند إلى أنه «تم البدء في بحث حقيقي حول أهداف عملية 'الرصاص المصبوب' العسكرية بعد أربعة أيام على بدئها، وأدى هذا الأمر إلى انعدام الوضوح واستمرار العملية العسكرية أكثر مما توجب ذلك. وفي نهاية الأمر، وبضغط من وزير الدفاع [إيهود باراك]، تم الاتفاق على الهدف الأول [أي تحقيق الردع]. وفي هذه العملية [«عمود السحاب»]، وبفضل المستوى السياسي، تم تحديد الهدف الأساس بوضوح ومسبقا وكان هذا الحد الأدنى بين الاحتمالات، وهو تحقيق الردع. ويبدو أنه كان صائبا الاكتفاء بهذا التحديد، لكن يمكن التقييم فيما إذا كان قد تم تحقيقه بعد بضعة شهور فقط».

ورأى آيلاند أن تحديد هدف محدود و«متواضع» للعملية العسكرية منح المستوى السياسي مجالا كبيرا نسبيا، لتحديد المهمات العسكرية ولإمكانية إنهاء العملية العسكرية خلال وقت قصير. بينما شن اجتياح بري لقطاع غزة، خلال «عمود السحاب»، كان خيارا لا ينبغي تنفيذه بالضرورة، طالما أن الهدف هو تحقيق الردع. لكن خيار الاجتياح البري سيكون ضروريا لو أن هدف العملية العسكرية كان «أكثر طموحا». ويذكر أن الحكومة الإسرائيلية قررت بعد يومين من بدء عملية «عمود السحاب» تجنيد سبعين ألف جندي احتياط، وسط تلويح بشن اجتياح بري لم تنفذه.

واعتبر آيلاند أن المشكلة الأساسية، بالنسبة لإسرائيل، في هذه العملية العسكرية، ليست القرار في عدم تنفيذ اجتياح بري، وإنما في أن «الهجمات الجوية لم تستنفد نفسها». واضاف أن تقييم الوضع في إسرائيل، خلال العملية العسكرية، جرى انطلاقا من اعتبار خاطئ بأنه «يوجد نوعان فقط من الأهداف التي بالإمكان مهاجمتها» في قطاع غزة. النوع الأول هو أهداف عسكرية واضحة، مثل منصات إطلاق الصواريخ «وهذه أهداف شرعية». وأي هدف آخر هو مدني ولذلك تحظر مهاجمته.

لكن آيلاند أشار إلى «نوع أهداف ثالث، وهو البنية التحتية الوطنية أو أهداف إستراتيجية مثل مبان حكومية ومراكز شرطة وجسور ومستودعات وقود وبنية تحتية للاتصالات وما شابه. فهذه البنية التحتية تسمح للدولة بمواصلة مجهودها الحربي، ولذلك فإنه مهاجمتها هو أمر شرعي».

ومن هذا المنطلق أعتبر آيلاند أن «الخطأ الإسرائيلي كان مزدوجا. أولا، إسرائيل تعاملت مع العدو على أنه 'منظمة إرهابية'، والأمر ليس كذلك. فغزة هي دولة في الواقع، ولذلك ينبغي التعامل معها على أنها كذلك. وأحد الأسباب لوجود حاجة للتعامل معها على أنها دولة، وهذا ليس السبب الوحيد، هو إمكانية ضرب بنيتها التحتية الوطنية في حال اندلاع مواجهة عسكرية. ثانيا، نشأ شعور خاطئ، وكأن 'توسيع العملية العسكرية' أكثر من الهجمات الجوية على أهداف تكتيكية يمكن تنفيذه من خلال اجتياح بري فقط، والأمر ليس كذلك. فقد كان بالإمكان ومن الصواب توسيع العملية العسكرية بواسطة هجمات [جوية] مكثفة ضد كافة أهداف البنية التحتية والحكم في غزة، وخسارة أنه لم يتم تنفيذ هذا الأمر». وأشار في هذا السياق إلى الهجمات المكثفة التي شنها الطيران الحربي الإسرائيلي ضد الضاحية الجنوبية في بيروت، معقل حزب الله، خلال حرب لبنان الثانية، في صيف العام ٢٠٠٦، وأدت إلى «تحقيق الردع ضد حزب الله، منذئذ، وبقدر كبير بسبب الدمار في العاصمة اللبنانية».

وتطرق آيلاند إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، بوساطة مصر، والانتقادات داخل إسرائيل لهذا الاتفاق بأنه «منح حماس شرعية دولية» وأن «إسرائيل دفعت ثمنا غاليا». وأكد أن العكس هو الصحيح، إذ «توجد لإسرائيل مصلحة بأن يكون التعامل مع غزة على أنها 'كيان سياسي'. بل أكثر من ذلك. توجد لإسرائيل مصلحة في أن يزور الأجانب غزة ويحضروا معهم رؤوس أموال كثيرة وازدهارا اقتصاديا. والمعارضة الإسرائيلية، قبل عدة أسابيع، لزيارة أمير قطر إلى القطاع ورغبته في أن يستثمر هناك ٤٠٠ مليون دولار، كانت خاطئة وصبيانية بقدر ما. وكلما طولبت حكومة حماس بتحمل 'مسؤولية سياسية'، وكلما تحسن الوضع الاقتصادي في غزة، وكلما أقيمت هناك بنى تحتية أكثر، فإن الحكومة هناك ستكون مكبوحة أكثر في كل ما يتعلق بإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وكل هذا في حال أن المصلحة الإسرائيلية بالتعامل مع غزة هو أمني فقط وتتم ترجمته إلى هدفين: الأول، هو ضمان الهدوء لفترة طويلة. والثاني، هو تقليص قدر الإمكان قدرة حماس على التزود مرة أخرى بأسلحة صاروخية، وخاصة صواريخ طويلة المدى».

وتطرق آيلاند إلى جانب آخر في الاستراتيجية الإسرائيلية حيال قطاع غزة، وهو مصر. واعتبر أن على الولايات المتحدة أن تمارس تأثيرها على مصر من أجل أن تنفذ خطوات «امتنعت عن تنفيذها حتى الآن». وشدد على أنه لا يمكن وقف تهريب الأسلحة من مصر إلى القطاع، «إذا كانت الجهود لوقفها تبدأ وتنتهي عند محور 'فيلادلفي' [أي الحدود بين القطاع ومصر]. فهذه منطقة ضيقة للغاية... ولا يمكن منع وجود أنفاق التهريب التي تربط بين جانبي المحور. وحتى عندما نشط الجيش الإسرائيلي هناك، حتى العام ٢٠٠٥، فإنه سجل نجاحات جزئية جدا فقط».

ورأى آيلاند أن ثمة «جهدين» بإمكان مصر تنفيذهما والسؤال طبعا، إلى أي مدى ترغب في ذلك»: «الجهد» الأول هو «تنفيذ عمليات ناجعة أكثر في عمق سيناء، وحتى في عمق مصر نفسها». ووصف «الجهد» الثاني بأنه ينطوي على حساسية سياسية. وهو أن تقيم مصر عائقا على مسافة تبعد أربعة كيلومترات عن الحدود مع قطاع غزة. وأن يكون فيه معبر واحد مع إشراف أمني، للتدقيق وتفتيش أي عتاد يتم إدخاله إلى «الحزام الأمني»، الواقع بين «العائق» ومحور «فيلادلفي».

وخلص آيلاند إلى أنه «بما أن الحديث يدور على مصلحة إسرائيلية حقيقية، فإنه من الصواب التنازل لحماس ومصر في مواضيع أخرى، وبضمنها تخفيف الحصار البحري، مقابل أنشطة أكثر نجاعة في موضوع تهريب الأسلحة».

عاموس يادلين: كيف يتعين على إسرائيل أن تستعد للحرب المقبلة؟

اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، ورئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»، عاموس يادلين، في مقاله في الكراس نفسه، أنه «إزاء الغايات التي تم وضعها في بدايتها، فإن العملية العسكرية كانت ناجحة، ويبدو أنها استوفت الغايات المتواضعة التي تم تحديدها لها. فحماس تضررت بشكل كبير، لأنه في الساعات الأولى من العملية تم القضاء على أنظمتها الاستراتيجية، وفي مقدمتها الصواريخ الإيرانية الطويلة المدى، التي كانت غايتها زعزعة تل أبيب، كما أن منظومة الطائرات بدون طيار أصيبت ولم تعد صالحة. وتم قتل قائد الجناح العسكري لحماس، أحمد الجعبري، وبعد ذلك تم قتل عدد من القادة [العسكريين] الكبار وتدمير صواريخ مدفونة في الأرض، وهدمت بيوت مخربين كبار، وأصيبت مبان مركزية في بنية حكم حماس. وسيكون من الخطأ التأثر من احتفالات حماس بالنصر. بل على العكس، فإذا كانوا يقرأون صورة الوضع ويكذبون على أنفسهم، فإن احتمال أن يخسروا في 'منافسة الاستفادة' عال، لأن استخلاص الدروس من كل جولة وتطبيقها هما الأهم».

وأضاف يادلين أنه «إذا كان الجيش الإسرائيلي ودولة إسرائيل يقدران أنهما انتصرا في الحرب، فإن ثمة أهمية لأن يبحث الجانب الإسرائيلي أيضا في أيام القتال الثمانية. ويجب إجراء بحث وليس تحقيقا، ففي البحث يتم التدقيق في طريقة إدارة أفضل وأصح للحرب المقبلة، بينما في التحقيق يتم البحث عن متهمين».

ووفقا ليادلين فإن هناك ١٢ موضوعا مركزيا يجدر دراستها واستخلاص الدروس منها لتطبيقها في «الحرب المقبلة» التي قال إنها «ستنشب عاجلا أو آجلا».

وهذه المواضيع هي:

أسباب تراجع الردع الإسرائيلي الذي حققته الحرب على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩. وأشار يادلين إلى أربعة أسباب، هي: تغير النظام في مصر جعل حماس تقدر أن إسرائيل ستكون حذرة جدا في ردود فعلها تجاه إطلاق صواريخ من غزة، معتقدة أن النظام المصري بقيادة الإخوان المسلمين سيسمح لها بحرية عمل أكبر من الماضي؛ السبب الثاني تزايد قوة الفصائل الصغيرة في القطاع، التي أطلقت صواريخ على إسرائيل، ووضعت حماس في حالة توتر بين مسؤوليتها كحكومة وبين قيمة المقاومة؛ السبب الثالث هو وجود كميات من الصواريخ الطويلة المدى بحوزة حماس والتي أصبحت تل أبيب في مرماها؛ السبب الرابع هو أن حماس قدرت أنها تردع إسرائيل بسبب رد فعل إسرائيل «الضعيف» على إطلاق صواريخ من القطاع باتجاه جنوبها في السنوات الماضية.

تعاظم قوة حماس: كيف بالإمكان منع ذلك ومنع تهديد وسط إسرائيل؟. اعتبر يادلين أن منع تعاظم قوة حماس هو مؤشر مركزي في تقدير نتائج مواجهة مقبلة مع فصائل مسلحة. وأشار إلى ثلاث استراتيجيات مركزية لمنع تعاظم قوة المنظمات وفي مقدمتها حماس: منع دخول أسلحة إلى القطاع بواسطة اجتياح بري، ومهاجمة طرق نقل الأسلحة بدءا من إيران وحتى غزة، وإيداع هذه المهمة بيد جهة خارجية مثل الأمم المتحدة.

التفوق العسكري الإسرائيلي. اعتبر يادلين أن التفوق العسكري الإسرائيلي يجب "ألا يدفع أبدا" إلى إجراء مقارنة بين كميات الأسلحة التي تطلقها إسرائيل وتلك التي تستخدم ضدها، أو المقارنة بين عدد القتلى الذين يسقطون في إسرائيل أو الجانب الآخر. كذلك هناك عدم تناسب بين قياس نتائج الحرب والأهداف الاستراتيجية الناجمة عن الحرب.

الأسلحة الإسرائيلية والأهداف. هناك درجتان من القوة العسكرية لدى إسرائيل، الدرجة الدنيا، المتمثلة بهجمات جوية ومن شأنها ترميم الردع، والدرجة العليا المتمثلة باجتياح بري وغايتها احتلال قطاع غزة وإسقاط حكم حماس. واعتبر يادلين أن هذه وجهة نظر عامة ولا تسمح بتحديد عدد أكبر من الأهداف لعملية عسكرية وحيز مناورة أوسع للمستويين السياسي والعسكري الإسرائيلي.

إطلاق صواريخ على تل أبيب هو "خط أحمر". خلال الحرب الأخيرة على غزة تم إطلاق عدد من الصواريخ الفلسطينية باتجاه تل أبيب. ووفقا ليادلين فإنه تعين على إسرائيل، أو يتعين عليها في المستقبل، أن تعلن أن إطلاق صواريخ باتجاه تل أبيب هو "خط أحمر". وأضاف أن إطلاق هذه الصواريخ لم يسبب حالة "هستيريا" في المدينة لأنها تعرضت في الماضي لهجمات مثل العمليات التفجيرية في حافلات وأماكن عامة.

"القبة الحديدية". اعتبر يادلين أن "القبة الحديدية" حققت انجازا استراتيجيا متميزا، وسمحت بـ "ليونة استراتيجية" ووفرت حيزا واسعا لاتخاذ القرارات في المستوى السياسي. لكن يادلين دعا إلى البحث في حجم استخدام "القبة الحديدية" على ضوء تكلفتها الكبيرة (٥٠ ألف دولار يكلف إطلاق كل صاروخ) مقابل صواريخ تكلفتها ضئيلة نسبيا.

وقف عملية "عمود السحاب" العسكرية. أشار يادلين إلى أن إسرائيل "لم تصعّد الهجمات الجوية" بسبب ضغوط أميركية واعتبارات تتعلق بمصر، وتساءل ما إذا كان ينبغي وقف العمليات العسكرية بعد ٤٨ ساعة على بدئها؟. وأضاف أنه "دائما يوجد توتر بين الإرادة في مواصلة تعميق الإنجاز العسكري وإنشاء شروط مريحة لاتفاق يتم التوصل إليه بعد عملية عسكرية، وبين التخوف من التورط والخسائر ومقتل مواطنين غير ضالعين في القتال وتصعيد إقليمي. ويوجد منطق كبير في إنهاء عمليات عسكرية في مرحلة مبكرة بعد أن تحقق إنجازات جيدة من خلال هجمات جوية في بدايتها، مثل استهداف قادة كبار وتدمير أسلحة استراتيجية، وذلك خصوصا إذا كان واضحا أن الظروف الدولية لا تسمح بتوسيع العملية العسكرية إلى اجتياح بري".

الوضع الإقليمي وعزل القتال في جبهة واحدة. لفت يادلين في هذا السياق إلى أنه منذ انتهاء حرب العام ١٩٧٣ "تنجح إسرائيل في احتواء المواجهات العسكرية التي بادرت إليها في جبهة واحدة. وهذا إنجاز استراتيجي بالغ الأهمية، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال النظر إليه على أن أمر مفروغ منه". وأوضح أن "مصالح استراتيجية واتصالات صحيحة مع دول مجاورة، وعمليات محدودة النطاق وردع قوي تجاه منظمات إرهابية مثل حزب الله، منحت الجيش الإسرائيلي حرية العمل في جبهة واحدة".

دور مصر. رأى يادلين أن مصر خرجت من عملية "عمود السحاب" كمنتصرة مركزية وأثبتت أن بإمكانها أن تكون وسيطة ناجعة بين إسرائيل وحماس. وأضاف أن مسودات اتفاق وقف إطلاق النار الأولية كانت تميل لصالح حماس وأن إسرائيل لم توافق عليها، كما أن اتفاق وقف إطلاق النار النهائي تضمن نقاطا "ليست جيدة لإسرائيل". ودعا المستوى السياسي الإسرائيلي إلى إجراء بحث جدي في هذه النقطة، علما أن "أهمية التعاون مع أجهزة الأمن المصرية برز مرة أخرى كعامل مركزي لإجراء حوار إيجابي بين الدولتين من أجل خفض احتمالات التصعيد. ورغم ذلك فإن إسرائيل فوتت فرصة إجراء حوار مباشر مع جهات سياسية في مصر، وليس مع جزء من أجهزتها الأمنية، من أجل ترسيخ علاقة سياسية مع النظام الجديد في مصر برئاسة الرئيس [محمد] مرسي".

العملية العسكرية الإسرائيلية والعلاقات بين حركتي فتح وحماس. اعتبر يادلين أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، كان "الخاسر الأساس من جولة القتال الأخيرة... ورغم ذلك، فإن زجه في الهامش زادت الرغبة الشديدة في مساعدته في التصويت على الدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة". ودعا يادلين إلى إجراء بحث في إسرائيل حول مدى تأثير عمليات عسكرية ونتائجها على انتخابات مستقبلية في السلطة الفلسطينية واحتمالات المصالحة الفلسطينية.

حدود الدعم الأميركي لإسرائيل. تشكل الولايات المتحدة عاملا هاما في دعم إسرائيل دوليا ومنح الشرعية لعدوانها ضد الفلسطينيين أو غيرهم. وأشار يادلين إلى أن الولايات المتحدة ساهمت في تعزيز العلاقة بين إسرائيل ومصر، خلال عملية "عمود السحاب". وألمح يادلين إلى أن الولايات المتحدة فرضت قيودا على إسرائيل فيما يتعلق بمدة العملية العسكرية ضد غزة، ورجح أنها منعت إسرائيل من تنفيذ اجتياح بري للقطاع. كذلك دعا إلى تحليل نتائج زيارة وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، إلى المنطقة خلال العملية العسكرية، ومدى تأثير ذلك على "عمود السحاب" وعلى جولات تصعيد مقبلة.

قيود تفعيل القوة العسكرية الإسرائيلية بعد "تقرير غولدستون". صدر "تقرير غولدستون" في أعقاب الحرب على غزة في العام ٢٠٠٨، واتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين في قطاع غزة. ووفقا ليادلين فإنه خلال "عمود السحاب" عمل الجيش الإسرائيلي "بحذر بالغ" من أجل منع المس بالمدنيين، رغم أن عشرات المدنيين الفلسطينيين سقطوا بنيران الجيش الإسرائيلي خلال هذه العملية العسكرية. لكن يادلين دعا إلى "أهمية فهم الثمن الذي دفعته إسرائيل جراء هذه السياسة، وما إذا كانت القيود الأخلاقية والقانونية لم تمس أكثر مما ينبغي بعمليات الجيش الإسرائيلي وبتحقيق الأهداف العسكرية".

منظومة «القبة الحديدية»-

سيف ذو حدين!

رأى الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي»، أفنير غولوف، في مقاله، أن إسرائيل «رممت جزءا من الردع نتيجة عملية 'عمود السحاب'، لكن هذا ما زال ردعا غير مستقر». وأشار إلى أن ثمة عددا من المؤشرات المصيرية من أجل الحفاظ على الردع في المستقبل القريب. والمؤشر الأول يتعلق «بفشل الردع الإستراتيجي المركزي الإسرائيلي» في الفترة التي سبقت عملية «عمود السحاب»، النابع من «فشل تمرير رسالة إسرائيلية حازمة بجباية ثمن لا يحتمل من حماس».

وتوقع غولوف أن الرسائل التي تضمنتها تصريحات وزير خارجية إسرائيل في حينه، أفيغدور ليبرمان، وتردد إسرائيل في شن اجتياح بري للقطاع، «سيمسان بقدر ما، على ما يبدو، في صورة الحزم الإسرائيلي في المستقبل أيضا». وأضاف أن على إسرائيل أن تطور منظومة ذات مصداقية وموحدة من أجل تمرير رسائل ردعية إلى حركة حماس، واختبار استيعاب هذه الحركة لهذا الردع بين حين وآخر.

ورجح غولوف أن «إسرائيل قد تطالب في الشهور المقبلة بالرد على تحديات غير بسيطة من جانب المنظمات الإرهابية الفلسطينية، التي ستسعى إلى اختبار سياسة الردع الإسرائيلية. واستعداد الحكومة لعدم الرد على 'تقطير' الصواريخ وقذائف الهاون ضد المواطنين، أو على أنشطة تخريبية قرب الجدار الحدودي مع غزة، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع سريع في الردع الإسرائيلي».

وطرح غولوف «نقطة للتفكير» تتعلق بمنظومة «القبة الحديدية» لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى، التي تم استخدامها بشكل واسع خلال الحرب الأخيرة على غزة. ورأى أن «القبة الحديدية» استخدمت كأداة ردع من خلال اعتراض صواريخ ومنع سقوطها في المدن الإسرائيلية. وأضاف أن «القبة الحديدية» قد تصبح، مع مرور الوقت، سيفا ذا حدين، لدى الحديث عن اعتبارات الردع. «فمن جهة، هي تقلل من قدرة حماس على إلحاق أضرار في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، ومن الجهة الأخرى، فإنها 'تخفض الثمن' الذي تطالب حماس بدفعه على استفزازاتها، نتيجة للضرر المحدود جدا الذي بإمكانها التسبب به».

واعتبر غولوف أنه على ضوء ذلك فإن «شرعية إسرائيل للعمل ضد محاولات إطلاق صواريخ 'فاشلة' ستكون متدنية، وستضع تحديا أمام قدرتها على الحفاظ على توازن الردع الحالي مقابل حماس».

ولفت الباحث في المعهد، مئير إلران، في مقاله حول الجبهة الداخلية، إلى أن عملية «عمود السحاب» أكدت مركزية وحيوية «الجبهة المدنية» إلى جانب الجبهة العسكرية. ورغم أن «الجبهة المدنية» لم تواجه مخاطر كبيرة، ونجحت «القبة الحديدية» في اعتراض مئات الصواريخ الفلسطينية التي استهدفت مدنا إسرائيلية، لأنها لا تعترض سوى صواريخ كهذه، إلا أن إلران حذر من «احتمال أن تكون الاختبارات [أي العمليات العسكرية أو الحروب] في المستقبل أشد وأطول وأخطر من تلك الأخيرة، خاصة إذا جرت في جبهتين».

من جهته، رأى الباحث يفتاح شابير، أنه «بعد انقشاع غبار الحرب والشعور بالنشوة من نجاحات العملية العسكرية، ستكون هناك حاجة إلى البحث بجدية كبيرة في عدة أسئلة ما زالت مفتوحة بعد 'عمود السحاب' أيضا»، إذ يدور نقاش في إسرائيل حول المواقع التي ينبغي نشر بطاريات «القبة الحديدية» فيها، في حال نشوب حرب بين إسرائيل وحزب الله، الذي يملك كميات صواريخ كبيرة جدا ومداها متنوع ويطال كافة أنحاء إسرائيل، وهل ستكون هذه الأماكن تجمعات سكنية أم مواقع استراتيجية وعسكرية؟.

وفيما يدور الحديث في إسرائيل على اقتناء ١٣ بطارية من «القبة الحديدية»، تساءل الباحث ما إذا كان هذا العدد من المنظومة التي تعترض الصواريخ القصيرة المدى كافيًا أم لا، إذ أنه سيدور نقاش في حينه حول سبب حماية موقع معين دون آخر.

كذلك حذر إلران من أن استخدام «القبة الحديدية» كوسيلة دفاعية من شأنه أن تغير المفهوم الأمني الإسرائيلي. وكتب أنه «إذا كانت إسرائيل في الماضي قد أسست أمنها على قدرتها الهجومية، فإنها تخصص اليوم المزيد والمزيد من الموارد للدفاع».

من نشاطات «مركز مدار»

ندوة حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية: «يمين الوسط» يكسب... والأولوية للأجندة الداخلية!

(*) رام الله- نظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار في رام الله، يوم الثلاثاء الماضي، ندوة بعنوان «نتائج الانتخابات الإسرائيلية وأثرها على الخريطة السياسية»، تناولت مستجدات المشهد السياسي الإسرائيلي على خلفية نتائج انتخابات الكنيست الـ ١٩، شارك فيها مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» في «مدار» أنطوان شلحت، ومحرر فصلية «قضايا إسرائيلية» الصادرة عن المركز الدكتور رائف زريق.

وأشارت هنيدة غانم مدير عام «مدار»، في تقديمها، إلى أن الندوة ستحاول الإجابة عن الأسئلة المهمة التي تطرحها نتائج الانتخابات، وقراءة الظواهر التي نتجت عنها، وخلفيات هذه الظواهر مجتمعيًا، ودلالاتها السياسية الآنية والمستقبلية.

ولفتت غانم إلى ظواهر انتخابية «فاقعة»، من نوع إنجاز يائير لبيد الذي حصد ١٩ مقعدًا دفعة واحدة، وما يؤشر إليه ذلك من دلالات بشأن الواقع السياسي الإسرائيلي ودوافعه وتوجهاته، وما إذا كانت التغيرات بمجموعها ستشكل تغييرًا تجاه الموضوع الفلسطيني، وفرص المسار السياسي.

من جانبه استعرض أنطوان شلحت في مشاركته محاور عدة غطت التوقعات المتداولة حول تركيبة الحكومة الجديدة، وما أسفرت عنه الانتخابات من مفاجآت نسبية، وأسباب صعود حزب «البيت اليهودي»، وصيرورة ما يسمى باليسار الإسرائيلي.

وأشار شلحت إلى أن أمر تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة المقبلة بات واضحًا، كونه يمتلك أكثر من ستين مقعدًا يمينيًا في الكنيست الجديد، إلى جانب امتلاكه القدرة على إنفاذ عدة سيناريوهات ائتلافية، مضيفًا أن نتنياهو يحلم بائتلاف عريض يضم حوالي ٩٠ مقعدا، ويتشكل من: «الليكود- بيتنا وحزب لبيد «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» و«الحركة» و«كاديما» وربما حزبي الحريديم، مرجحًا أن تتصدر الأجندة الداخلية أولويات المرحلة المقبلة، وخاصة الاقتصادية منها.

ولفت شلحت إلى ما تشهده الساحة السياسية والإعلامية الإسرائيلية حاليًا من تهييج للمخاوف الأمنية خدمة لأهداف نتنياهو التفاوضية الائتلافية، حيث يجري تصعيد الحديث عن الكيماوي السوري والنووي الإيراني.

وحول مطالب الشركاء المحتملين، أشار شلحت إلى المطالب الاستيطانية لحزب «البيت اليهودي»، إلى جانب المطالب الاقتصادية ومطالب «الشراكة في تحمل العبء» في الخدمة العسكرية التي يحملها لبيد، مستبعدًا أن تسبب الاختلافات، بسبب طبيعتها، مانعًا حقيقيًا من الشراكة، حيث أن الرؤية الأمنية العميقة للبيد لا تختلف عن رؤية نتنياهو وإن كان يعلي مطلب الذهاب إلى مفاوضات، فضلا عن أن «البيت اليهودي» لا يمانع من الإشارة العامة إلى رغبة الحكومة في السلام، فيما أن المفاوضات بصيغتها الدارجة منذ سنوات لا تحقق أي تقدم، ولا تكبح الاستيطان. وفيما يتعلق بموضوع تقاسم عبء الخدمة العسكرية، يرى شلحت أن رافعي الشعارات في هذا الموضوع يدركون صعوبة تطبيقها من دون توافق، لأسباب تاريخية وقانونية وواقعية، وكل هذا برأي شلحت من شأنه أن يتيح لنتنياهو إمكان تشكيل ائتلاف مريح.

وتناول شلحت صعود حزب «يوجد مستقبل» بقيادة لبيد وتصدره المشهد باحتلال الوسط، مذكرًا بخصوصيات أحزاب الوسط تاريخيًا في اسرائيل، والتي امتازت دائما بمواقف ضبابية سياسيًا، وهذا ما ينطبق على لبيد، إضافة إلى تلاشيها السريع خاصة إذا ما اختارت البقاء خارج السلطة.

واعتبر شلحت صعود لبيد تعبيرًا عن رغبات «دولة تل أبيب» (التي تغلب الشريحة الوسطى على تركيبتها)، في تغيير الأمر الواقع لصالح اليهود أولاً، وهذا ما يفسر التركيز على القضايا الاقتصادية، وأيضًا في كبح التوجه اليميني القريب من الفاشية فيما يتعلق بهوية الجهاز القضائي، لكن الأمر لن يختلف كثيرًا عندما يتعلق الأمر بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل وحقوقها.

وأشار شلحت إلى تقدم «البيت اليهودي» مستعرضًا خلفيته اليمينية الدينية الاستيطانية، موضحًا أن الحزب حقق مكاسب واضحة، وأنه استقطب أصواتًا من داخل الليكود، والأهم من الأرقام التي حققها برأي شلحت هي امتلاك حزب استيطاني لأول مرة رؤية إستراتيجية لعموم إسرائيل، وامتلاك رئيسه طموحًا بأن يكون زعيمًا قوميًا وليس زعيمًا للمستوطنين وحدهم، وتزداد أهمية ذلك عندما يلتقي مع تيار قوي وعريض داخل الليكود هو تيار «الزعامة اليهودية»؛ بمعنى أن الصيغة الأشكنازية العلمانية لم تعد صالحة، وأن إسرائيل الحالية تحتاج إلى زعامة يهودية بالمعنى الديني- القومي للكلمة.

وختم شلحت استخلاصاته بأن اليسار الذي تعبر عنه حالة حزب العمل وصل إلى الإفلاس، ما يفسر مضاعفة ميرتس مقاعده من ثلاثة مقاعد إلى ستة، حيث بات ميرتس التعبير الوحيد عن اليسار التقليدي الصهيوني.

وواصل د. رائف زريق تحليل المشهد الانتخابي، بداية من ظروف التوجه إليها، حيث أن نتنياهو عاش فترة حكم مستقرة سياسيًا واقتصاديًا، إلى أن داهمته الاحتجاجات الاجتماعية، وقرار المحكمة العليا الذي يلزم وزير الدفاع باستدعاء الحريديم للخدمة في الجيش، وعلى الرغم من وجود جمود سياسي، إلا أن الجمود ظل في خلفية المشهد، ولم يؤرق المجتمع الإسرائيلي.

ونبه زريق إلى أن الانتخابات الأخيرة هي الانتخابات الأولى التي تجري إسرائيليًا في ظل غياب صراع بين اتجاهين، إذ كانت النتائج معروفة مسبقًا، من جهة فرص نتنياهو، كما أن الصراع والحراك تركز داخل الكتل نفسها، بين أحزاب الكتلة الواحدة، فنتنياهو يتصارع مع بينيت، ولبيد مع ليفني ومع يحيموفيتش، فيما كانت سهولة التنقل من حزب إلى آخر مثيرة للدهشة.

وعلى الرغم من التركيز على الأجندات الداخلية وعلى القضايا الاقتصادية، وعلى الرغم من خسارة الأحزاب التي ركزت على العناوين السياسية، لفت زريق إلى أن حركة الاحتجاجات الاجتماعية الواسعة لم تترجم في الانتخابات إلى قوة ذات مغزى، بحيث تعبر عن رغبة حقيقية في تغيير جذري.

وأشار زريق إلى حقيقة وجود كنيست فيه الكثير من الوجوه الجديدة (٥٠٪)، وإلى أن استرخاء اليمين، واطمئنانه لفرص نتنياهو العالية، شجّع على حدوث تصويت أيديولوجي داخل كتلة اليمين، حيث ذهب الأكثر تطرفًا مع بينيت، والراغبون في يمين وسطي ذهبوا إلى لبيد.

وأوضح زريق أن لبيد يعبر بوضوح عن حالة أشكنازية، إذ ينتمي جمهوره إلى الطبقة الوسطى الأقرب إلى الدنيا، وهي شريحة يمينية، مهتمة بالشأن الداخلي، وتعتبر أن الموضوع الفلسطيني صار وراءها.

وخلص زريق إلى أن الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لا تخلو من اختلافات عن سابقاتها، حيث كبحت جماح التوجه نحو اليمين الفاشي، مختارة التموضع في يمين الوسط.

وحول انعكاسات ذلك على المسار السياسي فيما يتعلق بالاحتلال والقضية الفلسطينية، يرى زريق أن الصيغة الجديدة إذا ما ترافقت مع ضغط دولي يمكن في أحسن الأحوال أن تفتح هامشًا سياسيًا ضيقًا، لكنه لن يتيح أكثر من حلول مؤقتة تكرّس الوضع القائم مع تحسينات طفيفة.

المشاركون في الندوة.

«أوراق إسرائيلية» ٥٩: «الحريديم في عين العاصفة»!

(*) رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٥٩ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» ويحمل عنوان «الحريديم في عين العاصفة»، ويضم تقارير خاصة عن اليهود الحريديم (المتشددين دينيًا)، وتياراتهم ومواقفهم الدينية والدنيوية.

ويقف في مركزها التقرير الخاص حول تطوّر اليهودية الأرثوذكسية الحريدية ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر وصولاً إلى أيامنا هذه.

ويأتي إصدار هذا العدد من «أوراق إسرائيلية»، كما يؤكد محرّر السلسلة، في نهاية عام كان فيه اليهود الحريديم في عين العاصفة داخل الحلبتين السياسية والاجتماعية في إسرائيل، سواء على خلفية مواقفهم الدينية المتشددة التي تؤثر في المشهد الاجتماعي برمته، على غرار الفصل بين الجنسين في الحافلات والأماكن العامة، وقدسية «يوم السبت» وما إلى ذلك، أو على خلفية مسألة عدم انخراطهم في صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية والتي تسببت من ضمن عوامل أخرى بإنهاء ولاية حكومة بنيامين نتنياهو الثانية، والتوجه إلى انتخابات عامة مبكرة.

وتضم الورقة المواد التالية: تقديم- الحريديم في عين العاصفة؛ اليهود الحريديم- نظرة عامة إلى تياراتهم ومواقفهم الدينية والدنيوية؛ حول تطوّر اليهودية الأرثوذكسية الحريدية؛ الخدمة العسكرية في المجتمع الحريدي؛ الخلاف الديني حول يوم الاستقلال بين الصهيونية الدينية- القومية والحريديم.

العدد ٤٨ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن المجتمع المدني في إسرائيل

(*) رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٤٨ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد محورًا خاصًا بعنوان «المجتمع المدني في إسرائيل- صورة الحاضر وآفاق المستقبل».

ويتناول المحور تاريخ تطوّر المجتمع المدني في إسرائيل لدى اليهود والعرب، ويتطرّق إلى العوامل الأساسية التي تعيق إمكان تطوره إلى عنصر فاعل ومؤثر في الحراك الاجتماعي العام.

وساهم في المحور كل من ياعيل يشاي (المجتمع المدني في إسرائيل- حوافز وعوائق)، وأمل جمّال (المجتمع المدني العربي في إسرائيل- نخب جديدة، رأسمال اجتماعي وتحدي هيكل القوة)، وعازر دكور (القطاع الثالث في إسرائيل- لمحة مختصرة). كما يشمل حوارًا خاصًا مع الباحثة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» البروفسور تمار هيرمان تؤكد فيه أنه من الصعب الإشارة في واقع إسرائيل إلى حركات مجتمع مدني تتطلع إلى إحداث تغيير جوهري.

ويحوي العدد مقابلة مطولة خاصة أجراها بلال ضاهر مع المؤرخ والضابط المتقاعد وعضو الكنيست الأسبق مردخاي بار- أون، وطرح فيها آراءه إزاء الأحداث السياسية الكبرى التي عايشها بدءًا من حرب ١٩٤٨ ومرور بحربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ وانتهاء بحرب ١٩٧٣، ويؤكد أن على إسرائيل الاعتراف بمساهمتها في نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

كما يحوي مقابلة خاصة أخرى أجراها الطيب غنايم مع الكاتب تومر غاردي الذي ألف كتابًا بعنوان «حجر، ورق» حول هدم إحدى القرى الفلسطينية واستعمال حجارتها لإنشاء «متحف يهودي» فوق بعض أنقاضها.

وفي العدد دراسة حول تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية بقلم سامي مسلم. ومحاضرة للباحث يهودا شنهاف حول إشكاليات الترجمة من العبرية إلى العربية وبالعكس بعنوان «كيف تُترجم النكبة إلى اللغة العبرية؟».

وهناك مقالان حول «العدوان على غزة ٢٠١٢: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية» بقلم مهند مصطفى، وحول «الظل وخياله» بقلم هنيدة غانم، ويقارب الجوانب المشكلة لتجربة المبدعين الفلسطينيين في الداخل، أو الذين تشكلت تجاربهم الإبداعية في حيّزه.

كما يضم قراءة لهمت زعبي في كتاب «حلم الصابرا الأبيض» بقلم الباحث ميرون بنفينستي الذي قدّم فيه سيرة حياته الشخصية، ومن خلالها حاول أن يقرأ ويحلل تطور الهوية الإسرائيلية وتحولات الأيديولوجيا الصهيونية.

وفي العدد ترجمة خاصة بـ «قضايا إسرائيلية» لأهم مقاطع تقرير «مركز أدفا» الإسرائيلي حول «صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل- ٢٠١٢».

كما يضم العدد الفصل الخاص بالقدس الشرقية والمناطق المحتلة من تقرير «جمعية حقوق المواطن» حول «صورة وضع حقوق الإنسان في إسرائيل- ٢٠١٢».

تجدر الإشارة إلى أنه بهذا العدد تنهي «قضايا إسرائيلية» عامًا تولى إدارة تحريرها خلاله الباحث الحقوقي د. رائف زريق، بمشاركة كل من المديرة العامة لمركز مدار د. هنيدة غانم، والكاتب أنطوان شلحت.

محاولة لإعادة كتابة تاريخ حرب لبنان الأولى (١٩٨٢)

بقلم: د. يسرائيل بن دور (*)

مضت أكثر من ثلاثين عاما على حرب "سلامة الجليل" التي تحولت بعد العام ٢٠٠٦ لتصبح حرب لبنان الأولى. فالحروب الجديدة تجعل سابقاتها قديمة، وهكذا مثلا حولت الحرب العالمية الثانية سابقتها، التي سميت "الحرب العظمى"، إلى الحرب العالمية الأولى.

ومستقبلا، ربما تتحول كل الأعوام الممتدة من ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠٠ إلى "حرب الـ ٣٠ عاما في لبنان"، وذلك كإشارة إلى الحقبة الزمنية المتصلة الدامية في الصراع والمواجهة بين إسرائيل وأعدائها على أرض لبنان.

كانت فاتحة الحروب التي خاضتها إسرائيل في لبنان هي عملية "حيرام" (٢٨- ٣١ تشرين الأول ١٩٤٨) والتي احتل فيها الجيش الإسرائيلي بعد انتهاء حرب العام ١٩٤٨ منطقة الـ "جيب" الجبلية في الجليل (والتي كان من المفترض أن تصبح جزءا من دولة فلسطين العربية بموجب قرار التقسيم في ١٩٤٧) والتي كانت تحت سيطرة قوات "جيش الإنقاذ"... وقد توغلت قوات الجيش الإسرائيلي خلال تلك العملية إلى داخل الأراضي اللبنانية ووصلت حتى نهر الليطاني لتحتل ١٤ قرية في جنوب لبنان، وبموجب اتفاقية الهدنة التي وقعت مع لبنان في العام ١٩٤٩، انسحبت إسرائيل من القرى التي احتلتها وأعادت انتشار قواتها على امتداد خط وقف إطلاق النار (الهدنة)، وهو عمليا خط الحدود المتفق عليه بين الانتداب البريطاني في فلسطين/ "أرض إسرائيل" وبين الانتداب الفرنسي في لبنان في عشرينيات القرن الماضي.

في العام ١٩٨٢، أي بعد أكثر من ٣٠ عاما من عملية "حيرام"، اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان وتوغل حتى بلغ بيروت العاصمة.

وفي أيار ٢٠٠٠ انسحبت القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية لتنتشر على خط الهدنة في العام ١٩٤٩.

«سلامة الجليل»... والحرب على الذاكرة التاريخية

لقد نشرت معلومات قليلة وجزئية عن حرب «سلامة الجليل»، كما نشر صحافيون كتبا «كشفت» ظاهريا عن «كل» ما جرى في تلك الحرب. غير أنه لم يكن في مقدور المؤرخين البحث والتقصي بشكل حر في أرشيفات الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية سوى بعد مرور عشرين عاما على الحرب. لكن في هذا الأوان يمكن الاعتراف والقول بأن الحروب على الذاكرة التاريخية قد بدأت.

ما معنى الحروب على الذاكرة التاريخية؟ ومن هم المحاربون؟ وعلى ماذا يتحاربون؟

تدور على مرأى منا منذ عقد أو أكثر حروب على الذاكرة التاريخية لحرب «يوم الغفران»، حرب تشرين الأول ١٩٧٣، والتي سنحيي هذا العام (٢٠١٣) ذكرى مرور ٤٠ عاما على اندلاعها.

وهناك عدة أطراف (إسرائيلية) تتصارع فيما بينها على صوغ وتشكيل الذاكرة التاريخية، وهي: وسائل الإعلام (والتي يقل فيها وزن الكلمة المكتوبة بسرعة لصالح الصورة)؛ قادة عسكريون سابقون كبار، والذين يمكن لتشكيل الذاكرة التاريخية (في حالة أنهم تحولوا إلى رجال سياسة) أن يؤثر على مستقبلهم السياسي، وما الخصومات والصراعات فيما بينهم سوى استمرار لخصومات شخصية قديمة من زمن الحرب أو حتى قبلها؛ سياسيون في الحاضر والماضي؛ مؤرخون من الأكاديميا والمؤسسة العسكرية والأمنية ومؤرخون مستقلون.

ولأننا نعيش في بلد صغير مع حروب كثيرة نجد أن كل مشارك في هذا الجدل والصراع يرتدي عدة «أقنعة» في آن واحد، فهو على سبيل المثال شارك في الحرب، وأصبح سياسيا، ويتطلع في الوقت ذاته إلى دفع وتثبيت روايته حول الحرب.

خلفية حرب لبنان الأولى

في حرب لبنان الأولى تدخلت إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في العام ١٩٧٥ عقب انهيار الاتفاقيات المتعلقة بتقسيم الحكم على أساس مفتاح طائفي، إذ لم تعد السيطرة المسيحية- المارونية في مؤسسات الحكم عادلة أو مبررة من ناحية ديمغرافية، وذلك لأن المسلمين (شيعة وسنة) أصبحوا يشكلون أغلبية السكان في لبنان. وقد بات الوضع أكثر تعقيدا حين اضطرت المنظمات الفلسطينية المسلحة إلى مغادرة الأردن عقب الصدامات مع الجيش الأردني في العام ١٩٧٠، لتجد لنفسها مأوى في لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي أقيمت في أراضي هذا البلد بعد حرب ١٩٤٨. وتشمل فسيفساء الطوائف في لبنان أيضا الدروز والطوائف المسيحية المختلفة. وفي مطلع العام ١٩٧٦ عقدت إسرائيل حلفا مع المسيحيين الموارنة ووافقت على مدهم بالسلاح وتدريب المليشيات التابعة لهم، ولكنها رفضت التدخل في الاقتتال الداخلي. وحين سعت سورية إلى التدخل في الحرب الأهلية، في العام ذاته، وافقت إسرائيل، بعد وساطة أميركية، على التدخل السوري لأنه جاء لدعم حلفائها الموارنة وضد الفصائل الفلسطينية والوطنية اللبنانية. وهكذا، عوضا عن التمسك بمبدأ عدم السماح لسورية بالتدخل في شؤون دولة ذات سيادة، جرى وضع «خط أحمر» توافق بموجبه إسرائيل على تواجد عسكري سوري في المناطق الواقعة إلى الشمال من خط صيدا- حاصبيا، وذلك مقابل إقرار سورية بحق إسرائيل في العمل عسكريا في جنوب لبنان بما في ذلك طلعات جوية. وقد مهد ذلك الطريق، عمليا، لقبول إسرائيل ضمنا بالاحتلال السوري الزاحف في لبنان.

بعد عملية الليطاني في آذار ١٩٧٨ أقيمت في جنوب لبنان منطقة عازلة سيطرت عليها مليشيات مسيحية- لبنانية بحماية إسرائيلية، وقد كان الهدف من هذه المنطقة حماية المستوطنات الشمالية، ومنع أفراد المنظمات المسلحة من مهاجمتها ومن ضمن ذلك بواسطة صواريخ الكاتيوشا.

في نيسان ١٩٨١ طرأ تغيير نحو الأسوأ في وضع إسرائيل، ففي أعقاب قيام السوريين بمهاجمة مواقع للمليشيات المسيحية إلى الشمال من زحلة في البقاع وما اتبع ذلك من تدخل للجيش الإسرائيلي الذي أسقط مروحيتين سوريتين، انهارت كل التفاهمات المتفق عليها، وقام السوريون بنصب بطاريات صواريخ أرض- جو في البقاع مما قلص حرية عمل إسرائيل وقدرتها على العمل ضد الفصائل الفلسطينية. وقد احتارت إسرائيل فيما إذا كان يتعين عليها ضرب بطاريات الصواريخ السورية في البقاع أم ضرب المفاعل النووي الذي كان العمل جاريا في بنائه في العراق، لكنها قررت في النهاية ضرب المفاعل العراقي أولا، وهذا ما تم في السابع من حزيران ١٩٨١. في الوقت ذاته وقعت خلال شهري أيار وحزيران ١٩٨١ حوادث تبادل عنيف لإطلاق النار على الحدود الشمالية، شرع في أعقابها الجيش الإسرائيلي بالاستعداد لحرب في لبنان، حيث خطط الجيش لتنفيذ عملية عسكرية معدة مسبقا (عملية أورانيم الكبرى) والتي شملت إجبار القوات السورية على الخروج من لبنان.

في آب ١٩٨١ عين أريئيل شارون في منصب وزير الدفاع، وقد رأى شارون أن مجمل المخاطر التي تتهدد إسرائيل من الشمال والتهديد المستمر للمستوطنات الشمالية غير محتملين وأنه لا بد من القيام بعمل جذري عميق: شن عملية عسكرية واسعة أهدافها الرئيسة أولا القضاء على القوات الفلسطينية شبه العسكرية وسحق وتصفية الدولة العرفاتية التي قامت داخل لبنان، وثانيا إخراج القوات السورية نهائيا من الأراضي اللبنانية، وثالثا إعادة الاستقرار إلى لبنان بواسطة فرض السيطرة المسيحية في هذه الدولة والتوصل معها إلى إبرام معاهدة سلام.

في الثاني من حزيران ١٩٨٢ قام مسلحان من عناصر منظمة «أبو نضال» بعملية استهدفت اغتيال سفير إسرائيل في بريطانيا شلومو أرغوف، أسفرت عن إصابته بجروح بليغة (توفي متأثرا بها في العام ٢٠٠٣).. وقد شكل هذا الحادث - الذي جاء بعد قصف للمستوطنات الشمالية بصواريخ الكاتيوشا واشتباكات عنيفة بالأسلحة طوال عام كامل- الذريعة الفورية لشن الحرب من جانب إسرائيل.

ومما جاء في نص بيان إعلان الحرب الصادر عن الحكومة الإسرائيلية في ١٩٨٢/٦/٦:

«قررت الحكومة: (١) تكليف الجيش الإسرائيلي بمهمة إخراج جميع مستوطنات الجليل من مرمى نيران الإرهابيين المتمركزين، هم وقياداتهم وقواعدهم، في لبنان؛ (٢) اسم العملية: سلامة الجليل؛ (٣) في أثناء تنفيذ هذا القرار يجب الامتناع عن مهاجمة الجيش السوري إلا إذا قام بمهاجمة قواتنا؛ (٤) دولة إسرائيل ما زالت تتطلع لإبرام معاهدة سلام مع لبنان المستقل وسط المحافظة على وحدته الإقليمية».

وقد صاغت قيادة المنطقة العسكرية الشمالية هذه المهمة على النحو الآتي:

«تحتل قيادة المنطقة الشمالية جنوب لبنان حتى خط (نهر) الأولي، وتقضي على المخربين والبنى التحتية وتمنع إطلاق القذائف المدفعية باتجاه مستوطناتنا وبلداتنا، وتكون على أهبة الاستعداد لإبادة الجيش السوري في لبنان إذا ما هاجم قواتنا».

في النهاية رأى الجيش في قرار الحكومة مصادقة على المرحلة الأولى في إطار «عملية أورانيم الكبرى».

هل هي حقا حرب تضليل؟

إن إحدى القواعد المهمة في الحياة هي أن المصائب الجديدة تنسي المصائب القديمة. ومن هنا ظهر «الحنين» إلى حرب لبنان الأولى في أعقاب وقوع حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦). لكن لا بد من التذكير بأن «شهر عسل» حرب لبنان الأولى كان قصيرا جدا. فنشوة الأشهر الأولى انقلبت إلى نقد لاذع وشديد بعد احتلال بيروت، والمذبحة التي ارتكبتها الميليشيات المسيحية ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

وقد ظهر بمرور الأعوام جيل من الإسرائيليين يجهل الأدبيات النقدية التي نشرت عن الحرب في عقد الثمانينيات وما أثارته من مشاحنات داخلية. والادعاءات والانتقادات القاسية التي أثيرت حول أداء الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية نحت جانبا الاتهامات التي وجهت إلى وزير الدفاع أريئيل شارون، والتي اتهم بموجبها بتضليل حكومة إسرائيل ورئيسها مناحيم بيغن (من هنا جاء عنوان كتاب إيهود يعاري وزئيف شيف «حرب تضليل»).

وقد تمثل هذا التضليل- بحسب المنتقدين- في أنه عرضت على الحكومة خطة مقلصة في أهدافها، كان الهدف بموجبها احتلال منطقة في جنوب لبنان بعمق ٤٠ كيلومترًا، والامتناع عن الدخول في مواجهة عسكرية مع القوات السورية في لبنان. وقيل إن النية والنشاطات التي جرت منذ بداية الحرب استهدفت عمليا شن عملية واسعة النطاق هدفها - بالإضافة إلى القضاء على دولة منظمة التحرير الفلسطينية داخل لبنان- ضرب الجيش السوري وطرد قواته من لبنان واحتلال معظم أراضي الدولة اللبنانية وعاصمتها (بيروت) وإقامة نظام مسيحي موال لإسرائيل والتوقيع معه على معاهدة سلام. وسوف يتقصى المؤرخون هذه الأسئلة ويقدمون إجابات دقيقة حين يصبح هذا الأمر متاحا. غير أنه بنظرة إلى الوراء يخيل أن التفسير أو الرأي القائل بأن حكومة إسرائيل ومناحيم بيغن، الذي ترأسها في حينه، وقعا بالفعل ضحية تضليل كامل طوال الوقت (خلال فترة الحرب والإعداد لها) هو تفسير يميل إلى التبسيط أكثر من اللازم، وينسب إلى السياسيين (وخاصة بيغن) قدرا من السذاجة والجهل.

ولذا فإن حرب لبنان الأولى ما زالت تقتضي منا إجراء محاسبة عميقة للنفس لم تتم حتى الآن.

[للبحث صلة]

(*) باحث أكاديمي متخصص في التاريخ العسكري. وهذا المقال ظهر في مجلة «معراخوت» الصادرة عن منشورات الجيش الإسرائيلي. ترجمة: سعيد عيّاش.

المخرج غاي دافيدي لـ "المشهد الإسرائيلي":

لا أمثل إسرائيل من خلال فيلم «خمس كاميرات مكسورة»!

قصة الفيلم فلسطينية بامتياز وعلى الإسرائيليين أن يناضلوا لإنهاء الاحتلال لدوافع أخلاقية لا لتطهير أنفسهم من الذنوب فقط

عماد بورناط (من اليمين) وغاي دافيدي.

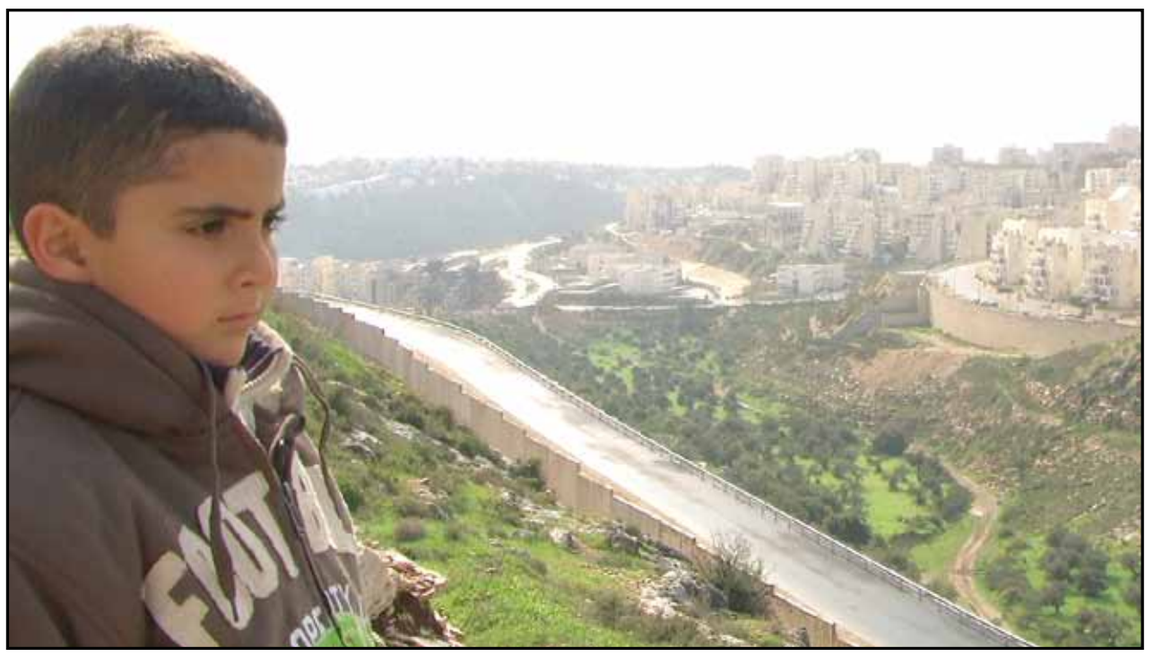

مشهد من «خمس كاميرات مكسورة».

كتبت هبة زعبي:

عرض الفيلم الوثائقي الفلسطيني "خمس كاميرات مكسورة" في عشرات الدول في العالم وحاز على ٣٠ جائزة، وهو مرشح الآن لنيل جائزة الأوسكار.

يروي الفيلم قصة مصوره ومخرجه الفلسطيني عماد برناط الشخصية، والتي نغوص فيها من خلال كاميراته الخمس المكسورة التي وثقت النضال الشعبي في قرية بلعين ضد الجدار الفاصل والذي انطلق قبل أسبوعين من ولادة ابنه جبريل في العام ٢٠٠٥.

وقد أنقذت إحدى هذه الكاميرات حياته ذات مرة، واعتبر برناط الكاميرا وسيلة لإنقاذ حياته.

اتسمت مشاهد الفيلم بالصدق والعفوية مع عرضه رؤية فنية ناقدة وعميقة بكل بساطة للواقع الصعب الذي عاشه برناط وعايش خلاله مقتل صديقه "الفيل"- اللقب الذي لقب به الشهيد باسم أبو رحمة. وتعرض للسجن والإصابة مثل باقي أبناء قريته الذين رافقوه وشاركوه في النضال. وشارك المخرج الإسرائيلي وناشط السلام غاي دافيدي برناط في إخراج وإنتاج الفيلم الذي اعتمد على المواد التي صورها برناط خلال هذه السنوات، وجاء هذا التعاون كنتاج لعلاقة شخصية إنسانية جمعتهما معا، كون دافيدي ناشط سلام تواجد لسنوات في بلعين.

والفيلم هو من إنتاج فلسطيني- إسرائيلي- فرنسي. وأثار عرض الفيلم ردودا متباينة ومختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي وواجه انتقادات لاذعة، وبعد ترشيح الفيلم لجائزة الأوسكار اعتبر الإعلام الإسرائيلي الفيلم إسرائيليا وتجاهل مخرجه الفلسطيني عماد برناط، لكن مخرجه الشريك ناشط السلام غاي دافيدي صرح بأنه لا يمثل إسرائيل من خلال الفيلم، وأن القصة هي فلسطينية بامتياز.

قابلنا دافيدي قبل أسبوع من سفره إلى الولايات المتحدة لحضور حفل إعلان جائزة الأوسكار حتى نسمع منه عن تجربته من خلال الفيلم، وعن الردود التي أثارها الفيلم في إسرائيل، وللتعمق في رؤيته الشخصية التي يسعى لإثارتها داخل المجتمع الإسرائيلي.

(*) س: كيف بدأت قصة تعاونك مع عماد لإنتاج الفيلم؟

دافيدي: كنت ناشطا فعالا للسلام وتواجدت منذ العام ٢٠٠٣ في الضفة الغربية بغرض فهم ما يجري في المجتمع الفلسطيني عن كثب ومعاينة تأثير الاحتلال على حياة هذا المجتمع، وتواجدت بصورة كبيرة في القرى التي ناضلت ضد بناء الجدار وشاركت في فعالياتها. شاركت في فعاليات المقاومة ضد الجدار في بلعين بعد شهرين من بدايتها وتوطدت علاقتي مع أهالي القرية، وحتى أنقل ما يجري هناك لإسرائيل وللعالم بدأت بتصوير وإخراج أفلام قصيرة عن تأثير الاحتلال هناك والنضال ضد الجدار، لكن بعد إنتاج الكثير من الأفلام التي تمحورت حول هذا الموضوع قررت إنجاز فيلم عن مشكلة المياه والتي نتجت بسبب الاحتلال وهي مشكلة لا يعلم بها الإسرائيليون، واستلهمت الفكرة من اسم القرية بلعين (بلا عين ماء)، فالقرية بنيت ولم تكن هناك عين ماء فيها، والناس في القرية فعلا محرومون من توصيلهم مع شبكة المياه، ولفهم المشكلة بعمق قررت مع المنتج السويسري الذي عملت معه أن أعيش فترة في بلعين، فمكثت هناك شهرين ونصف الشهر لتصوير الفيلم، ومكثت أيضا بهدف مؤازرة السكان ودعمهم، وخلال تلك الفترة تعرفت على عماد، فقد حمل عماد كاميرته لتوثيق كل ما يجري في القرية لأنه آمن بأهمية التوثيق، واستطاع أن يطور مقدرته في التصوير، وتمت الاستعانة بالمواد التي صورها عماد في جلسات المحاكم، ونشر ما وثقه في اليوتيوب وعرض أيضا على شاشات التلفزيون، وقرر عماد بعد سنوات من التوثيق العمل على إنتاج فيلم عن بلعين وخاصة بعد إنتاج أفلام إسرائيلية وأجنبية عنها وجد أنها لا تمثل الواقع. وعرض عماد عليّ العمل معه بعد أن احتاج إلى شريك لإنتاج العمل، وبعد بحث مضن قام به عن تمويل، ووفرت جزءًا من التمويل للفيلم من خلال مشروع لتطوير السينما أقامه صندوق السينما الإسرائيلي وهو ممول من جهات أوروبية، وبدأنا العمل معا منذ العام ٢٠٠٩ (اشترت القناة الإسرائيلية الثامنة لاحقا حقوق عرض الفيلم على شاشتها). ودخلت شركة أليجاري الفرنسية شريكا ثالثا في الفيلم.

(*) س: هل ترددت في قبول الشراكة في إنتاج الفيلم؟

دافيدي: قبول العمل على الفيلم لم يكن فكرة سهلة، وقد توقعت أن أتعرّض إلى الكثير من الانتقاد ومن كلا الجانبين، لكن ما شجعني هو أن العمل على الفيلم سيكون من خلال قصة عماد الشخصية ووجهة نظره، ومن خلال ذلك يمكنني إيصال رسالتي عن الاحتلال إلى المجتمع الإسرائيلي والعالم، وأيضا من خلال وجهة نظره كفلسطيني، وفي نفس الوقت فإننا أمام قصة نجاح خاصة لشخص أفلح من خلال آلامه ومعاناته الشخصية في أن ينتج أمرا يساهم في تغيير الواقع ولو بصورة محدودة، لكنها مشجعة وتبعث الأمل خاصة الآن بعد أن شاهد الفيلم مئات الآلاف في العالم.

(*) س: ما هو عدد الساعات التي استعنتم بها لغرض إنجاز الفيلم؟

دافيدي: صور عماد حوالي ٧٠٠ ساعة على مدار ٥ سنوات واستعنا بـ٢٠٠ ساعة أخرى لمصورين آخرين وأخذنا منها مشاهد كانت تنقصنا، لكن التصوير الأساس الذي اعتمدنا عليه أنجزه عماد. عملنا معا على إخراج وإنتاج الفيلم، وفي بداية عملنا عندما قررنا أن يكون عماد هو مركز الفيلم قام بتحديد المواد التي يمكننا أن نستعين بها بموجب السيناريو الذي حددناه للفيلم، وقام بتصوير مشاهد إضافية تخدم السيناريو الذي حددناه وتتعلق بحياته الشخصية، وقمت أنا فقط بتصوير المشاهد التي يظهر فيها عماد. وعلى مدار سنة ونصف السنة قمت بمَنتَجة الفيلم بعد مشاورات واجتماعات حولها أجريتها مع عماد، ثم سافرنا إلى باريس وهناك تولت منتجته مرة أخرى معدة فرنسية لأننا احتجنا إلى وجهة نظر خارجية.

(*) س: كيف كتب النص باللغة العربية؟ وكيف تم اختيار الموسيقى التصويرية التي طغا عليها صوت آلة العود؟

دافيدي: كتبت نص الفيلم باللغة الانكليزية، وقد استوحيته من خلال محادثاتي مع عماد وشاركنا سكان بلعين في أفكارهم، وقامت شابة فلسطينية بترجمته إلى العربية، وقرأ عماد النص بصوته لكنه غيّر أمورا كثيرة وأضاف عليه أمورا جديدة. واخترنا المقطوعات الموسيقية معا، إذ أحضر لي عماد مجموعة من الألبومات الموسيقية الفلسطينية، واستمعت لها، وبعد أن تشاورنا قررنا اختيار مقطوعات موسيقية لـ "تريو جبران"، والتي تكمن فيها خصوصية فنية جميلة وعميقة تتكرر وتتطور في نفس الوقت.

(*) س: كيف تعاملت مع فكرة العمل المشترك على الفيلم؟ ألم تتوقع أن توجه للفيلم تهم التطبيع بسبب وجودك في العمل؟

دافيدي: أدرك جيدا حساسية موضوع التطبيع بالنسبة للفلسطينيين، وأدركت جيدا التحديات التي نواجهها بسبب تعاوننا معا والتحديات التي نواجهها بسبب «الشراكة الإسرائيلية»، فهناك الكثير من المواد والأفلام السينمائية السابقة التي أنتجت عن القضية الفلسطينية وتستخدمها إسرائيل بغرض الدعاية لتعرض أمام العالم صورة كما لو أنها دولة منفتحة وديمقراطية، لكن في نفس الوقت كان يهمني وجود شركاء إسرائيليين لتمويل الفيلم حتى أتمكن من عرض الفيلم داخل إسرائيل بسهولة، وحتى أتمكن من عرضه في دور السينما وفي المدارس وعلى شاشات التلفزيون الإسرائيلية. نحن لا يمكننا أن نؤمن بأن إنهاء الاحتلال سيكون فقط عن طريق الولايات المتحدة ودول اوروبا أوعن طريق حركة المقاطعة أو أي ضغوطات خارجية أخرى، فكل هذه الأمور هامة وضرورية لكن يجب أيضا أن يكون هناك نشاط وحراك داخل إسرائيل نحو تحقيق السلام، ولا شك في أنك تلاحظين تراجع الولايات المتحدة عن التحرك في الموضوع عندما نرى رفضا داخل المجتمع الإسرائيلي له، لذا أجد حاجة إلى وجود طرق لخلق مثل هذه الشراكات والتي يجب أن تنفذ مع حذر شديد من وجود خطر للتطبيع واستغلال ذلك لغرض دعائي وترويجي لإسرائيل. وشاهدنا في الفيلم شخصيات إسرائيلية لكن انحصر دورها في سعيها للدعم من منطلق الالتزام الأخلاقي وليس بهدف تجميل صورتها وعرض صورة تخوض في قضية التعايش والتي يحب الأوروبيون عرضها في العادة أيضا، وأنا شخصيا لم أظهر في الفيلم لهذا السبب. نحن نجحنا من خلال الفيلم في تحقيق هذه الأهداف، وفي أن يقوم الفيلم بالتعبير عن موقف ناقد وقوي وفعال، وأن يحدث تأثيرات سياسية داخل إسرائيل وفي العالم.

(*) س: هل تعتبر مشاركتك في الفيلم وسيلة لتبرئة نفسك كإسرائيلي؟

دافيدي: أنا لم أعمل على الفيلم حتى أغسل مشاعر الذنب التي أحملها، أو حتى أبرئ نفسي كإسرائيلي، فأنا إنسان ملتزم بإحداث تغيير لإيجاد حل، أنا لا أومن بجدوى مشاعر الذنب. وسأنتهز فرصة هذه المقابلة كي أقول إن الاستمرار في إلقاء اللوم والتهم والتذنيب نحو الاسرائيليين من قبل الفلسطينيين لن يجدي نفعا ولن يجلب حلا، فالإسرائيليون يتمتعون بكونهم مذنبين ويحبون هذا، هم يشعرون بالذنب لفترة قصيرة ومن ثم يستمرون في حياتهم، وهذا أمر لا أسعى اليه، أنا أطمح في أن يقوم الإسرائيليون بتحمل المسؤولية وأن يقوموا بالمشاركة في الفعاليات والنشاطات الاحتجاجية من منطلق السعي لدعم القضية وإنهاء الاحتلال، وليس لتطهير أنفسهم من الذنب.

(*) س: كيف ترى إلى تناول الإعلام في إسرائيل للفيلم على أنه إسرائيلي؟ وما هو موقف المؤسسة الإسرائيلية منه؟

دافيدي: إن التصنيف الوثائقي في المهرجان لا يدرج اسم أي دولة، وما تم تناقله هو كلام مشوه أنتجه الإعلام الإسرائيلي حيث اهتم به مباشرة بعد الإعلان عن ترشيحه وجعل منه أمرا يفتخر به على النطاق الإسرائيلي خصوصا بعد ترشيح الفيلم «حراس التخوم». في نفس الوقت استغلوا كوني مخرجا إسرائيليا للإعلان عن هذا النجاح على أنه إسرائيلي مع تغاض تام عن الجانب الفلسطيني. هذا التصرف يمكن وصفه بالقبيح لكنه نموذجي واعتدنا على أن نجده في الإعلام الإسرائيلي. ومباشرة قمت أنا وعماد بالاعتراض على هذا التصرف وعلى محو القصة الفلسطينية للفيلم. لا يمكن إنكار وجود إنتاج إسرائيلي أو وجود مخرج إسرائيلي وأيضا يوجد إنتاج فرنسي، لكن بموجب تصنيف الأوسكار لا يتم التطرق لأي تمثيل دولي، لذا عندما سألوني هل تمثل إسرائيل؟ أجبت بالنفي وأني لا أمثل إسرائيل، فهذه هي الحقيقة. الأمر الثاني هو أن توجهي للعمل فيه لم يأت من موقع أمثل به إسرائيل، لا من ناحية افتخار، ولا من خلال تمثيل إسرائيل المسؤولة عن الاحتلال. صحيح أن الإعلام الإسرائيلي افتخر كثيرا بالفيلم، لكن المؤسسة الإسرائيلية لم تفتخر به فأنا لم أتلق أي اتصال من أي مسؤول أو جهة حكومية، وأعتقد أنهم لا يفتخرون به.

تلقيت تهديدات!

(*) س: تعرّض الفيلم لانتقادات إسرائيلية لاذعة منها ما اتهمته بأنه غير واقعي، كيف ترد على هذه الانتقادات والمواقف القاسية منه؟

دافيدي: تعرضت إلى العديد من الانتقادات الصعبة وحتى التهديد، فمباشرة بعد عرض الفيلم في فرنسا تلقيت رسالة تهديد، وتم نشر البروفايل الخاص بي في مواقع يهودية متطرفة في فرنسا وتلقيت العديد من التهديدات. أيضا تنوعت الردود والمواقف، من بينهم من يقول إن إقامة الجدار جاءت لحمايتهم، وغيرهم من يفكر أن الفيلم يمثل جانبا واحدا، وأرادوا أن نعيد إعداد الفيلم واستعراض وجهة النظر الإسرائيلية وهي المريحة لهم، ويؤلمهم جدا وجود مخرج إسرائيلي وضع كل مجهوداته حتى يمنح الفرصة لعرض الصوت الفلسطيني، ولذا هم يستصعبون مشاهدة الفيلم واستيعاب مضمونه. وحتى أمي التي تفتخر بالفيلم قالت لي إنها تستصعب مشاهدة أطفال يتم اقتيادهم للسجن. الفيلم في النهاية يعرض قصة عماد ونحن غير مجبرين على إضافة مواقف أخرى. مع ذلك، كانت هناك ردود إيجابية نالها الفيلم في إسرائيل وسمعتها كثيرا، فمثلا خلال أحد العروض في مدينة بئر السبع توجه إلي شخص متدين وقال لي: أنا آرائي يمينية لكن حين شاهدت الفيلم لا أعلم ما حدث معي... لقد قلبت حياتي ولا أعلم ماذا سأفعل الآن فعالمي انقلب. وهذا رأي قوي وهو لا يحدث كثيرا، لكنني أحترمه.

(*) س: ما هي المقولة الأقوى التي تجدها وتحبها في الفيلم؟

دافيدي: بالنسبة لي وبشكل شخصي أعتبر وأجد أن حديث عماد في نهاية الفيلم عن شفائه (من كونه ضحية) وعن التزام الضحية بأن تتعافى هما الأقوى في الفيلم، والمشاهد الإسرائيلي يستصعب هضم هذا الموقف، فهو معتاد على رؤية الفلسطيني يعبر عن معاناته وأنها أكبر من معاناة الآخر. أنا لا أناقش هذه الحقيقة وهذا الواقع الصعب، لكن الدخول في نقاش حول من يعاني أكثر لن يوصلنا إلى شيء، وحين يعرض الفيلم المعاناة التي مر بها عماد بصورة مباشرة ويقول بعدها أنه على الرغم من كل هذه المعاناة التي مر بها سيسعى لأن يشفى، كأنه هنا يقول لهم: أنا لا أهتم لكم، لكني سأستمر في المحافظة على صحتي العقلية، وأتجاوز كل المعاناة التي مررت بها بقوة وصمود. الإسرائيلي لا يمكنه الصمود أمام هذا الموقف، فسيقول بينه وبين نفسه بأن هؤلاء الأشخاص وعلى الرغم من المعاناة التي مروا بها ينجحون في الصمود وفي أن يحافظوا على الحس الإنساني في أنفسهم، ونحن ومع الألم والمعاناة التي نمر بها نستمر في ترديد واستعراض معاناتنا أمام العالم بأننا مساكين، مشددين في دعايتنا أمام العالم على أننا الضحايا الحقيقيون، وبسبب ما مررنا في المحرقة يسمح لنا أن نفعل ما يحلو لنا. أجد أن هذه النقطة هامة وتكشف التلاعب الدعائي الذي يستخدمه الإسرائيلي في تصوير نفسه كضحية، وهي من الممكن أن تثير حافزا للتغيير لدى المجتمع الإسرائيلي.

(*) س: ما هي قصة الشكوى التي قدمتها منظمة إسرائيلية للمطالبة بإلغاء ترشيح الفيلم لجائزة الأوسكار؟

دافيدي: إنها منظمة «أماجور»، وهي منظمة لعائلات ضحايا العمليات الانتحارية. وهذا مثال جيد لما ذكرته سابقا عن لعب دور الضحية دائما، فهذه العائلات فقدت أعزاءها لكنها بقيت في نفس المكان كعائلات ثكلى ولم تتجاوز محنتها ومشكلتها وتردد دائما قصتها أمام العالم، ولم تفكر مرة في التوقف عند هذه النقطة وأن تسعى قدما للشفاء من ألمها هي وجيرانها حتى يشفى الجميع من جراحه، ولقد قام أعضاؤها بإرسال عدة رسائل إلى الأكاديمية لإلغاء ترشيح فيلمنا، وترشيح فيلم «حراس التخوم».

(*) س: هل توقعت أن يترشح الفيلم للأوسكار؟

دافيدي: خلال السنة الماضية عرض الفيلم تقريبا في كل دولة في العالم، وانطلق في دور السينما في ١٢ دولة في نفس الوقت، وهذا الأمر يعتبر نادرا بالنسبة لفيلم وثائقي، وعرض أيضا على عشرات الشاشات التلفزيونية ونال أكثر من ٣٠ جائزة كبيرة في كل قارات العالم، وليس من فراغ وصل إلى الأوسكار، وعرض في دور السينما في إسرائيل منذ شهر أيلول ونال جائزة في مهرجان القدس، وحضره آلاف من المشاهدين حتى الآن على الرغم من أنه ليس من السهل تقبله في المجتمع الإسرائيلي.

(*) س: ما هي توقعاتكم بخصوص الجائزة؟

دافيدي: نحن مقبلون على مواجهة مجتمع أميركي ومجتمع يهودي أميركي، وبطبيعة الحال فهو ليس مجتمعا متعاطفا مع الفلسطينيين، لكن الترشيح بحد ذاته هو إنجاز كبير، وعلينا أن نأتي مع توقعات متواضعة، فنحن لا ندرك ما الذي سيحدث .

جندي خدم في بلعين قال لي: «الحقيقة أفظع مما عرضته»!

(*) س: هل وصلتك ردود ومواقف من قبل الجيش إزاء الفيلم؟

دافيدي: لا لم يصلني أي رد، لكن في بعض العروض يتوجه لي أحيانا جنود يقولون لي بعض الأمور. وفي أحد العروض والذي غضب خلاله الجمهور، توجه إلي جندي خدم في بلعين وقال: «أنت تعرض الحقيقة، وحتى أنها أفظع مما عرضته».

(*) س: كيف ترى أهمية الترشيح لجائزة الأوسكار؟

دافيدي: إن اهتمامي بالترشيح للأوسكار أو الجائزة هو بسبب ثلاثة أهداف وضعتها أمامي وحققت أحدها، وهو إجراء مقابلة مطولة مع عماد في عدد يوم الجمعة من صحيفة «يديعوت أحرونوت»- الصحيفة الأكثر انتشارا في الدولة، وقد حققنا هذا الأمر ونجحنا في عرض شخصية من النضال ضد الجدار تتحدث مع جمهور واسع وكبير، والأمر الثاني هو عرض الفيلم في أحد القنوات الكبيرة إما القناة الثانية أو القناة العاشرة كي يصل الفيلم إلى شريحة أكبر من الجمهور، والأمر الثالث، هو أن تقوم وزارة التربية والتعليم بالسماح لي بعرض الفيلم في المدارس. هذه الأهداف يمكن تحقيقها بسبب الترشيح للأوسكار، لكن سعادتي ستكون فقط في تحقيق هذه الأهداف وليس في الجائزة نفسها، والجائزة بدون تحقيق الأهداف لن تسعدني.

(*) س: لماذا أنهيتم الفيلم على شاطئ مدينة تل أبيب؟

دافيدي: قبل الجدار كان هناك مجال فضاء مشترك عاش فيه الجميع، وقد قسم الجدار هذا الفضاء إلى جهتين، لكن حين نرى جبريل بالقرب من شاطئ فإننا نتخيل كيف سيكون الواقع حين نرجع لنعيش في فضاء مشترك يتيح لجبريل إمكان الوصول إلى شاطئ البحر.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»